



قبرص
قضية معاصرة من منظور تاريخي

فان كوفوداكيس

دراسات مينيسوتا لشؤون حوض البحر الأبيض المتوسط
وشرق أوروبا

15

قبرص
قضية معاصرة من منظور تاريخي

دراسات مينيسوتا لشؤون حوض البحر الأبيض المتوسط
وشرق أوروبا

قبرص
قضية معاصرة من منظور تاريخي

فان كوفوداكيس

ترجمة فايز يونس

الدراسات اليونانية الحديثة
جامعة مينيسوتا
مينيابولس، مينيسوتا

2008 العدد 15

MINNESOTA MEDITERRANEAN AND EAST EUROPEAN MONOGRAPHS

Theofanis G. Stavrou, general editor

1. *Kosovo: Legacy of a Medieval Battle*
   edited by Wayne S. Vucinich and Thomas A. Emmert
2. *Inside the Cyprus Miracle: The Labours of an Embattled Mini-Economy*
   by Demetrios Christodoulou
3. *Modern Greek Word Formation*
   by Olga Eleftheriades
4. *Prelude to the Great Reforms: Avraam Sergeevich Norov and Imperial Russia*
   by Peter R. Weisensel
5. *Blocking the Sun: The Cyprus Conflict*
   by John L. Scherer
6. *Britain and the International Status of Cyprus, 1955-59*
   by Evanthis Hatzivassiliou
7. *A Missionary for History: Essays in Honor of Simon Dubnov*
   edited by Kristi Groberg and Avraham Greenbaum
8. *Cyprus 1957-1963: From Colonial Conflict to Constitutional Crisis: The Key Role of the Municipal Issue*
   by Diana Weston Markides
9. *The Gates of Hell: The Great Sobor of the Russian Orthodox Church, 1917-1918*
   by James W. Cunningham, edited by Keith and Grace Dyrud
10. *Russian-Ottoman Relations in the Levant: The Dashkov Archive*
    by Theophilus C. Prousis
11. *The Cyprus Question, 1878-1960: The Constitutional Aspect*
    by Evanthis Hatzivassiliou
12. *Lessons Unlearned: Thucydides and Venizelos on Propaganda and the Struggle for Power*
    by Evie Holmberg
13. *Church and State in Late Imperial Russia: Critics of the Synodal System of Church Government (1861-1914)*
    by John Basil
14. *War and Cultural Heritage: Cyprus after the 1974 Turkish Invasion*
    by Michael Jansen
15. *Cyprus: A Contemporary Problem in Historical Perspective*
    by Van Coufoudakis
16. *Fettered Independence: Cyprus, 1878-1964*
    by Stella Soulioti
17. *International Aggression and Violations of Human Rights: The Case of Turkey in Cyprus*
    by Van Coufoudakis

الإهداء إلى:

شعب قبرص
وزوجتي ماريون
وابنتي هيلين

دراسات مينيسوتا لشؤون البحر الأبيض المتوسط
وشرق أوروبا

ثيوفانيس ستافرو، المحرر العام
سوتيريوس ستافرو، المحرر المساعد
اليزابيث هاري، مساعدة المحرر

إن هدف مركز دراسات مينيسوتا لشؤون البحر الأبيض المتوسط وشرق أوروبا هو نشر معلومات قائمة على البحوث العلمية عن منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وشرق أوروبا. وقد جرى تحديد واسع لهذا الحقل الدراسي ليشمل العلوم الاجتماعية والإنسانية. وعلى الرغم من أن تركيز سلسلة الدراسات تتمحور حول العالمين اليوناني والسلافي، إلا أنه لا توجد حدود لجهة الموضوعات أو الجغرافيا أو التسلسل التاريخي. ويحدونا الأمل من خلال سلسلة الدراسات هذه تشجيع البحث في قضايا معاصرة مختلفة في سياقها التاريخي. وسيتم بذل جهود خاصة، في هذا الشأن، من أجل استيعاب المحاضر المنبثقة عن مؤتمرات البحث العلمي والدراسات البحثية القائمة على منطلق وصفي.

الدراسات الخاصة بمركز دراسات مينيسوتا لشؤون حوض البحر الأبيض المتوسط وشرق أوروبا ينشرها برنامج الدراسات اليونانية الحديثة في جامعة مينيسوتا بصفتها ملاحق *الكتاب السنوي للدراسات اليونانية الحديثة*. *قبرص: قضية معاصرة من منظور تاريخي* لمؤلفه فان كوفوداكيس هو العدد الخامس عشر في هذه السلسلة. وقد أمكن نشره إثر معونة مالية قدمها برنامج الدراسات اليونانية الحديثة في جامعة مينيسوتا.

ثمن النسخة العادية من الكتاب هو 30 دولار أمريكي، تحرر الشيكات باسم:

Modern Greek Studies
325 Social Science Building
UNIVERSITY OF MINNESOTA
267-19th Avenue South
Minneapolis, MN 55455
Telephone: (612) 624.4526

رقم التسجيل في مكتبة الكونغرس: 2006938203
ISSN: 1057-3941
ISBN-13-: 978-0-9791218-3-8
ISBN-10: 0-9791218-3-3

Cover: Watercolor and ink (2006) by Julie Delton
الغلاف: ألوان مائية وحبر (2006) تصميم جولي ديلتون
جامعة مينيسوتا توظف على أساس تكافئ الفرص
تمت الطباعة في الولايات المتحدة الأمريكية على ورق خالي من الأحماض

المحتويات

تصدير

إن كتابة تصدير لكتاب جيد، هو في أفضل الحالات تطفلا على الكتاب. الكتاب، *قبرص:* قضية معاصرة من منظور تاريخي، يقدم تحليلا يتصف بالتوازن وبإحساس استثنائي فوق العادة لأزمة دولية خلقت أحدث مراحلها عام 1974 عندما قامت تركيا بغزو واحتلال 37% من أراضي الجزيرة. وكان من شأن الغزو، والإبعاد، والنقل القسري للسكان من مناطق سكناهم إلى مناطق أخرى، وجلب المستوطنين من تركيا، واستمرار الاحتلال أن بتر جسم الجزيرة الدولة، والتي رغم كل ذلك تمكنت من البقاء مبدية قدرة ملحوظة على استعادة الحيوية السياسية والانتعاش الاقتصادي. إلا أن نيقوسيا ما زالت العاصمة الأخيرة المجزأة في أوروبا، كما أن قبرص ما زالت العضو المقسم الوحيد في الإتحاد الأوروبي. وحقا، كما قال المؤلف، كانت قبرص الدولة الأولى التي تتعرض لعملية تطهير عرقي في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وبصفته عالما في الدراسات السياسية، فقد اتخذ فان كوفوداكيس (Van Coufoudakis) من القضية القبرصية هدف العمر للدراسة. فلقد زار الجزيرة مرات عديدة، واكتسب اطلاعا على مختلف المحاولات والإخفاقات على طريق محاولة إيجاد تسوية لهذه المسألة، مثله مثل أي إنسان حي اكتسب هذا الإطلاع. وبالتأكيد فهو من أكثر الناس ثباتا ومثابرة في تأييده لحل قابل للتطبيق للقضية القبرصية.

قررت تدوين هذه الملاحظات المعدودة، وبصفتي المحرر العام لمركز دراسات جامعة مينيسوتا لشؤون منطقة البحر الأبيض المتوسط وشرق أوروبا (Minnesota Mediterranean and East European Monographs)، وذلك لأنني أعتقد أن كتاب *قبرص:* قضية معاصرة من منظور تاريخي يقدم تقييما علميا قائما على الدراسة والبحث من الممكن أن يكون مفيدا إذا وضع في متناولأولئك الذين يحاولون مخلصين فهم طبيعة القضية القبرصية، وفي متناول الذين ربما حاولوا جاهدين إيجاد حل لها. وتبدو القضية في بعض جوانبها سهلة على نحو مخادع، لأنها تتناول مصير ومشاغل دولة صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها المليون نسمة. إلا أنه ولأكثر من مرة في القرن العشرين شكلت أزمات في دول صغيرة تفتقر إلى النفوذ السياسي ذرائع قادت إلى نزاعات أكبر وكان لها تأثير أوسع وأكثر خطورة. ففي الوقت الذي يترك فيه الوضع المعقد في قبرص أثره، أساسا، على الطوائف المختلفة التي تعيش في الجزيرة، ومن بين هذه

الطوائف الطائفتين الرئيسيتين اللتين تمثلان القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، فإن الأبعاد الدولية لهذا الوضع تشمل مباشرة اليونان وتركيا وحلفاء آخرين أعضاء في الناتو، خصوصا بريطانيا والولايات المتحدة. إضافة لذلك، بما أن قبرص قد أصبحت الآن عضوا في الإتحاد الأوروبي، فإن الحل لهذه الأزمة التي طال أمدها قد غدا شأنا أوروبيا. وبصفتي مواطن قبرصي الأصل ونشأت في قرية مختلطة سكانها من القبارصة اليونانيين والأتراك، فإنني أقدم هذه الملاحظات كشهادة على قدرة الطائفتين العيش معا، على الرغم من أن أحداث العقود الثلاثة الأخيرة قد تركت أثرها على المشهد السياسي والسكاني للجزيرة وعلى التكوين النفسي لشعبها. وهذا الأثر النفسي كان أكثر وقعا خصوصا على الجيل الأصغر من مختلف الطوائف، والذين لم يكن لهم أي اتصال ذو قيمة، ناهيك عن التفاعل مع بعضهم البعض. ولكن لحسن الحظ، فقد تحسن هذا التفاعل خلال السنتين الأخيرتين؛ وأصبحت الزيارات إلى المواطن الأصلية أكثر شيوعا الآن، كما أن الآلاف من القبارصة الأتراك الذين يعيشون في المناطق التي تخضع للاحتلال العسكري التركي من قبرص بمقدورهم الآن البحث عن عمل أو عن منافع أخرى في المناطق الواقعة ضمن سلطة الحكومة.

وطالما أن الكتاب الذي نتحدث عنه هو تحليل لقضية معاصرة من منظور تاريخي فإنه من المفيد الأخذ بعين الاعتبار أن صفحة قبرص، مثلها مثل بقية جزر البحر الأبيض المتوسط، قد تشكلت، إلى حد كبير، من خلال موقعها الجغرافي. طبقات متراكمة من الثقافة، بدءا من العصور القديمة وحتى الأزمنة الحديثة، تقف شاهدا على تعاقب العديد من الإمبراطوريات والحضارات والتي خلفت بدورها آثارها على عملية التفاعل السياسي والاقتصادي والثقافي. وعلى الرغم من اغتناءها بمثل هذه التجارب التاريخية، إلا أن هويات ثقافية محددة كان بمقدورها البقاء بل وحتى الانتعاش. وحافظت قبرص، بالتأكيد، على هويتها الثقافية اليونانية والتي استحوذت دائما على غالبية سكان الجزيرة. كما أنه من المهم التذكر أن الحوادث التاريخية ربما تلعب دورا كبيرا يبلغ في مداه أهمية دور المخططات الإمبريالية في صياغة الثقافة السياسية. حادثان وقعا في منتصف القرن السادس عشر، ربما يوضحان هذه النقطة، وكلاهما يشملان جزرا في المتوسط وهما مالطا وقبرص، الواقعتان في الجهتين المتعاكستين من طرفي حوض البحر الأبيض المتوسط. وكلا الحادثين يتضمنان مواجهة كل منهما مع الإمبراطورية العثمانية. كما هو معروف، حاول العثمانيون الاستيلاء على مالطا، عام

1565، لكنهم فشلوا في تحقيق ذلك. وكرد على هذه المحاولة، عمدت مالطا، تحت حكم فرسان القديس يوحنا في القدس، إلى اتخاذ إجراء جدي تمثل ببناء وتعزيز إقامة جدران دفاعية ضخمة لبت الأهداف التي أقيمت من أجلها خلال القرون اللاحقة. كما عملت مالطا على اتخاذ إجراء بنفس الأهمية وهو تأسيس جامعة لها عام 1592. وبعد مرور ست سنوات على المحاولة الفاشلة للاستيلاء على مالطا، نجح العثمانيون في دمج قبرص في عالم إمبراطوريتهم. ويعتبر فشل مغامرة إمبريالية من جهة، ونجاح مغامرة أخرى قصة مثيرة بحد ذاتها؛ لكن الأمر الذي يترك انطباعا مميزا ذلك أنه في الوقت الذي أسست فيه مالطا جامعة لها عام 1592، فإن قبرص لم يكن لديها جامعة حتى عام 1992، أي أربعمائة عام من تأسيس جامعة مالطا. ربما يعود تحول الأحداث هذا إلى أسباب عديدة، أحدها يكمن في أن الإمبراطوريات ليست معنية على وجه الخصوص بتشجيع إقامة مؤسسات ربما قد تعمل على تحريض المحكومين لتحدي حكامهم. واستمرت سيطرة الإمبراطورية العثمانية على قبرص حتى عام 1878، عندما انتقلت الجزيرة للبريطانيين الذين بدورهم حكموا الجزيرة حتى عام 1960. وفي أعقاب ذلك أصبحت الجزيرة، بموجب اتفاقيات زيورخ ولندن، دولة مستقلة تنتمي للأزمنة الحديثة. خلال الحقبة العثمانية، اكتسبت قبرص طائفة تركية، شكلت عند الاستقلال نسبة 18% من سكان الجزيرة، وهي طائفة استغلها البريطانيون لأهداف سياسية. حقا، تراكمت بعض منافع الحداثة في قبرص، من خلال تعرضها للحكم الاستعماري البريطاني؛ إلا أن المرء يستطيع جدلا القول أن الوصول المتأخر للجامعة إلى قبرص كان له آثارا عميقة على تطور الجزيرة. وإلى حد كبير، تسبب هذا الإرث من الحكم الأجنبي، الذي طال أمده، في نشوء ما أصبح يعرف بالمسألة القبرصية، وفي نشوء واقع مفاده أن هذه المسألة لم تكن يوما شأنا قبرصيا صرفا.

إن القضية القبرصية، من نواحي عديدة، ما هي إلا فصل من فصول المسألة الشرقية القديمة، وهو فصل يتعلق في جانبه الدبلوماسي، على الأقل، بمسألة ملئ الفراغ السياسي الناجم عن ضعف أو انهيار إمبراطوريات في المنطقة. ففي القرن التاسع عشر نشأ هذا الفراغ نتيجة الانحدار التدريجي الذي أدى إلى انهيار الإمبراطورية العثمانية. وكررت العملية نفسها، في القرن العشرين، مع انحسار الإمبراطورية البريطانية في منطقة شرقي حوض البحر الأبيض المتوسط. وفي القرن الحادي والعشرين، أصبحت الولايات المتحدة الوريث لطموحات، وإحباطات، ومسؤوليات إمبراطورية مماثلة. فالتطورات التي شهدها الشرق الأوسط خلال العقدين الأخيرين، والتي توجت في الحرب

في العراق، تقدم أمثلة مماثلة صارخة على التحديات والردود الناجمة عن "ذلك التغيير للورطة العنيدة والمتشابكة للمصالح المتضاربة، وللشعوب المتنافسة والعقائد المتخاصمة"، بحسب الوصف المقنع الذي عبر عنه جون مورلي (John Morley) للمسألة الشرقية. كل هذا ربما يفسر لماذا، في معمعة العديد من الأزمات في الشرق الأوسط، لم تلق القضية القبرصية الاهتمام الذي تستحق. إلا أننا نواجه، دائما، التحذير بأن الأزمات الماثلة في هذه المنطقة هي أزمات متداخلة، وأنها ستلقى اهتماما أكبر، من ذلك الاهتمام الذي أعطي لها حتى الآن، سواء كان ذلك عاجلا أم آجلا.

وعلى الرغم من أن كوفوداكيس (Van Coufoudakis) وضع القضية في منظور تاريخي، إلا أن قوة تحليله تكمن في قدرته على مناقشة آخر التطورات في منابر مختلفة حيثما طرحت القضية القبرصية. وبكلمات أخرى، فلقد عالجها بصفتها أزمة راهنة بحاجة إلى تسوية. وفي حقيقة الأمر، فإن جزءا كبيرا من الكتاب يعالج ما يسمى بخطة عنان، والتي لاقت الإشادة، عام 2004، من أولئك الذين ليسوا على معرفة بحقيقة القضية، على أنها العلاج العام لكل ما تعاني منه قبرص. وفي حقيقة الأمر أثبتت أنها كانت خيبة أمل هائلة، ورفضتها الغالبية العظمى من القبارصة اليونانيين الذين يشكلون الطائفة الأكبر في جمهورية قبرص. إنه لمن الصعب، حقا، التصور كيف توقع واضعو الخطة أن تلقى تفهما وقبولا خلال فترة قصيرة من الزمن. إذ أن قبول الخطة كان من شأنه إنهاء الجمهورية القبرصية وإضفاء الشرعية على التقسيم الذي خلفه الغزو التركي عام 1974. ومهما كانت دوافع وأهداف خطة عنان، إلا أن فرضياتها الأساسية تشوبها النواقص والأخطاء، أو كما وصفتها كلير بيلي (Claire Palley)، وهي خبيرة مميزة في الشؤون الدستورية، بأنها "كارثة في العلاقات الدولية ."وربما كان هذا الأمر يفسر التحرك المتنامي والذي يعمل على كسب التأييد لحل أوروبي للقضية القبرصية، وهو حل يأخذ في الحسبان الفرضية الأساسية التي تقول بحق الشعب القبرصي أن يكون له ميثاق دستوري يسمح له مناقشة وتقرير شكل الدستور الذي سيحكم بموجبه. وهذه فرصة حرم منها الشعب القبرصي عام 1960 عندما حصلت قبرص على استقلالها. وكان لهذه المأساة أن تتضاعف لو فرض عليه حل غير قابل للتطبيق مرة أخرى عام 2004.

غداة فشل خطة عنان، عبر العديد من المراقبين ذوي النوايا الحسنة، والذين كانوا يأملون في حل للقضية القبرصية، عن الأسف لرفض الخطة. وهذا الكتاب يلقي

مزيدا من الضوء على أسباب الفشل، ليس فقط لخطة عنان، ولكن لمبادرات أخرى قدمت حتى الوقت الراهن؛ كما يقدم الكتاب الأسس التي يمكن أن يقوم عليها حل عملي قابل للتطبيق. وتبقى القضية القبرصية مسألة معقدة وصعبة. إذ أن الخلافات الحادة تبقى سمة الخطاب المتبادل بين الطائفتين الرئيسيتين، والمتداول، في نفس الوقت، داخل أوساط الطائفتين بحد ذاتهما. وما تزال الحكومة القبرصية دون أن تثنيها الأشكال المتعددة للصعاب تبحث عن حل سياسي. وربما كان أكبر مصدر للتفاؤل بصدد مستقبل الجزيرة هو النضوج السياسي الذي أبداه الشعب القبرصي والنخبة السياسية والثقافية. ولم يتلق المجتمع القبرصي وقياداته دعما إيجابيا عندما حصلت الجزيرة على استقلالها عام 1960، وعندما كانوا فعلا أحوج ما يكونوا لهذا الدعم. فقد استغل اللاعبون الأجانب النوايا الحسنة للقبارصة اليونانيين في ذلك الوقت، وأيدوا ونادوا بسياسات جعلت تجربة "الجمهورية الحائرة" الحديثة تجربة غير عملية حقا. وما كانت سوى وصفة مدبرة قصد منها الفشل. ومهما يكن من أمر، فالسنوات الأربعين الأخيرة كانت مليئة بالمهام المرهقة للقبارصة، والذين في غالبيتهم قد تعلموا الدرس جيدا من تجربتهم، ويحاولون الآن تكييف توقعاتهم لتتلاءم مع الحقيقة الجديدة لثقافة السلام والازدهار التي يؤيدها ويشيعها الإتحاد الأوروبي.

خلال نضال القبارصة من أجل الاستقلال، في الخمسينات من القرن العشرين، لاحظت المراقبة البريطانية بينيلوب تريماين (Penelope Tremayne) أن "القبارصة اليونانيين هم أكثر الناس لطفا وأنهم عقلانيون ذوي رؤوس هادئة، وليس من طبيعتهم العنف وسفك الدماء؛ وطبيعتهم لا تتناسب أبدا مع العنف عندما يصل الأمر إلى هذا الحد". وربما كان ذلك ينطبق على القبارصة الأتراك، أو على الأقل القبارصة الأتراك الذين أعرفهم جيدا في القرية التي انحدرت منها. إلا أن الحقيقة التي لا بد من الاعتراف بها هي أن مصير قبرص هو مصير معلق بين طموحات الشعب القبرصي وبين شبكة السياسات الدولية. إنه الأمل في أن يساهم هذا الكتاب في خلق فهم أوضح للقضية القبرصية، وأن تخدم تحليلاته الواعية أولئك الذين يعملون بصدق على البحث لإيجاد تسوية ترقى إلى درجة الطموحات السياسية للشعب القبرصي.

ثيوفانيس ستافرو (Theofanis G. Stavrou)
جامعة مينيسوتا (University of Minnesota)

فاتحة

يهدف هذا الكتاب إلى أن يقدم للقارئ معلومات أساسية عن قبرص، ويحلل الاعتبارات الراهنة لما قد أصبح معروفا الآن "بالقضية القبرصية". ويحدوني الأمل أن تشكل القضايا المطروحة، إضافة إلى لائحة المؤلفات والمراجع الأخرى ذات العلاقة، تحديا للقارئ تحفزه على مزيد من الاستكشاف لتاريخ وثقافة جزيرة أفروديت وأوضاعها الراهنة.

لم يكتب هذا الكتاب مواطن قبرصي؛ إلا أن المؤلف ارتحل إلى هذه الجزيرة الجميلة على مدى أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، وكرس معظم حياته الأكاديمية لدراسة قبرص. ولهذا السبب، فإن هذا الكتاب مكرس للشعب القبرصي، شعب لا يمكن نسيان حفاوته وضيافته وتضحياته أبدا. كما أن الكتاب مكرس، أيضا، إلى زوجتي ماريون (Marion) وإلى ابنتي هيلين (Helen)، واللتان من خلال دعمهما المعنوي غدا عملي هذا أمرا ممكنا؛ حيث تعرفن على قبرص وقدرن هذا البلد وأحببنه، بقدر الحب والتقدير الذي أكنه شخصيا له. وما كنت لأطلب المزيد.

كما أود أن أتوجه بالشكر للعديد من أصدقائي وزملائي وإلى مختلف القادة والدبلوماسيين في الولايات المتحدة وأوروبا، والذين، على مدى السنين، أعطوا وقتهم وبكل اغتباط ليناقشوا معي آرائهم حول قبرص. أحد هؤلاء، دبلوماسي أمريكي رائع وهو الراحل تشارلز ماكاسكيل الأب (Charles W. MacCaskill Sr.) الذي خدم في الأيام الأولى لقيام الجمهورية. وهو، أيضا، وقع في غرام هذه الجزيرة وشعبها، دون أن يفقد موضوعيته ونزاهته ورأيه السديد.

أعبر عن تقديري لزميلي الموقر ثيوفانيس ستافرو (Theofanis Stavrou) لمقدمته الواضحة كل الوضوح، وإلى سوتيروس ستافرو (Soterios Stavrou) لمساعدته في التحرير، حيث ساهمت اقتراحاته البناءة في تحسين هذا الكتاب. إلا أنه لا بد من التنويه هنا، أن الآراء التي جرى التعبير عنها، أو أية قضايا جرى إغفالها، تقع حصرا ضمن مسؤوليتي.

المسؤولون الحكوميون والأكاديميون لهم وجهة نظر قائمة على المعرفة حيال العالم ومشاكله. إلا أن الحكمة التي اكتسبتها على مدى السنين، من خلال أحاديثي مع عامة الناس في القرى والمدن على امتداد قبرص، ما هي إلا شهادة على نضوجهم ونزاهتهم وشجاعتهم أثناء المحنة وفي

توقهم إلى السلام والتعايش. كم أتمنى لو أن مزيدا من الدبلوماسيين الأجانب قد تمهلوا وأعطوا مزيدا من الوقت لتفهم هذا البلد وشعبه بدل أن يحاولوا فرض مخططات تخدم مصالح الآخرين وليس مصلحة شعب قبرص.

التسلسل التاريخي للأحداث

يرجع التاريخ المدون لقبرص إلى الألفية التاسعة قبل الميلاد.

الألفية الأولى والثانية قبل الميلاد: الميسينيون (Mycenaean) والآخيون (Achaean) اليونان يستوطنون في قبرص.

عام 30 قبل الميلاد - 330 م: قبرص مقاطعة في إطار الإمبراطورية الرومانية.

330-1191: قبرص مقاطعة في إطار الإمبراطورية البيزنطية.

1191 - 1571: قبرص تخضع لحكم الصليبيين من جماعات: فرسان الهيكل؛ اللوسينيان الفرنجة (1192-1489)؛ والصليبيين من البندقية (1489-1571).

1571 -1878 : قبرص تخضع للحكم العثماني.

1878: الإمبراطورية العثمانية تؤجر قبرص لبريطانيا.

1914: بريطانيا تضم قبرص في أعقاب تحالف تركيا مع ألمانيا في الحرب العالمية الأولى.

1923: تركيا تتخلى عن كافة حقوقها في قبرص بموجب معاهدة لوزان.

1925: الإعلان عن قبرص مستعمرة تابعة للتاج البريطاني.

1931: الانتفاضة القبرصية اليونانية الأولى ضد حكم الاستعمار البريطاني.

1950: انتخاب مكاريوس الثالث رئيسا لأساقفة قبرص.

1954: اليونان تطرح قضية تقرير المصير لقبرص أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.

1955 - 1959: النضال القبرصي اليوناني ضد الاستعمار البريطاني.

1960: منح قبرص الاستقلال بموجب اتفاقيات جرى التفاوض عليها بين اليونان وتركيا وبريطانيا في زيورخ ولندن.

16 آب/أغسطس 1960: الإعلان عن قيام جمهورية قبرص.

1963: الرئيس مكاريوس يعرض تعديلات دستورية على طاولة البحث، ويرفضها الجانب التركي. ويتبع ذلك عصيان للمتطرفين من القبارصة الأتراك.

1964: وصول قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى قبرص.
تركيا تقصف مواقع في قبرص وتهدد باجتياح قبرص؛ وتدخل الرئيس الأمريكي جونسون يوقف خطر الاجتياح.

1967: تركيا تهدد باجتياح قبرص ثانية، والولايات المتحدة (من خلال مهمة فانس (Vance) تضع حدا للتهديد بالاجتياح.

1968: بدء المفاوضات بين الطائفتين، القبرصية اليونانية والقبرصية التركية برعاية الأمم المتحدة بهدف حل النزاع الطائفي.

1974 (15 تموز/يوليو): انقلاب ضد حكومة جمهورية قبرص تنظمه الطغمة العسكرية الحاكمة في اليونان.

1974 (20 تموز/يوليو): تركيا تغزو قبرص وتحتل حوالي 37% من أراضي الجمهورية القبرصية.

1975: أعلنت تركيا من خلال القيادة القبرصية التركية "دولة قبرص الفيدرالية التركية" في المناطق التي يحتلها الجيش التركي.

1983: القيادة القبرصية التركية تعلن من جانب واحد عن قيام "جمهورية شمال قبرص التركية"، وذلك في الجزء الشمالي المحتل من أراضي الجمهورية القبرصية؛ وكافة المنظمات الدولية تدين هذا الإجراء، فيما يعلن مجلس الأمن الدولي أن هذا العمل الانفصالي "باطل قانونيا".

1990: قبرص تتقدم بطلب للحصول على عضوية السوق الأوروبية المشتركة.

1993: المفوضية الأوروبية تصدر رأيا ايجابيا بشأن طلب قبرص للعضوية.

1994: قمة الإتحاد الأوروبي في كورفو (Corfu) تقرر بأن المرحلة الثانية لتوسيع الإتحاد ستشمل قبرص ومالطا.
محكمة العدل الأوروبية تصدر حكما تعلن فيه أن كافة المبادلات التجارية بين الجزء الذي تحتله تركيا من قبرص والإتحاد الأوروبي غير مشروعة.

1998: بدء المفاوضات بشأن انضمام قبرص إلى عضوية الإتحاد الأوروبي.

2001 (تشرين الثاني/نوفمبر): تركيا تهدد بضم الأراضي التي تحتلها من قبرص إذا ما وافق الإتحاد الأوروبي على قبول قبرص كعضو كامل العضوية في الإتحاد قبل التوصل إلى تسوية للقضية القبرصية.

2003 (16 نيسان/ابريل): جمهورية قبرص توقع على اتفاقية الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي في أثينا العاصمة اليونانية.

2003 (23 نيسان/ابريل): نظام الاحتلال التركي يعلن عن رفع جزئي للقيود المفروضة منذ عام 1974 على حركة الأفراد عبر خط وقف إطلاق النار.

2004 (24 نيسان/ابريل): القبارصة اليونانيون يرفضون بأغلبية ساحقة خطة عنان (النسخة الخامسة من الخطة) بينما يقبلها القبارصة الأتراك بما فيهم المستوطنين من الأتراك.

2004 (1 أيار/مايو): جمهورية قبرص تصبح عضوا في الإتحاد الأوروبي.

الفصل الأول
قبرص: مقدمة

حصلت قبرص على استقلالها من بريطانيا في السادس عشر من آب/أغسطس عام 1960، وذلك في أعقاب ثلاثة وثمانين عاما من الحكم الاستعماري البريطاني. ونظرا لموقعها الاستراتيجي، ولوقوعها على مفترق طرق الحضارات والإمبراطوريات، فقد تأثرت بأفعال تلك القوى التي سيطرت على شرقي حوض البحر الأبيض المتوسط.

يعود التاريخ المدون لجزيرة قبرص إلى تسعه آلاف سنه قبل الميلاد،[1] إذ وصلت الحضارة والثقافة اليونانية إلى الجزيرة مع الميسينيين-الآخيين (Mycenaean-Achaean) الذين قدموا من اليونان حوالي عام 1200 قبل الميلاد. ومنذ ذلك التاريخ حافظت قبرص على طابعها وثقافتها الإغريقية على الرغم من تعرضها للعديد من الغزوات. وخضعت الجزيرة للسيطرة العثمانية منذ عام 1571 وحتى عام 1878. وأحدث الحكم العثماني تغييرات دائمة على قبرص ومجتمعها وعلى التطورات السياسية فيها، إذ أدخل هذا الحكم أقلية تركية ولغة تركية وجلب معه الدين الإسلامي إلى ما كان يعتبر أراضي ذات طابع إغريقي مسيحي صرف. وغلب التعايش الطائفي السلمي طيلة معظم الفترة التي مرت فيها الجزيرة تحت الحكم العثماني والبريطاني.

وفي عام 1974، وفي أعقاب انقلاب نظمته الطغمة العسكرية الحاكمة في اليونان ضد حكومة جمهورية قبرص، قامت تركيا بغزو الجزيرة واحتلال حوالي 37% من أراضي الجمهورية القبرصية. وما زالت قبرص، في هذه الأثناء، آخر بلد محتل ومقسم في أوروبا. وهكذا فإن ما يسمى "بالقضية القبرصية" ما هي إلا قضية غزو واحتلال وانتهاك لنظام الشرعية الدولية. إضافة لذلك فإن ممارسات تركيا تشكل تهديدا للاستقرار في المنطقة، خاصة في الوقت الذي باشرت فيه تركيا إلى فتح مباحثات العضوية مع الإتحاد الأوروبي. العديد من القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن الدولي بالإجماع، إضافة إلى قرارات صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، عبرت عن الإدانة لأفعال تركيا في قبرص. كما أدينت هذه الأفعال من خلال قرارات صدرت عن محاكم دولية ومحلية،[2] إضافة إلى إدانة منظمات إقليمية رئيسية لها.

---

[1] Costas P. Kyrris, *History of Cyprus* (Nicosia: Lampousa Publications, 1996).

[2] انظر الفصل السادس

وكما سيبين هذا الكتاب، فقد نجم عن الغزو والتقسيم القسري للجزيرة انتهاكات موثقة لحقوق الإنسان، واستيطان هائل للمناطق الخاضعة للاحتلال، وتدمير للإرث الثقافي، وفصل وتطهير عرقي، واغتصاب للممتلكات. تشكل كل هذه الأفعال انتهاكا للمعاهدات الأساسية وللقوانين الدولية والأوروبية، والتي كانت تركيا قد صادقت عليها عبر السنوات الماضية.

في الأول من أيار/مايو عام 2004، انضمت جمهورية قبرص إلى الإتحاد الأوروبي. إلا أن هدف توحيد الجزيرة لم يكن قد تحقق، في الوقت الذي جرى فيه هذا الانضمام، لأن تركيا آثرت فرض حل سياسي تقسيمي عرف باسم "عنان - 5"، والذي رفضه الجمهور القبرصي اليوناني بغالبية 76%، من خلال الاستفتاء الذي جرى في 24 نيسان/ابريل عام 2004. وتعتبر عضوية قبرص في الإتحاد الأوروبي، والتي كانت قد شكلت الهدف الأساسي للحكومات القبرصية المتعاقبة، معلما هاما أيضا في تاريخ قبرص الطويل، إذ فتحت آفاقا وفرصا جديدة سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية لكافة أبناء الشعب القبرصي. ومن شأن هذه الفرصة الجديدة المساهمة في إيجاد حل للقضية القبرصية.[3]

هذا الكتاب الموجز يهدف إلى أن يقدم للقارئ الجوانب الأساسية للمرحلة المعاصرة للقضية القبرصية ولأبعادها التاريخية. وسيعمل على تحديد وتحليل نقاط التحول في تاريخ جمهورية قبرص، كما سيناقش آفاق حل قابل للتطبيق للقضية القبرصية على ضوء القانون الأوروبي، وقرارات الأمم المتحدة بشأن قبرص، والقانون الدولي، والاتفاقيات السابقة بين زعماء الطائفتين في الجزيرة. ونظرا لتاريخها الغني بالأحداث، ولموقعها الإستراتيجي، فقد شكلت قبرص مادة للعديد من الدراسات،[4] التي تراوحت ما بين دراسات الآثار، إلى الدبلوماسية، ومن الأدب إلى الاقتصاد والسياسة والقانون. وشكلت مؤخرا مادة للدراسات حول النزاعات الإثنية [العرقية] وحل النزاعات والمسائل القومية. وهكذا نجم عن جزيرة افروديت [إله الجمال لدى قدماء الإغريق] كما هائلا ومهما من المؤلفات التي لا يمكن تبريرها دائما مقارنة بالحجم الصغير للجزيرة.

---

[3] انظر الفصل الرابع

[4] P. Kitromilides and M. Evriviades, *Cyprus*, rev. ed. (Denver: Clio Press, 1995)

القوى التي شكلت قبرص المعاصرة

يركز هذا الكتاب على فترة ما بعد الاستقلال لقبرص، على الرغم من أن التطورات السياسية الراهنة كانت قد تشكلت بفعل قوى يمكن تتبع جذورها إلى القرن التاسع عشر. إذ أن الغزو العثماني لجزيرة قبرص (1570-1571) كان قد غير وبصورة دائمة معالم الحضارة والمجتمع والاقتصاد والتطورات السياسية في الجزيرة. وشكل الأتراك الذين استوطنوا في قبرص أقلية صغيرة من سكان الجزيرة، وحكموا الجزيرة حتى عام 1878، إلى أن استولى البريطانيون على إدارة قبرص في إطار توسعهم الاستراتيجي في شرقي حوض البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط.

دور الكنيسة الأرثوذوكسية

ارتكزت الإدارة العثمانية في قبرص على قاعدة النظام الملي والذي بموجبه يتم إدارة الطوائف الإثنية الدينية المتجانسة من قبل قياداتهم ومؤسساتهم الدينية. وفي هذا السياق فإن تاريخ الكنيسة الأرثوذوكسية[5] المرؤوسة ذاتيا (Autocephalous Orthodox Church of Cyprus) في قبرص يعود إلى العهود المبكرة للمسيحية. وبناء على هذا النظام الملي فقد منحت الكنيسة سلطات إدارية علمانية، وأصبحت الناطق الوحيد باسم الطائفة القبرصية اليونانية طوال سنوات الحكم العثماني. كما أصبحت الكنيسة وصية على الحضارة والإرث اليوناني في الجزيرة. ومن الجدير ذكره أن ما يزيد عن نسبة 97% من السكان المسيحيين القبارصة ينتمون إلى الكنيسة الأرثوذوكسية.

حافظت الكنيسة على تأثيرها السياسي والثقافي خلال حقبة الإدارة الاستعمارية البريطانية، على الرغم من محاولات البريطانيين تقويض دورها القيادي.[6] وتعاون الأساقفة والمطارنة المتعاقبين في قيادة الكنيسة القبرصية تعاونا وثيقا مع القيادة العلمانية، ووضعوا مصادر الكنيسة في خدمة تعزيز هدف الوحدة (وحدة قبرص مع اليونان)، وهو موضوع سيتم بحثه لاحقا في هذا الكتاب.

---

[5] J. Hackett, *A History of the Orthodox Church of Cyprus* (New York: Burt Franklin, 1972)

[6] G. S. Georgallides, *A Political and Administrative History of Cyprus 1918-1926* (Nicosia: Cyprus Research Centre, 1979) and idem, *Cyprus and the Governorship of Sir Ronald Storrs: The Causes of the 1931 Crisis* (Nicosia: Cyprus Research Centre, 1985).

ولم يكن هذا الدور غير اعتيادي للكنيسة الأرثوذوكسية، إذ يحاكي دور الكنيسة في الوطن الأم خلال الاحتلال العثماني لليونان بحد ذاتها. ونظرا لأن الكنيسة كانت تعتبر وصية على الثقافة والإرث اليوناني، في مجتمع إغريقي أرثوذوكسي متجانس، فقد شكل دفاعها عن قضية الوحدة جزءا طبيعيا من مهمتها. وكان هذا الأمر أيضا ما يتوقعه الجمهور في ظل غياب منظمات سياسية علمانية للمجتمع على المستوى الوطني. وهكذا أصبح رئيس أساقفة الكنيسة القبرصية هو "الأب الروحي والزعيم السياسي" والقائد للشعب.

وأصبح رئيس الأساقفة مكاريوس الثالث (Archbishop Makarios III)، ذو الشخصية التي كانت تحظى بالشعبية وقوة التأثير، الناطق الرسمي والقائد السياسي للحركة الوحدوية للقبارصة اليونانيين خلال العقد الخامس من القرن العشرين. وعندما حصلت قبرص على استقلالها عام 1960، أصبح مكاريوس أول رئيس ينتخبه الشعب لرئاسة جمهورية قبرص؛ واحتفظ بهذا المنصب في أعقاب العديد من الانتخابات التنافسية الحرة حتى وفاته عام 1977. ويعتبر انخراط زعماء دينيين في الحياة السياسية تجربة غريبة للمراقبين الغربيين، الذين تؤكد تقاليدهم الحديثة على قضية الفصل بين الكنيسة والدولة. ولكن نظرا لدور الكنيسة في التاريخ والثقافة القبرصية، ودور رئيس الأساقفة مكاريوس في النضال التحرري الذي أدى إلى استقلال قبرص، فلم يكن انتخابه ليحتل منصبا حكوميا أمرا مفاجئا. فقد راعى خلال عهده، كرئيس للجمهورية ورئيسا لأساقفة الكنيسة القبرصية، موضوع الفصل بين الكنيسة والدولة على الرغم أن الواحد منهما كان يعزز مكانة الدور الآخر. ومنذ وفاته عام 1977، وفي أعقاب تثبيت دعائم الجمهورية القبرصية عادت الكنيسة إلى مزاولة دورها التقليدي الديني والثقافي.

على الرغم من احتفاظ الكنيسة بتأثير هام على الحياة اليومية للطائفة القبرصية اليونانية، إلا أن دورها السياسي قد تراجع لأسباب عديدة نذكر منها:

1- نشوء نظام سياسي ديمقراطي يتمتع بالحيوية وقائم على أساس تعدد الأحزاب،
2- ظهور منظمات المجتمع المدني ،
3- غياب قيادات تحظى بالشعبية وقوة التأثير على غرار رئيس الأساقفة الرئيس مكاريوس،
4- التغيير الناشئ على توقعات الجمهور فيما يتعلق بدور الكنيسة في دولة أوروبية حديثة،
5- فهم الكنيسة لدورها في دولة أوروبية حديثة.

في أعقاب الوضع الذي نشاء في قبرص عام 1974، حافظت الكنيسة على موقف ثابت التقت على أساسه مع غالبية القيادات السياسية للقبارصة اليونانيين. وتقف الكنيسة موقفا صامدا ضد أية خطط لفرض حلول من جهات خارجية، حلولا من شأنها إضفاء الشرعية والصبغة الرسمية على نتائج الغزو التركي للجزيرة عام 1974. ووقفت الكنيسة في المقدمة في مسألة الإجراءات القانونية الهادفة إلى حماية الإرث الثقافي للقبارصة اليونانيين في المناطق القبرصية الخاضعة للاحتلال التركي.[7] ولهذه الأسباب مجتمعة، وقفت الكنيسة عموما، والمطارنة كأفراد على وجه الخصوص، موقفا واضحا وحاسما ضد الخطة التي اقترحها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في آذار/مارس عام 2004، والمعروفة بخطة "عنان الخامسة". ورفض هذه الخطة 76% من الجمهور القبرصي اليوناني، كما رفضها غالبية القيادات السياسية العلمانية للقبارصة اليونانيين في الاستفتاء الذي جرى على الخطة يوم 24 نيسان/ابريل 2004. وسيتم مناقشة هذه الخطة وأسباب رفضها من قبل القبارصة اليونانيين في موضع لاحق من هذه الكتاب. ففي مجتمع أوروبي علماني تبقى الكنيسة الأرثوذكسية المرؤوسة ذاتيا في قبرص مؤسسة هامة لها تأثيرها على الحياة الدينية والاجتماعية والثقافية لهذا البلد.

التطور السياسي للطائفة القبرصية اليونانية وأثر الحكم الاستعماري

شهدت أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر ظهور الحركات القومية والوحدوية، كما تركت حركات مماثلة أثرها على التطور السياسي في اليونان أثناء تلك الفترة. وامتد ذلك التأثير حتى الربع الأول من القرن العشرين، والذي لم تكن الطائفة القبرصية اليونانية بمعزل عنه. وعندما وصلت إدارة الاستعمار البريطاني إلى قبرص عام 1878 وجدت حركة قومية واضحة المعالم للقبارصة اليونانيين كانت تسعى إلى توحيد قبرص مع اليونان. وعكست الحركة الوحدوية للقبارصة اليونانيين الاعتقاد الشائع آنذاك في أوساط السكان اليونانيين للمناطق الواقعة شرقي المتوسط والأناضول والبلقان، حيث كان أولئك اليونانيون يعتبرون أنفسهم جزءا من الأمة اليونانية وأنه قد حان الوقت آنذاك لوحدة هذه المناطق مع المملكة اليونانية التي كانت قد نالت استقلالها حديثا. في أعقاب انتقال السلطة لبريطانيا

[7] انظر القضايا القانونية، الفصل السادس.

العظمى تأثرت الطموحات السياسية للقبارصة اليونانيين بفعل المصالح الإقليمية الإستراتيجية لبريطانيا واعتمادها لسياسة فرق تسد بين الطائفتين من أجل إبطال مفعول المطالب السياسية للقبارصة اليونانيين. وشكلت سياسات الفصل سمة مميزة لإدارة الاستعمار البريطاني في قبرص. وجرى تبرير هذه السياسات ضمن مسوغ حماية مصالح الأقلية القبرصية التركية.[8]

وازداد الإحباط السياسي للقبارصة اليونانيين بسبب عدم توفر الرغبة لدى بريطانيا في توفير الحكم الذاتي في الجزيرة، بحيث يقوم مثل هذا الحكم على أساس الاعتراف بمبادئ الأغلبية والديمقراطية. كما فشلت بريطانيا في إدخال الإصلاح والتطور الاقتصادي إلى الجزيرة. وساهمت هذه العوامل في اندلاع انتفاضتين للقبارصة اليونانيين ضد الحكم البريطاني. الانتفاضة الأولى كانت عام 1931، وتم إخمادها بسهولة من قبل الإدارة الاستعمارية. إلا أن بريطانيا لم تتمكن من السيطرة على الانتفاضة الثانية وإخمادها، حيث كانت هذه الانتفاضة قد اشتملت على الكفاح المسلح في الجزيرة وعلى الأنشطة السياسية في الأمم المتحدة.[9] ولأن قبرص كانت أرضا خاضعة للاستعمار فقد جرى عرض قضيتها من أجل تقرير المصير على الجمعية العامة للأمم المتحدة من قبل اليونان في مناسبات عديدة في الفترة ما بين 1955-1958. وعمدت بريطانيا إثر فشلها في إخضاع الانتفاضة إلى اللجوء إلى انتهاج أساليب عسكرية جائرة، وإلى التعذيب وأعمال الشنق، وإلى ارتكاب انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان. وجرى في حينه عرض هذه الانتهاكات على المؤسسات الأوروبية الناشئة الخاصة بحقوق الإنسان. ولسوء الحظ فقد جرى سحب هذه القضايا كجزء من التسوية الشاملة التي منحت قبرص بموجبها الاستقلال عام 1959. وبهدف الحفاظ على سيطرتها على قبرص، لجأت بريطانيا أيضا إلى الاعتماد على شرائح معينة من الطائفة القبرصية التركية التي تعاونت مع الإدارة الاستعمارية.

حركة الوحدة مع اليونان

كانت النتائج الناشئة عن الحكم الاستعماري البريطاني واضحة، إذ أثبتت بريطانيا عدم رغبتها، أو عدم قدرتها، على الاعتراف بجدية وعمق المشاعر القومية

[8] انظر الملاحظة رقم 6 أعلاه.

[9] Robert Holland, *Britain and the Revolt in Cyprus, 1955-1959* (Oxford: Clarendon Press/Oxford, 1998).

للقبارصة اليونانيين، وعاملت كل مجموعة اثنيه في قبرص على أساس أنها تشكل امتدادا طبيعيا لليونان أو تركيا. وساهمت سياسات فرق تسد، التي انتهجتها بريطانيا، بالإضافة إلى اعتمادها على تركيا وعلى القبارصة الأتراك من أجل تحييد المطالب السياسية للقبارصة اليونانيين، في زيادة الشرخ الطائفي وتعميق شكوك القبارصة اليونانيين إزاء الدوافع التركية. وكان من شأن ذلك أيضا زيادة اعتماد القبارصة اليونانيين عاطفيا وسياسيا على اليونان. وأثر هذا الاعتماد على، إن لم يكن قد حدد، السياسات القبرصية اليونانية في فترة ما قبل الاستقلال (1930-1959) وخلال فترة ما بعد الاستقلال من 1960-1974. ولم تتمكن القيادة العلمانية والدينية للقبارصة اليونانيين الهروب من هذا المأزق. وتغير كل ذلك في أعقاب انقلاب عام 1974 الذي نفذته الطغمة العسكرية الحاكمة في اليونان آنذاك ضد حكومة جمهورية قبرص. وتحول هذا الانقلاب الذي لم يعمر طويلا إلى ذريعة ومبرر للغزو التركي عام 1974 ومن ثم احتلال حوالي 37% من أراضي جمهورية قبرص.

ومهما يكن للتأثير الواقعي والعاطفي لليونان من أهمية على السياسة والمجتمع والثقافة القبرصية اليونانية، إلا أن هذا التأثير كان متبادلا. إذ تحظى الطائفة القبرصية اليونانية بتاريخ طويل، هو مصدر لاعتزازها [الوطني]، وهو تاريخ كان قد تطور على نحو متوازي، ولكن بطرق متمايزة عن تلك الاتجاهات التي سار فيها التطور في الوطن الأم اليونان. ونظرا لكون الطائفة القبرصية اليونانية تعيش في جزيرة تفصلها مسافة جغرافية كبيرة عن الوطن الأم اليونان، فقد سار التطور في مختلف جوانب الحياة القبرصية سياسيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا بصورة مختلفة عن ذلك التطور الذي شهدته اليونان. إذ أن قبرص لم تمر في تجارب الثورات الملكية/الجمهورية في الربع الأول من القرن العشرين، أو الحرب العالمية الأولى والثانية، ولا الحرب الأهلية التي قيدت التطور السياسي في اليونان. على العكس من اليونان، فقد كان في قبرص عشية استقلالها حزبا شيوعيا نشيطا كان قد تأسس عام 1923، وقيادة قوية للكنيسة، وحضورا كبيرا في المنابر الدولية وذلك من خلال دور قيادتها في حركة دول عدم الانحياز. وكان للرئيس القبرصي مكاريوس، لما يتمتع به من شعبية وجاذبية، قدرة على التأثير في السياسات اليونانية، ما عدا تلك الفترة التي خضعت فيها اليونان للحكم العسكري في الفترة الواقعة بين العام 1967 حتى العام 1974.

وكان من بين الآثار غير المتوقعة لمأساة قبرص، والناجمة عن الغزو التركي للجزيرة واستمرار احتلال أجزاء من أراضيها، أنها ساعدت على ترسيخ شرعية جمهورية قبرص في أذهان مواطنيها من القبارصة اليونانيين والذين يشكلون 82% من مجمل سكان الدولة. ومهما كانت طبيعة الشكوك التي كانت قائمة حيال الطريقة التي خرجت فيها جمهورية قبرص إلى حيز الوجود في عام 1960، إلا أنه قد جرى تجاوز هذه الشكوك في نهاية المطاف.[10] وبدورها اختفت الحركة الوحدوية عن المسرح لتأخذ مكانها في سياق التاريخ السياسي للجمهورية القبرصية. ويفتخر القبارصة اليونانيون بإرثهم اليوناني ويدركون مصالحهم المشتركة مع اليونان، ولكنهم في نفس الوقت يعلمون أن لهم تقاليدهم المستقلة ومصالحهم الخاصة بهم. وكانت اليونان خلال القرن الماضي وفي مناسبات عديدة قد وضعت مصالحها الوطنية فوق المصلحة القبرصية سواء كان ذلك في تعاملاتها مع الولايات المتحدة أم بريطانيا أو تركيا أو حلف الناتو. وتقبل القبارصة اليونانيون هذه الحقيقة المرة. والآن فإن جمهورية قبرص وقياداتها السياسية تفهم علاقاتها مع اليونان على أساس المساواة، حيث لم تعد هذه العلاقة علاقة تابعة معتمدة على "المركز الوطني للأمة اليونانية" أي اليونان. وفي أعقاب عام 1974 توصلت اليونان أيضا إلى احترام وقبول هذه الحقيقة.

حتى الاستقلال عام 1960، كانت السياسة في قبرص غائبة من حيث الواقع العملي على المستوى الوطني؛ إذ كانت السلطة تتركز في أيادي إدارة الاستعمار البريطاني. وفي الفترة التي سبقت الاستقلال فقد تمحور النشاط السياسي للقبارصة اليونانيين في مستواه الوطني على السعي لتحقيق تقرير المصير والوحدة مع اليونان وعلى درجة التعاون أو عدمه مع السلطات الاستعمارية. وتركز النشاط السياسي في غالبيته على التنافس على البلديات. وكان الحزب السياسي الوطني الرئيسي الأول في قبرص والذي جذب إلى عضويته أفرادا من كلا الطائفتين القبرصيتين هو الحزب الشيوعي القبرصي والذي تأسس عام 1923. وتطور الحزب ليصبح فيما بعد الحزب التقدمي للشعب العامل (أكيل) (AKEL) وهو ما يزال حتى الوقت الرهن اكبر الأحزاب القبرصية اليونانية السياسية وأفضلها تنظيما. أما الكنيسة والطبقات الوسطى والعليا في المجتمع القبرصي فقد مارست نشاطاتها السياسية من خلال أحزاب محافظة صغيرة.

---

[10] انظر الفصل السادس

وقد عمل دستور الاستقلال، والذي فرضته جهات خارجية، مع كل إجراءاته التقسيمية الانتخابية، ومؤسساته، على فسح المجال أمام بروز نظام حزبي سياسي تعددي قائم على الطائفية يمثل طيفا ايدولوجيا عريضا. وكان مكاريوس رئيس الأساقفة ورئيس الجمهورية، صاحب الشخصية التي تتمتع بالشعبية وقوة التأثير، وحتى وفاته عام 1977، هو اكبر وسيط للمصالحة بين كافة القوى السياسية المختلفة للقبارصة اليونانيين. وربما عملت قوة تأثير مكاريوس وشعبيته على إلقاء ظلالها على مسألة ظهور قيادة سياسية بديلة، وهي القيادة التي برزت بعد وفاته في الثالث من آب/أغسطس عام 1977. ولكن ما من أحد من هؤلاء القادة الجدد قد حظي بالمنزلة التي كان قد حظي بها مكاريوس سواء كان ذلك على صعيد الوطن أم في الخارج. واليوم نجد جمهورية قبرص دولة ديمقراطية نابضة بالحياة ذات نظام تعددي الأحزاب، وهو نظام يمكن استشعار تأثيره في كافة أوجه الحياة السياسية القبرصية اليونانية.

التطور السياسي للطائفة القبرصية التركية

حولت السيطرة البريطانية على قبرص عام 1878 وضع القبارصة الأتراك من كونهم الطبقة الحاكمة إلى أقلية خاضعة لحكم أجنبي. وقد وضعت معاهدة لوزان (Lausanne Treaty) عام 1923 النهاية الرسمية للحرب العالمية الأولى في المنطقة، كما رسمت حلولا لكافة القضايا الإقليمية القائمة آنذاك. وتخلت الجمهورية التركية تحت زعامة كمال أتاتورك (Kemal Ataturk) عن مطالبها في قبرص.

وسار التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي للقبارصة الأتراك بطيئا خلف التطور الذي أحرزته الطائفة القبرصية اليونانية. ونما الوعي السياسي للقبارصة الأتراك ببطيء خلال الربع الأول من القرن العشرين، وكان يتطور في أغلب الأحيان كرد على النشاط الذي تميزت به الحركة الوحدوية للقبارصة اليونانيين واستجابة لتلاعب السلطات الاستعمارية البريطانية. وقد اعتبر القبارصة الأتراك بريطانيا خلال فترة الحرب الداخلية على أنها الحامي لحقوقهم، لذا حافظوا على ولائهم للتاج البريطاني وعارضوا دعوات القبارصة اليونانيين بشأن تقرير المصير والوحدة مع اليونان. وفي المقابل اعتمدت السلطات الاستعمارية البريطانية على الأقلية القبرصية التركية من أجل أبطال المطالب السياسية للقبارصة اليونانيين.

وفي مطلع الخمسينات، عملت بريطانيا على تشجيع تركيا لإحياء مطالبها في قبرص، وكان المقصود بذلك هو الحصول على تعاون تركيا مع المخططات الأمنية لبريطانيا في الشرق الأوسط، وإضعاف الدعوات اليونانية والقبرصية اليونانية المنادية بتقرير المصير في الجزيرة. كما شجعت بريطانيا تشكيل منظمة المقاومة التركية المعروفة باسم (ترك مقاومة تشكيلات، ت.م. ت.) (Turk Mukavemet Teshkilati) وهي منظمة قبرصية تركية مسلحة مقاتلة هدفت إلى مواجهة انتفاضة القبارصة اليونانيين المناهضة للاستعمار في الفترة ما بين الأعوام 1955-1959. وفي عام 1955 شكل الزعيم القبرصي التركي المحافظ الدكتور فاضل كوتشوك (Dr. Fazil Kutchuk) حزب الإتحاد الوطني التركي القبرصي (Cyprus Turkish National Union)، وهو حزب سياسي كان الهدف من تشكيله العمل على تعزيز المطالب السياسية للقبارصة الأتراك. وعشية الاستقلال عام 1960 أصبح كوتشوك أول نائب رئيس منتخب لجمهورية قبرص. وكان من شأن سيطرة المحافظين على المشهد السياسي القبرصي التركي أن حيد عمليا أي نشاط على الصعيد الطبقي والطائفي المشترك. إضافة لذلك فقد كان النشاط السياسي القائم على أساس مشاركة أبناء الطائفتين معا لا يحظى بتشجيع البنود التقسيمية الواردة في دستور عام 1960، والذي كانت قد فرضته جهات خارجية. وواجه العدد الصغير من القبارصة الأتراك الذين تعاونوا مع الحزب اليساري القبرصي اليوناني (أكيل) الاضطهاد والعنف من قبل أبناء طائفتهم.

وفي كانون الأول/ديسمبر من عام 1963، وفي أعقاب مشاكل برزت على صعيد تطبيق دستور عام 1960، انسحب القبارصة الأتراك من مناصبهم في الحكومة، ومنذ ذلك الحين عمدوا إلى تحدي شرعية حكومة الجمهورية القبرصية المعترف بها دوليا. وفي أعقاب الغزو التركي عام 1974 أعربوا عن تحديهم أيضا لشرعية الجمهورية القبرصية التي تحظى بالاعتراف الدولي، ولم يكتفوا بتحديهم لشرعية الحكومة. وتظهر سخرية الأقدار أنه منذ قامت السلطات التركية عام 2003 برفع بعض القيود التي كانت تفرضها على الحركة عبر خط وقف إطلاق النار، سارع القبارصة الأتراك وبأعداد هائلة في الحصول على بطاقات الهوية وجوازات السفر ووثائق أخرى تصدرها جمهورية قبرص، هذه الجمهورية التي طالما حاولت قياداتهم عدم الاعتراف بها.

تميزت الفترة من كانون الأول/ديسمبر 1963 حتى تموز/يوليو 1974 بوقوع أحداث عنف طائفية متقطعة وتهديدات بالتدخل العسكري التركي. كما جرت في تلك الفترة أيضا مفاوضات بين الطائفتين تحت رعاية الأمم

المتحدة بهدف مراجعة وإعادة صياغة الدستور الذي وضع عام 1960. وكاد الأمر أن يقترب من الوصول إلى اتفاقية حول دستور معدل مع حلول صيف عام 1974، إلا أن هذه الاتفاقية عصف بها الانقلاب الذي لم يعمر طويلا في نيقوسيا ضد حكومة قبرص، وهو انقلاب كانت قد دبرته الطغمة الحاكمة في اليونان؛ وأعقب ذلك قيام تركيا بغزو قبرص يوم 20 تموز/يوليو عام 1974 مستغلة فرصة الانقلاب كمبرر لهذا الغزو. ومنذ ذلك التاريخ ما تزال تركيا تحتل حوالي 37% من أراضي جمهورية قبرص.

القبارصة الأتراك وتركيا

ازداد الاعتماد القبرصي التركي على تركيا في أعقاب الأحداث الطائفية التي استؤنفت في كانون الأول/ديسمبر عام 1963؛ وتبع ذلك عواقب أخرى، إذ أن فاضل كوتشوك الزعيم السياسي القبرصي التركي الأكثر اعتدالا كان قد تجاوزه رؤوف دنكتاش (Rauf Denktash) وهو محامي درس في بريطانيا وكان يشغل منصب رئيس مجلس الطائفة القبرصية التركية؛ ومنذ ذلك الحين سيطر دنكتاش على المسرح السياسي للطائفة القبرصية التركية لأربعة عقود تقريبا. وتم انتخاب دنكتاش وهو قومي تركي رئيسا لما سمي "دولة قبرص الفيدرالية التركية" وهو كيان لم يحظى بالاعتراف أقيم عام 1975 في المناطق الخاضعة للاحتلال العسكري التركي من جمهورية قبرص. وفي أعقاب الإعلان عن الاستقلال من جانب واحد في تلك المناطق عام 1983، أصبح دنكتاش رئيسا لما يسمى "جمهورية شمال قبرص التركية". ولا يعترف بهذا الكيان غير الشرعي ورئيسه المزعوم سوى تركيا.

وعلى الرغم من ظهور أحزاب سياسية صغيرة في أوساط الطائفة القبرصية التركية، إلا أن دنكتاش احتفظ بالسلطة من خلال مجموعة من العوامل تعود إلى قدرته على التأثير وإلى شعبيته، وإلى التلاعب والتخويف الذي مارسته منظمات متطرفة مثل منظمة المقاومة التركية (ت. م. ت)، ومنظمة الذئاب الرمادية، إضافة إلى الدعم الذي قدمه له جيش الاحتلال التركي. فعلى عكس العلاقة التي واصلت نضوجها بين اليونان وجمهورية قبرص، فقد عملت تركيا على ترسيخ نفوذها وسيطرتها على الحياة السياسية للقبارصة الأتراك. وثمة عدد من العوامل التي توضح علاقة التبعية بين تركيا والقبارصة الأتراك ومنها:

1- اعتماد المناطق المحتلة اقتصاديا على تركيا،
2- زرع المستوطنين الأتراك القادمين من الوطن الأم تركيا والذين فاق عددهم الآن تعداد الطائفة القبرصية التركية في المناطق المحتلة من قبرص،

3- تواجد أكثر من أربعين ألفا من قوات الاحتلال التركي المدججة بالأسلحة الثقيلة والتي تعمد قيادتها العسكرية إلى السيطرة على التطورات السياسية في المناطق المحتلة.

وكان رؤوف دنكتاش الزعيم القبرصي التركي هو الوحيد القادر على ممارسة حد معين من التأثير السياسي في أنقرة. ويعود ذلك إلى تقاطع رؤيته حيال قبرص مع الرؤيا العسكرية التركية. وعلى ضوء بنية السلطة في أنقرة، كان بمقدور دنكتاش أن يعول على العسكر لمواجهة أية سياسات لحكومات مدنية تركية قد تكون مختلفة عن سياساته شخصيا. منذ عام 2003 جرى تحجيم سلطات دنكتاش التآمرية، وذلك من خلال تغيير النظام في المناطق المحتلة، والذي رسمه رئيس الوزراء التركي رجب طيب اوردوغان (Recep Tayyip Erdogan) بالتواطىء مع العسكريين الأتراك. واستبدل دنكتاش ليحل محله محمد علي طلعت (Mehmet Ali Talat) وهو سياسي قبرصي تركي يتناسب مظهره "المعتدل" مع المهمة الأوروبية لرجب اوردوغان والعسكر. وكان صعود طلعت إلى السلطة في نيقوسيا المحتلة مؤشرا على تصاعد نفوذ أنقرة في المناطق المحتلة، ومؤشرا أيضا على اعتماد طلعت الكلي على سياسة أنقرة بشأن قبرص. ويرجع سبب هذه التبعية إلى أن طلعت لم يكن قد طور لنفسه صلات سياسية في أنقرة كتلك التي كان يتمتع بها دنكتاش.

الإسلام والقبارصة الأتراك

يحتاج دور الإسلام في حياة الطائفة القبرصية التركية إلى البحث في إطار التطور السياسي للطائفة التي تشكل الأقلية في قبرص. إذ أن علمنة الجمهورية التركية، عام 1923 تحت حكم كمال أتاتورك، خلف أثره أيضا على التطور الثقافي والديني للطائفة القبرصية التركية. إذ تعززت الطبيعة العلمانية للقبارصة الأتراك بفعل إصلاحات أتاتورك، ونتيجة لسياسات الإدارة الاستعمارية البريطانية. وكانت التقاليد والممارسات السنية جزءا من الثقافة القبرصية التركية، ولكنها لم تكن تتحكم في الحياة اليومية للإنسان القبرصي التركي العادي، الذي كان يسكن المدن، كما كان عليه الحال في بقية أنحاء الشرق الأوسط.

ومنذ الغزو التركي لجزيرة قبرص شهدت المناطق المحتلة عملية إحياء واضحة للإسلام السني. إذ يفاجأ المرء الذي يقود سيارته عبر المناطق المحتلة، هذه الأيام، ليس فقط بما تعرضت له الكنائس الأرثوذكسية من عمليات نهب

وتدمير، بل لدى رؤيته لمباني ضخمة للمساجد في المدن والأرياف على حد سواء. ويعود هذا التطور إلى عدة أسباب منها:

1- الوجود الغالب للمستوطنين القادمين من الأناضول والذين لم يتأثروا كثيرا بالعلمنة القسرية التي أحدثها كمال أتاتورك.

2- ازدياد تسامح القيادة الحالية في أنقره إزاء الإسلام.

3- القوى السياسية الداخلية المحركة للطائفة القبرصية التركية.

وعمل دنكتاش، في محاولة منه للحصول على مزيد من الدعم السياسي والاقتصادي من المملكة العربية السعودية، على تشجيع إعادة إحياء الدين في المناطق المحتلة. فقد استخدم دنكتاش الدين في محاولته لبناء هوية جديدة للقبارصة الأتراك وكذلك في صياغة السياسة الخارجية. كل ذلك يأتي في سياق سعيه لخلق "دولة" جديدة في المناطق المحتلة. يفاجئ المرء عندما يسمع الإشارات المتكررة في أحاديث دنكتاش إلى ما أصبح يطلق عليه اسم الشعب القبرصي التركي المسلم خصوصا في الفترة التي أعقبت عام 1976. كانت هذه الإشارة للإسلام غائبة في أحاديثه السياسية التي سبقت تلك الفترة. وبذلك فقد حاول دنكتاش أن يضع القبارصة الأتراك في إطار إسلامي أوسع. وساعده هذا الأمر في حملته للحصول على الدعم السياسي والاعتراف من دول إسلامية أخرى. وسعى دنكتاش في تلك الأثناء للانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، لكن القبارصة الأتراك تمكنوا فقط من الحصول على وضع مراقب في هذه المنظمة بصفتهم طائفة لا دولة. إلا أن مسألة إعادة إحياء الإسلام في المناطق المحتلة من قبرص هي مسألة يجب وضعها تحت المراقبة الوثيقة، لأن من شأن ذلك التأثير على التطورات السياسية في قبرص وجوارها، كما أن هذا الأمر سيؤثر في موقف العسكر الأتراك الأوصياء على قبرص المحتلة.

خاتمة الفصل الأول

تظهر التحليلات السابقة أن الطائفتين سلكتا طريقين منفصلين في عملية التطور السياسي، وذلك بفعل ظروف كانت في معظمها خارجية بالنسبة لقبرص. إلا أنهما تعايشتا سلميا في كافة أنحاء الجزيرة، وتعاونتا في حياتهما اليومية، على الرغم من الاستثناءات البسيطة. وفي أعقاب الغزو التركي، وما نتج عن ذلك من عمليات تطهير عرقي قام بها الجيش التركي، فقد عاشت الطائفتان

منفصلتان إلى حد كبير. واستمر هذا الفصل حتى عام 2003 إلى أن خففت قوات الاحتلال القيود المفروضة على الحركة عبر خط وقف إطلاق النار. إلا أن القبارصة اليونانيين ما زالوا محرومين من التمتع بحقوقهم الأساسية في المناطق المحتلة، وهي الحقوق التي ينص عليها القانون الأوروبي.

وفي أعقاب الغزو التركي عام 1974، وفي ظل استمرار الاحتلال، فقد عمد القبارصة اليونانيون إلى الالتفاف حول جمهورية قبرص الشرعية التي تحظى بالاعتراف الدولي، والتي هي الآن عضو في الإتحاد الأوروبي. خلال سير المحادثات برعاية الأمم المتحدة الهادفة إلى توحيد الجزيرة، في الفترة الممتدة من عام 1975 وحتى عام 2004، سعى القبارصة اليونانيون للتوصل إلى حل عملي قابل للتطبيق مرتكزا على: قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن قبرص، وعلى القانون الأوروبي، وقرارات المحاكم الأوروبية ومحاكم وطنية أخرى. وعلى النقيض من ذلك، سعى القبارصة الأتراك، تحت السيطرة التركية، إلى إضفاء الشرعية على النتائج التقسيمية الانفصالية الناجمة عن الغزو التركي للجزيرة عام 1974.

وكما سيظهر في فصول لاحقة من الكتاب، فقد شكل هذا الأمر تحديا واجه المبعوثين الدوليين الذين قدموا خدماتهم في إطار مهمة "المساعي الحميدة" للأمين العام للأمم المتحدة. وقد واجهت مهماتهم مزيدا من التعقيدات وذلك من خلال اشتراك أطراف خارجية وغريبة عن قبرص، وهي أطراف لم يكن لمصالحها الإستراتيجية الإقليمية أية علاقة مع مبدأ البحث عن حل عملي قابل للتطبيق من شأنه إعادة توحيد الجزيرة وشعبها في إطار الإتحاد الأوروبي.

إلا أن هذا الكتاب سينتهي إلى نظرة تفاؤلية: إذ أن جمهورية قبرص كعضو في الإتحاد الأوروبي هي الآن جزء من مجتمع أوروبي أوسع ويشمل دولا تتمتع بالسيادة، ومصانة سلامة أراضيها، وحيث تجد حقوق الإنسان والتعددية والإقليمية فيها الاحترام والحماية. وفي هذا السياق يمكن القول أنه من خلال وحدة جمهورية قبرص وتعدديتها يمكن لها أن تحقق الأمن والتقدم، وهذا يعود بالفائدة على كافة أبناء الشعب القبرصي.

الفصل الثاني
قبرص اليوم

يحدد هذا الفصل ويحلل الأبعاد المعاصرة للقضية القبرصية. ويستكشف أسباب عدم التوصل لحل سياسي حتى الآن، رغم عقود من المفاوضات والتنازلات المتواصلة التي قدمتها الحكومات القبرصية المتعاقبة. ومن خلال التحليل، يتم تحديد القضايا الأساسية موضع النزاع بين الأطراف المعنية. وفي نهاية الفصل، سيتم بحث قضية مفاوضات تركيا مع الإتحاد الأوروبي بشأن انضمامها إلى الإتحاد، وكيف تؤثر هذه المفاوضات وتعكس في الوقت ذاته الأبعاد المعاصرة للقضية القبرصية.

جوهر القضية السياسية

في الأول من أيار/مايو عام 2004، أصبحت جمهورية قبرص التي تحظى بالاعتراف الدولي عضوا في الإتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من أنها أصبحت كذلك، إلا أن قبرص ما زالت آخر بلد في أوروبا يعاني من التقسيم والاحتلال، نتيجة للغزو التركي للجزيرة عام 1974 واستمرار خضوع أجزاء منها للاحتلال. وبالتالي فإن مجموعة النظم والتشريعات الموجهة لسياسة الإتحاد الأوروبي (acquis communautaire) تنطبق فقط على المناطق الحرة من الجمهورية. "والمسألة القبرصية"، كما جرت الإشارة إليها في العادة في التحليلات السياسية الدولية والتقارير الصحفية، تبقى مسألة غزو واحتلال وتحديا للقانون الدولي الذي نشأ في أعقاب الحرب الباردة، كما إنها تشكل تهديدا للاستقرار الإقليمي.

وما زالت المسألة القبرصية دون حل، على الرغم من الإدانات المتعددة للأفعال التي ارتكبتها تركيا في قبرص؛ حيث تمثلت هذه الإدانات في قرارات مجلس الأمن الدولي الصادرة بالإجماع، وفي أحكام صادرة عن محاكم دولية ومحلية، وقرارات أخرى صادرة عن منظمات إقليمية.[1] ونعمل من خلال هذا الفصل والذي يليه على استكشاف الأسباب لهذا الإخفاق في التوصل إلى حل للنزاع، وهو إخفاق من شأنه نسف مصداقية المؤسسات الدولية والنظام الدولي القانوني والسياسي. إذ لا بد من إيجاد حل عاجل

---

[1] Republic of Cyprus, Press and Information Office, *Resolutions Adopted by the United Nations on the Cyprus Problem, 1964-2001* (Nicosia: PIO, 2002).

للمأزق الذي يعانيه هذا البلد الصغير والضعيف. والطريقة الوحيدة، التي يمكن بموجبها حماية حقوق مواطني جمهورية قبرص، بغض النظر عن العرق أو الدين الذي ينتمون إليه، هي إيجاد حل وفق مبادئ القانون الدولي، والقانون الأوروبي، وقرارات مجلس الأمن الدولي، والأحكام الصادرة عن المحاكم الدولية والمحلية، ووفق الاتفاقات رفيعة المستوى التي تم التوصل إليها بين زعماء الطائفتين (في الأعوام 1977 و 1979). ولقد طال انتظار مثل هذا الحل.

في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الستين عام 2005، كرر الرئيس القبرصي السيد تاسوس بابادوبولوس (Tassos Papadopoulos) استعداد بلاده البحث عن تسوية للقضية القبرصية في إطار مهمة المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة، بغية توحيد الجزيرة ومجتمعها واقتصادها ومؤسساتها. ودعا الرئيس بابادوبولوس تحديدا إلى عملية تفاوضية متواصلة توفر الشروط التالية:

- تسهيل التوصل إلى تسوية من خلال المفاوضات دون أي تحكيم من قبل الأمين العام للأمم المتحدة أو مبعوثيه. ويمكن تفسير هذا الموقف من خلال ما حدث أثناء مبادرة الأمم المتحدة التفاوضية برعاية كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، وذلك خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس عام 2004، حيث منح الأمين العام نفسه، وبصورة أحادية الجانب، سلطات يلعب من خلالها دور الوسيط والحكم وذلك كشرط لاشتراكه في عملية البحث عن حل للقضية القبرصية. ونجم عن ذلك التحكيم صياغة وثيقة تقع في عشرة آلاف صفحة، وهي بمثابة خطة شاملة عرفت بخطة عنان الخامسة، والتي سيتم تفحصها في الفصل اللاحق. هذه الخطة رفضها نحو 76% من الجمهور القبرصي اليوناني في الاستفتاء الذي جرى يوم 24 نيسان/ابريل عام 2004 لأسباب سيتم بحثها لاحقا.
- أن يساهم الاتحاد الأوروبي مساهمة فاعلة في العملية التفاوضية، ويعكس هذا البند التجربة التفاوضية التي جرت في شباط/ فبراير وآذار/مارس 2004؛ إذ أن الأمين العام للأمم المتحدة، وتحت ضغط أمريكي بريطاني تركي، حول دور الإتحاد الأوروبي إلى دور مراقب فقط بدل أن يكون شريكا فاعلا في العملية التفاوضية. ونتيجة لذلك جاءت غالبية البنود الواردة في خطة عنان الشاملة والتحكيمية الخامسة، والتي صاغها مساعدو الأمين العام، غير

متوافقة مع القانون الأوروبي ولا متوافقة مع قرارات المحكمة الأوروبية بشأن قبرص. وكان من شأن هذا الانحراف عن القانون الأوروبي أن يحول كافة المواطنين القبارصة إلى مواطنين من الدرجة الثانية في الإتحاد الأوروبي. وهذه الانحرافات عن القانون الأوروبي كان سيتم تبريرها من خلال وضعها حيز التنفيذ في إطار اتفاقية طائفية تمت المصادقة عليها من خلال استفتاء قبيل انضمام قبرص إلى الإتحاد الأوروبي.
- أن يكون الحل المتفق عليه والمعتمد من قيادة الطائفتين هو الحل الذي يمكن طرحه على الاستفتاء. إن هذا الأمر أيضا يعكس تجربة الجولة التفاوضية لعام 2004. إذ لم تكن خطة عنان الخامسة، والتي طرحت للمصادقة عليها من قبل الطائفتين من خلال الاستفتاءات المتزامنة في 24 نيسان/ابريل 2004، نتاجا للمفاوضات ولكن كانت نتيجة تحكيم الأمين العام للأمم المتحدة.
- عدم إعطاء مواعيد محددة للعملية التفاوضية تمليها عناصر خارجية. هذا البند يجد صدى له أيضا في تجربة عام 2004. إذ أن كوفي عنان فرض وكشرط مسبق لاشتراكه في المفاوضات في شباط/فبراير 2004 مواعيد صارمة لتوصل الأطراف المعنية إلى اتفاق. فكل خطوة في المفاوضات كان لها أن تكتمل ضمن مواعيد محددة سلفا في الفترة الواقعة بين منتصف شباط/فبراير وحتى نهاية آذار/مارس من عام 2004. وجرى بناء على ذلك تحديد يوم 24 نيسان/ابريل من عام 2004 موعدا تنظم فيه الطائفتان استفتاءين منفصلين ومتزامنين يتم على أساسهما قبول أو رفض الخطة الشاملة. وأسباب هذا البرنامج الصارم كانت واضحة، إذ أن الخطة التي يقترحها الأمين العام، بدعم ومشاركة الولايات المتحدة وبريطانيا، كان من شأنها أن تستبدل جمهورية قبرص بدولة كونفدرالية تضم دولتين تتمتعان بحد كبير من الاستقلال الذاتي. كما أن الخطة اشتملت على انحرافات خطيرة عن القوانين والأنظمة الموجهة لسياسة الإتحاد الأوروبي. لهذا السبب كان من المحتم البت في مسألة قبول خطة الأمين العام قبل حلول الأول من أيار/مايو 2004 وذلك من اجل إتاحة الفرصة أمام الكيان الناشئ الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي بدلا من جمهورية قبرص التي تحظى بالاعتراف الدولي.

- أن تؤدي إلى حل يعكس مشاغل وتوقعات الشعب القبرصي وليس مصالح قوى أجنبية في الجزيرة. هذا البند يرد على المحاولات البريطانية والتركية لإقحام بنود، عديمة الصلة بالتسوية الدستورية للمشكلة القبرصية، على خطة الأمم المتحدة الشاملة. فعلى سبيل المثال، حاولت بريطانيا توسيع رقعة حقوقها في قواعدها العسكرية التي تتمتع بالسيادة على التراب القبرصي. وتشكل هذه القواعد جزءا من الاتفاقية التي كان قد تم فرضها على قبرص كشرط لاستقلالها في عام 1960.[2] ومن جهتها حاولت تركيا إدخال بنود على خطة عنان الخامسة تلغي بموجبها عضوية قبرص في معاهدة مونترو (Montreux Treaty) لعام 1936 بشأن الإبحار في المضايق، إضافة إلى بنود تثير شكوكا حول اتفاقية المنطقة الاقتصادية بين قبرص وجمهورية مصر العربية، وبنود تطرح أيضا تساؤلات بشأن حق قبرص في أن يكون لها جرفا قاريا. وتعكس التصرفات التركية هذه محاولاتها الرامية إلى تعديل أو إلغاء معاهدة مونترو لعام 1936، وكذلك موقفها بشأن الجرف القاري ومعاهدة البحار على وجه العموم.
- تحقيق تسوية ترتكز على إعادة توحيد الدولة، دون المرور في مراحل انتقالية طويلة على نحو شاذ، ودون أن تتطلب جهودا شاقة لتطبيق القواعد الأساسية للحكم الديمقراطي. إذ أنه بموجب خطة عنان الخامسة، جرى إدخال نظام معقد لمسألة صناعة القرار على المستوى الوطني. وتميز هذا النظام بوجود نظام التصويت بالأغلبية وحق النقض (الفيتو) للأقلية. أما بالنسبة لقضايا سياسية أساسية فقد جرى إعطاء الحق لممثلين عن أطراف ثالثة، غير منتخبة، وبالتالي لا تخضع للمحاسبة، من أجل الإمساك بزمام التوازن في سلطة صنع القرار في الحكومة الوطنية الجديدة. كما أن بنودا خاصة بمسائل الاندماج وبقضية انسحاب القوات التركية، فقد جرى إرجاء تطبيقها لفترات زمنية طويلة وبدون أية آلية تضمن الامتثال لها وبالتالي تطبيقها. لهذا السبب فإن مسألة إيجاد نظام عملي ديمقراطي وقابل للتطبيق هي مسألة لا مفر منها.

وقد عبر الرئيس في نهاية خطابه عن أمله في أن تساهم عملية انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي في إحداث

[2] انظر الفصل السادس

"تغيير جذري" على العقلية التركية، وبذلك تساعد في "تخليص المسألة القبرصية من أحد أصعب مكوناتها، وبالتالي تسهيل التوصل إلى تسوية لها". ويعكس هذا التصريح أملا في تخفيف حدة التصلب التركي بشأن قبرص أثناء سير تركيا في مفاوضات الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي. الاحتلال التركي لأراضي دولة عضو في الإتحاد الأوروبي؛ والانتهاكات المستمرة لحقوق كافة المواطنين القبارصة، وذلك بواسطة قوات الاحتلال التركية؛ هي قضايا لا بد من التعامل معها وإيجاد حلول لها إذا ما كانت تركيا تطمح في أن تصبح عضوا في الإتحاد الأوروبي. وعضوية جمهورية قبرص في الإتحاد الأوروبي من شأنها أن تعطي دفعا جديدا لقضية حماية حقوق الإنسان لكافة المواطنين القبارصة، وذلك عبر المؤسسات والإجراءات الأوروبية. وشكلت هذه القضية دائما حجر العثرة الرئيسي في المفاوضات قبيل انضمام قبرص إلى الإتحاد الأوروبي. ولهذه الأسباب، ولأسباب أخرى، بادرت قبرص إلى تقديم الدعم لقرار الإتحاد الأوروبي إعطاء موعد لبدء مفاوضات العضوية مع تركيا. ولسوء الحظ لم تتجاوب تركيا حتى الآن مع هذا الموقف القبرصي. وحتى الوقت الذي كانت فيه هذه المادة قيد الإعداد، كانت تركيا ما تزال مستمرة في رفضها الاعتراف بجمهورية قبرص، والتي هي عضو من أصل خمسة وعشرين عضوا في الإتحاد الأوروبي، والذين لا بد من الحصول على موافقتهم على عضوية تركيا الفعلية في الإتحاد الأوروبي. إضافة لذلك فما تزال موانئ تركيا ومطاراتها ومجالها الجوي مغلقة في وجه الملاحة والطائرات القبرصية، الأمر الذي يعتبر انتهاكا للاتفاق الجمركي بين الإتحاد الأوروبي وتركيا.[3]

الكلمات المختصرة للرؤساء ورؤساء الوزراء، في الجلسة الافتتاحية للدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة، تتطلب تفسيرا وتحليلا. وتعطي التعليقات التي سبق ذكرها شرحا مفصلا لكلمة رئيس الجمهورية القبرصية الموجهة إلى الأسرة الدولية. وربما كانت المصطلحات التي استخدمها الرئيس في كلمته مألوفة لدى الدبلوماسيين ولكنها ليست بالضرورة كذلك بالنسبة للقارئ العادي. رسالة الرئيس واضحة، فهو وحكومته، أيضا، ملتزمان بمفهوم دولة فيدرالية مؤلفة من منطقتين

[3] European Commission, "Protocol Regarding the Adaptation of the Ankara Agreement to the Ten New Member States," press release, 29 March 2005.
المفوضية الأوروبية، بروتوكول خاص بتعديل اتفاقية أنقره لتنطبق على الدول العشرة الأعضاء الجدد في الإتحاد الأوروبي، بيان صحافي، 29 آذار 2005.

ومن طائفتين. وهي دولة تعمل وفقا للأعراف الديمقراطية، وتقوم على قاعدة قرارات مجلس الأمن الدولي الصادرة بشأن قبرص، ووفقا للقوانين الأوروبية والدولية. هذا هو التحدي الراهن الماثل الآن أمام الإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

لماذا لم يتم التوصل إلى تسوية سياسية حتى الآن؟

في أعقاب الغزو التركي، وإثر استمرار خضوع حوالي 37% من أراضي الجمهورية القبرصية للاحتلال، تواصلت عملية البحث عن حل عملي وقابل للتطبيق للقضية القبرصية. وتضمنت هذه المساعي المسألة الأساسية الماثلة في كيفية بناء قبرص كنظام فيدرالي قابل للتطبيق بالمعنى الدستوري الحقيقي للنظام والقائم على صيغة ثنائية المنطقة، التي من شأنها الحفاظ على وحدة وسلامة أراضي الجمهورية القبرصية وسيادتها مع حماية حقوق كافة مواطنيها. ففي الوقت الذي حققت فيه قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص نجاحا نسبيا بعد أن تم تثبيت خط وقف إطلاق النار عام 1974، لم تنجح الأمم المتحدة في صنع السلام؛ وبالتالي - حتى هذه الفترة التي يجرى خلالها إعداد هذا الكتاب - تبقى قبرص البلد الوحيد المقسم والمحتل في أوروبا. ويعود هذا الوضع إلى عوامل عديدة منها:

- الفشل في تطبيق العديد من قرارات مجلس الأمن الدولي والتي كانت قد أقرت بالإجماع،[4] وهي قرارات تتضمن بنودا أساسية للتوصل إلى حل قابل للتطبيق للقضية القبرصية. ولم يقتصر الفشل في تطبيق هذه القرارات على الوصول إلى الطريق المسدود الحالي، لكنه أيضا نسف مصداقية الأمم المتحدة وسلطتها المعنوية. وتبقى قدرة الأمم المتحدة على صنع السلام رهينة سياسات وتوجهات بعض الأعضاء الدائمين الرئيسيين في مجلس الأمن ورهينة مصالحهم الأمنية الإقليمية.
- وجود مصالح دخيلة لا علاقة لها بالمشاكل الدستورية لجمهورية قبرص. إذ أن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فشلتا خلال الحرب الباردة في التصرف وفقا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة نظرا لحاجتهما الإستراتيجية في منطقة شرقي حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط. واحتلت

[4] انظر الملاحظة الأولى أعلاه

تركيا مركز الصدارة في الاعتبارات المتعلقة بتكاملية حلف شمال الأطلسي الناتو (NATO) وفعاليته، بالإضافة إلى السيطرة على الممرات البحرية وإلى آخر ما هنالك من اعتبارات. وفي أعقاب الحرب الباردة برزت اعتبارات أخرى أهمها: المسائل المتعلقة بالطاقة، وخط أنابيب نفط منطقة بحر قزوين، وبروز الأصولية الإسلامية، إضافة إلى الأزمة المستمرة الراهنة في الشرق الأوسط. وكان لهذه الاعتبارات أيضا آثارا مماثلة على السياسة الأمريكية البريطانية حيال قبرص. فالولايات المتحدة، على وجه الخصوص، وضعت مصالحها الإستراتيجية فوق مسألة إيجاد تسوية عملية وقابلة للتطبيق للقضية القبرصية. لذا فإن قضية الغزو واستمرار الاحتلال ازدادت تعقيدا لاعتبارات استراتيجيه خارجية، وبالتالي فإن العامل الدولي يبقى هو المفتاح لتسوية عملية قابلة للتطبيق.
- تقويض دور الأمم المتحدة من قبل بعض الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي، عندما لا تعمل المنظمة الدولية على تعزيز مصالح هذه الدول، أثناء عملية البحث عن تسوية قبرصية. ثمة مثالان يكفيان للتدليل على هذا القول: الأول منهما رفض الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا للتقرير الذي أعده الوسيط الدولي غالو بلازا[5] (Galo Plaza) عام 1965، والثاني رفض الاقتراح الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت (U Thant) عام 1972 وذلك بشأن القيام بمبادرة وساطة في قبرص من قبل أعضاء لا يتمتعون بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن تحت رئاسة فرنسا.
- الطموحات السياسية المتعلقة بمفاهيم اقتسام السلطة لدى الطائفتين العرقيتين القبرصيتين. وفي هذا الإطار فإن قبرص توفر موضوعا كلاسيكيا لدراسة التداخل في السياسات الداخلية والخارجية في مسألة حل النزاعات. والطائفة التي تشكل الأقلية اعتبرت دستور الاستقلال الذي تم فرضه من قبل جهات خارجية، ومثلما اعتبرت لاحقا مسألة إنشاء ما يسمى "جمهورية شمال قبرص التركية" بعد عام 1983، بالإضافة إلى تواجد جيش الاحتلال التركي، على أنها تشكل أقل أشكال الحماية لهذه الطائفة. وفي هذه الأثناء اعتبر غالبية أبناء الطائفة القبرصية اليونانية دستور عام 1960 بمثابة وثيقة مفروضة

[5] United Nations Security Council, s/6253 (1965).

عليهم من قوى خارجية، إضافة إلى أنها تشكل انتهاكا للأحكام الرئيسية لقواعد الحكم الديمقراطي، كما أنها تعتبر انتهاكا لحقوق الإنسان المعترف بها دوليا. وفي الفترة التي أعقبت عام 1974 طرحت العديد من المقترحات الأمريكية/البريطانية لتسوية القضية القبرصية، مؤكدة على المطالب التركية والقبرصية التركية. وجرى ترويج هذه المقترحات عبر الأمم المتحدة. وفي المقابل اعتبر القبارصة اليونانيون هذه المقترحات إضعافا وتقويضا لسيادة ووحدة الجمهورية القبرصية ومسا بسلامة أراضيها، كما اعتبروها انتهاكا لحقوق كافة المواطنين القبارصة المنصوص عليها في القانون الأوروبي.

- النماذج الدستورية المتباينة التي تطرحها جهات متعددة، بدءا بوسطاء الأمم المتحدة وجهات أجنبية أخرى، وصولا إلى تركيا وجمهورية قبرص، حيث كل طرف من هذه الأطراف يدعو إلى تبني نموذج مختلف عن الآخر. حتى عام 1974، كان المفهوم الفيدرالي قد رفض مرارا وتكرارا، ولم يقتصر الرفض على القبارصة اليونانيين فقط، لكن رفضته أيضا جهات معنية مستقلة أجنبية؛ ومن ضمن هؤلاء اللورد رادكليف (Radcliffe) وذلك في عام 1956،[6] ووسيط الأمم المتحدة غالو بلازا عام 1965. وقد تم رفض النموذج الفيدرالي على قاعدة التركيب والتوزيع السكاني في قبرص وللنتائج غير الإنسانية التي قد تنشأ عن إعادة توزيع هائلة للسكان في جزيرة صغيرة مثل قبرص. إلا أن عملية التهجير القسري للسكان التي نفذها الجيش التركي في أعقاب الغزو عام 1974 جعلت مسألة الفيدرالية أمرا ممكنا على أساس جغرافي أكثر مما كانت عليه في الماضي. لكن المشكلة ما تزال قائمة، نتيجة الفهم المختلف للأطراف ومن يؤيدها من جهات خارجية، لمصطلح "الفيدرالية". وعندما تستخدم كل من الولايات المتحدة - والتي يفترض أن تعرف أكثر من غيرها من خلال تجربتها الدستورية - وبريطانيا العظمى وتركيا وقيادة القبارصة الأتراك التابعة لتركيا والأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان مصطلح "الفيدرالية"، فهذه الأطراف في الواقع تعني ضمنا الكونفيدرالية بين دولتين تتمتعان بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي.

[6] Cmnd. 42 (London: HMSO, 1965); also, United Nations Security Council, S/6253 (1965).

وهذا النموذج المعروض من هؤلاء ليكون قاعدة للبناء عليه من شأنه أساسا إضفاء الصبغة الرسمية على نتائج الغزو التركي عام 1974 وإضفاء الشرعية على تقسيم الجزيرة، وبالتالي يتم استبدال جمهورية قبرص التي تحظى بالاعتراف الدولي بكيان كونفيدرالي فضفاض بين دولتين. وكانت خطة الأمين العام الشاملة (عنان-5) التي عرضت للاستفتاءات المتزامنة في 24 نيسان/ابريل 2004 تعمل أساسا على إنشاء كونفيدرالية بين دولتين تتمتعان بالحكم الذاتي إلى حد كبير. إذ أن غياب التسلسل الهرمي للقوانين، واعتماد الدولة المركزية المقترحة على السلطات المعطاة لها من الدولتين المكونتين لهذه الحكومة، والموافقة التي يستوجب الحصول عليها من هاتين الدولتين المكونتين في المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات الفيدرالية، كل ذلك يقدم برهانا واضحا على طبيعة النظام الدستوري المقترح. وفي المقابل وافق القبارصة اليونانيون على تقديم تنازلات مؤلمة من خلال قبولهم النظام الفيدرالي بدلا من الصيغة الوحدوية للحكومة، ما دامت مثل هكذا حكومة تلتزم بالمصطلحات الدستورية المقبولة ولا تنتهك معايير القانون الأوروبي. وقد تجنب الوسطاء الأجانب والمفاوضون بعناية فائقة استخدام مصطلح "الكونفيدرالية" في محاولة منهم تجنب الصور السلبية التي يعبر عنها هذا المصطلح، وبهدف التغلب على مخاوف القبارصة اليونانيين من أن الكونفيدرالية ستعمل ببساطة على إضفاء الصبغة الشرعية على نتائج الغزو عام 1974 وعلى احتلال وتقسيم قبرص.

- أسلوب المفاوضات: منذ الغزو التركي عام 1974، عمدت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وتركيا إلى إلقاء عبء تقديم التنازلات على كاهل حكومة جمهورية قبرص. إذ جرت العادة قبل البدء في جولة جديدة من المحادثات أن يطلب ممثلو الولايات المتحدة والأمم المتحدة من الحكومة القبرصية تقديم تنازل سخي يغري تركيا بالجلوس إلى طاولة المفاوضات. كان ذلك بالضبط الأسلوب الذي استخدمه مبعوث الرئيس الأمريكي كلارك كليفورد (Clark Clifford) للحصول على موافقة الرئيس مكاريوس التفاوض على قاعدة فيدرالية ثنائية المنطقة. وفي المقابل، وعد كليفورد مكاريوس دورا أمريكيا فاعلا في المحادثات وذلك على ضوء التأثير

الذي تحظى به واشنطن على أنقره. وكان من المتوقع أن ينجم عن هذا التنازل مرونة من جانب تركيا، إلا أن النموذج النمطي والذي ما زال قائما تمثل في أن تركيا والقبارصة الأتراك أخذوا هذه التنازلات دون الرد عليها بالمثل. وقد كرر هذا النمط نفسه في كافة جولات المفاوضات منذ عام 1975. منذ ذلك الحين تعاملت تركيا، وكذلك القبارصة الأتراك، مع هذه التنازلات القبرصية اليونانية على أنها من المسلمات؛ وفي المقابل، ما من حكومة قبرصية كانت قد طلبت بدء أية جولة جديدة من المفاوضات انطلاقا من نقطة الصفر. في عام 1994 أعلن الزعيم القبرصي التركي رؤوف دنكتاش (Rauf Denktash) صراحة أن هدف المفاوضات هو الوصول إلى الكونفيدرالية وليس إلى "الفيدرالية"، التي يسعى وسطاء الأمم المتحدة الوصول إليها. وفي المقابل كان لدى الطرف القبرصي اليوناني تخوف مفاده أن المطالبة باستئناف المفاوضات من نقطة الصفر ربما سيفسر على أنه إشارة تصلب من جانب سلطات الجمهورية القبرصية.

- سياسات الحكومة القبرصية التي تتميز بطابعها الإنساني. نجم عن الغزو التركي عام 1974 ترحيل حوالي 50% من سكان جمهورية قبرص، واختارت الحكومة القبرصية العمل على تجنب "فلسطنة" مشكلة المهجرين واللاجئين. وبدلا عن ذلك انهمكت في برنامج تطوير اقتصادي جذري باستخدامها الحد الأدنى من المساعدات الخارجية. وبعد مضي بضع سنوات على الغزو صار الازدهار في المناطق الحرة واضحا للعيان. ولاقى نجاح قبرص في هذا المجال ثناء من الدبلوماسيين الأجانب؛ ولكن هؤلاء استخدموا عملية إعادة التوطين الناجحة للمهجرين وسيلة لتجنب البحث في قضية اغتصاب ممتلكات المهجرين في المناطق المحتلة، وأبطلوا حق العودة للمهجرين إلى بيوتهم بأمان، وتجنبوا كذلك مسألة وضع نظام لاستعادة الملكية وفقا لقرارات محكمة حقوق الإنسان الأوروبية (European Court of Human Rights).
- التصلب التفاوضي لتركيا ولعميلتها القيادة القبرصية التركية، وعولت تركيا على الدعم الخارجي الذي تتلقاه من الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل تنفيس الضغط الناجم عن عدم حل المشكلة القبرصية. وكان سلوك تركيا خلال المفاوضات التي أدت إلى اتخاذ الاتحاد الأوروبي قرارا ببدء مفاوضات العضوية مع هذا البلد في الثالث من تشرين

الأول/أكتوبر عام 2005 نموذجا كلاسيكيا على مدى استخدام تركيا للغطرسة والإكراه والتهديد من أجل الحصول على أهدافها التفاوضية. ثمة شبه بين أساليب تركيا التكتيكية في مفاوضاتها حول قبرص لذلك الأسلوب الذي انتهجته في مفاوضتها مع الاتحاد الأوربي، حيث تصر تركيا وكذلك القيادات القبرصية التركية أن "المشكلة" القبرصية قد "سويت" عام 1974 ، وأن ما بقي الآن هو قبول تلك الحقيقة والاعتراف الشرعي بما يسمى "جمهورية شمال قبرص التركية"، أي الاعتراف بالكيان الانفصالي المقام في المناطق المحتلة تحت حماية الجيش التركي.

إن هذه الأسباب المؤدية إلى سد الطريق أمام التوصل إلى تسوية للقضية القبرصية تعيدنا إلى قضايا النزاع (1974-2005)، وهي قضايا تنتظر حلولا إذا ما توفرت الرغبة في الوصول إلى تسوية قابلة للتطبيق.

قضايا النزاع: 1974-2005

كما بدا واضحا حتى الآن، فالقضية القبرصية هي مسألة غزو واستمرار للاحتلال. إن الحل الشامل لإعادة توحيد الجزيرة، خاصة في أعقاب انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي، لا بد وأن يعكس الأعراف الديمقراطية، والقرارات الصادرة بالإجماع عن مجلس الأمن بشأن قبرص، وأن يعكس كذلك القوانين الدولية والأوروبية، بالإضافة إلى قرارات المحكمة الأوروبية المتعلقة بقبرص. ويرسم هذا الجزء من الفصل الثاني للكتاب قضايا محددة متعلقة بالنزاع، وهذه القضايا تحتاج إلى معالجة في إطار أية محاولة تهدف إلى التوصل إلى تسوية قابلة للتطبيق للقضية القبرصية. وهذه القضايا تشتمل على المسائل التالية دون أن يعني ذلك أنها مقصورة عليها، وهي:

- صيغة جديدة لاقتسام السلطة في إطار حكومة فيدرالية فاعلة تستطيع الحفاظ على وحدة الجمهورية القبرصية. مثل هذه الحكومة لا بد أن تكون أيضا قادرة على التجاوب مع التزامات الجمهورية الدولية منها والأوروبية. وكما قال الرئيس القبرصي تاسوس بابادوبولوس في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 18 أيلول/سبتمبر عام 2005، إن الديمقراطية الفاعلة والعملية يجب أن لا تتطلب جهودا شاقة واستثنائية لتأدية المهام الأساسية للحكم. ولم تلبي خطة عنان الخامسة

هذا المعيار، إضافة إلى ذلك اقترحت الخطة كونفيدرالية عاجزة بدلا عن الفيدرالية.

- تطبيق قرارات مجلس الأمن والتي اتخذت بالإجماع بشأن القضية القبرصية؛ وأدى الفشل في تطبيق هذه القرارات إلى نسف مصداقية الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية على حد سواء، إذ أن الأخيرة كانت الراعي الأول لمبادرات التسوية التي طرحتها الأمم المتحدة بشأن قبرص. تحملت الولايات المتحدة عناء كبيرا في دعوتها لتطبيق القرارات الخاصة بوجود القوات السورية في لبنان، إلا أنها أخفقت باتخاذ نفس الموقف في قضية قوات الاحتلال التركي في قبرص، في الوقت الذي تدعو فيه قرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة إلى انسحاب هذه القوات من الجزيرة.
- تدابير للمحافظة على استقلال وسلامة أراضي قبرص. إن أي حل لا بد وأن يتضمن تدابير فعالة تضمن عدم توحيد قبرص بصورة كاملة أو جزئية مع أي بلد آخر أو ضمن أية صيغة للتقسيم أو الانفصال. إن هذا البند يعتبر بندا هاما، لأن الحركة الوحدوية للقبارصة اليونانيين قد اختفت عن الوجود، كما جرى الإشارة لذلك في الفصل الأول، مع حصول الغزو التركي عام 1974. ويبدي القبارصة اليونانيون التزاما صلبا باستقلال وسيادة وسلامة أراضي جمهورية قبرص. وفي المقابل فإن هذا الأمر معكوسا تماما في المناطق المحتلة، وقد لاقى الانفصال القبرصي التركي عام 1983 إدانة من المجتمع الدولي ولم يعترف بالدولة الناشئة عن الانفصال سوى تركيا الراعية لهذه الدولة. أضف إلى ذلك فقد هددت تركيا مرارا وتكرارا بدمج المناطق المحتلة مع تركيا كجزء من إستراتيجيتها التفاوضية الهادفة إلى خلق دولتين منفصلتين تتمتعان بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي في قبرص. وعكست خطة عنان الخامسة الفاشلة الأهداف التركية هذه إلى حد كبير. أضف إلى ذلك فلم تتضمن خطة عنان الخامسة أية ضمانات لوحدة الدولة القبرصية الجديدة، إذا ما اعترضت الصعوبات مسيرة النظام السياسي الجديد.
- دولة قبرصية تتمتع بالسيادة وبشخصية دولية ومواطنية واحدة طبقا لقرارات مجلس الأمن الدولي والقوانين الأوروبية. لم تكن خطة عنان الخامسة الشاملة، والتي كانت تكليلا لتحكيم الأمين العام للأمم المتحدة، لتؤمن هذه الشروط. حيث كان من شأن السلطات الممنوحة للدولتين المكونتين

للجمهورية هدم هذه المبادئ الثلاثة الهامة. وكان من شأن البنود الخاصة بالمواطنة، وحركة الأتراك وآخرين من المواطنين الأجانب عبر الدولة القبرصية التركية - وهي واحدة من الدولتين المكونتين - تعقيد مسألة تطبيق قبرص للقوانين الأوروبية خاصة تلك التي تتعلق بأحكام اتفاقية تشينغن (Schengen Agreement).

- نصوص من شأنها منع التدخل الأجنبي وحق التدخل أحادي الجانب، وتضمن انسحاب القوات الأجنبية ما عدا تلك القوات المتمركزة في القواعد العسكرية البريطانية؛ تتضمن قرارات مجلس الأمن الدولي وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة نصوصا واضحة بهذا الخصوص. في المقابل نصت خطة عنان الخامسة على تخفيض عملي للقوات التركية من مستواها الحالي البالغ 43,000 جندي؛ مع ذلك فقد سمحت هذه الخطة لتركيا بالاحتفاظ بقوة لها على الجزيرة، وأعطتها الحق في التدخل ومن جانب واحد في قبرص حتى بعد دخول تركيا إلى الإتحاد الأوروبي. ويعتبر هذا الوضع الساخر بمثابة استهزاء بسيادة دولة عضو في الإتحاد الأوروبي ناهيك عن سخريتها بالبنود التي تحرم التدخل الأجنبي وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وهذا هو السبب وراء محاولة الأمين العام للأمم المتحدة، ومن خلفه الراعين له من الأمريكيين والبريطانيين، السعي لإقرار هذه البنود من خلال استفتاء 24 نيسان/ابريل 2004؛ ولو تمت المصادقة عليها من خلال هذا الاستفتاء فلن يكون لأية حكومة أو مواطن قبرصي الحق في التساؤل عن شرعية التدخل المستقبلي لتركيا في قبرص على غرار ما حصل عام 1974.
- بنود من شأنها ضمان عودة المهجرين بأمان إلى المناطق الخاضعة حاليا للاحتلال التركي مع توفير نظام استعادة الملكية وفقا لقرارات محكمة حقوق الإنسان الأوروبية.[7] إن هذه قضية هامة. ففي قضية السيدة لويزيدو (Loizidou) استدعت الحاجة إلى بذل جهود كبيرة لضمان التزام تركيا بالميثاق الأوروبي، على الرغم من أن تركيا كانت قد صادقت على هذا الميثاق. هذا وكانت القرارات المتكررة الصادرة عن محكمة حقوق الإنسان الأوروبية قد حملت تركيا مسؤولية اغتصاب الممتلكات في المناطق المحتلة. وبموجب هذه القرارات اعتبرت السلطات

[7] انظر الدعاوى القضائية في الفصل السادس.

القبرصية التركية "إدارة محلية تابعة" لتركيا. ويتناقض النظام المعقد لإعادة تنظيم الملكية، والقيود المفروضة على عودة المهجرين، الواردة في خطة عنان الخامسة مع قرارات محكمة حقوق الإنسان الأوروبية، وتشكل انتهاكا للميثاق الأوروبي وملحقاته.

- حق اكتساب الملكية والإقامة بعيدا عن قيود المحاصصة القائمة على أسس المعايير العرقية أو الدينية في الفيدرالية القبرصية المستقلة. ويأتي هذا البند نتاجا طبيعيا لتطبيق القانون الأوروبي ووفقا للدستور الأوروبي المقترح.
- المساواة السياسية للطائفتين ولكافة المواطنين القبارصة كما نص على ذلك قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة والقوانين الأوروبية.
- الاحترام الكامل لحقوق الإنسان لكافة مواطني جمهورية قبرص وذلك وفقا للميثاق الأوروبي وملحقاته؛ إذ أن الإنتقاصات المقترحة لهذا البند الواردة في خطة عنان الخامسة تجعل من هذه القضية أمرا لاغيا وباطلا. ومما يبعث على السخرية أن المواطنين الأوروبيين غير القبارصة من حقهم التمتع بالحقوق الكاملة في قبرص وفقا للميثاق الأوروبي، في الوقت الذي يحرم فيه المواطنون القبارصة من هذا الحق. ومن الأمثلة على ذلك وجود بنود تتعلق بحق الملكية وحرية الحركة والإقامة، إلى غير ذلك من الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الميثاق الأوروبي؛ لذا عمد الأمين العام إلى ممارسة الضغط للمصادقة على هذا الانتقاص للحقوق الأساسية قبل انضمام قبرص إلى الإتحاد الأوروبي.
- عودة كافة المستوطنين الأتراك غير الشرعيين إلى تركيا، إذ لا يمكن التغاضي عن هذه القضية الهامة. وتركيا هي إحدى الدول الموقعة على مواثيق جنيف لعام 1949؛ إلا أنها انتهكت هذه المواثيق من خلال انغماسها في سياسة علنية ومنهجية تهدف إلى تغيير الوضع الديمغرافي للمناطق المحتلة من قبرص وللجزيرة كلها. عدد المستوطنين الذين جلبوا من الأناضول إلى المناطق المحتلة يفوق الآن تعداد القبارصة الأتراك بنسبة 2 إلى 1. إذ فضل العديد من القبارصة الأتراك الهجرة متوجهين بشكل رئيسي إلى بريطانيا وألمانيا وأستراليا، نتيجة الوضع الاقتصادي الواهن والأوضاع الاجتماعية المتردية في المناطق المحتلة، وتحول القبارصة الأتراك الآن إلى أقلية في هذه المناطق. وتضمن تقريران للمجلس الأوروبي

توثيقا كاملا لهذا الوضع.[8] وفي المقابل عمدت السلطات التركية إلى إعطاء صفة الأفضلية في الإسكان والتوظيف للمستوطنين. ويعتمد المستوطنون القادمون من تركيا على رغبات الحكومة التركية ويتبعونها، لذلك أثرت مشاركتهم في الحياة السياسية في المناطق المحتلة على نتائج الانتخابات فيها. ومن أقرب الأمثلة على ذلك مشاركتهم الجماهيرية الواسعة في استفتاء القبارصة الأتراك على خطة الأمين العام للأمم المتحدة في 24 نيسان/ابريل 2004؛ وكانت أصواتهم عاملا رئيسيا في بلوغ نسبة الموافقين على خطة عنان الخامسة نسبة 65% في المناطق المحتلة. هكذا فإن عودة المستوطنين غير الشرعيين هي أمر إلزامي، باستثناء تلك الحالات الإنسانية المشتملة على زيجات شرعية وأطفال ولدوا نتيجة هذه الزيجات. أما خطة الأمين العام الشاملة فقد أضفت الشرعية على كافة المستوطنين الأتراك تقريبا والذين كان معظمهم سيتحول إلى مواطنين في الدولة القبرصية حديثة الولادة.

- توافق وانسجام أية تسوية مع واجبات وحقوق جمهورية قبرص في الإتحاد الأوروبي. ومهما يكن نوع الحكومة التي تنشأ نتيجة أية مفاوضات مستقبلية، لا بد لها أن تتمتع بالصلاحيات الكافية لممارسة حكم فعال يضمن سيادة وسلامة أراضي ووحدة الدولة كما يؤمن قيامها بواجباتها الأوروبية والدولية. إن هذه القضية هي من أهم القضايا التي برزت في أعقاب انضمام قبرص إلى الإتحاد الأوروبي في الأول من أيار/مايو عام 2004، إذ أن إعطاء حق النقض لأقلية مدفوعة ومسيطر عليها من أنقره من شأنه تدمير عضوية قبرص في الإتحاد الأوروبي.
- تحويل قبرص إلى دولة منزوعة السلاح، هذه الفكرة والتي كانت تحوم في الأفق منذ تقرير المبعوث الأممي غالو بلازا عام 1965 كان قد طرحها رسميا الرئيس القبرصي سبيروس كبريانو (Spyros Kyprianou)، وأعاد الرئيس جورج فاسيليو (George Vassiliou) إحياءها في صيغة أكثر شمولا، ومن ثم أعاد الرئيس غلافكوس كليريدس (Glafkos Clerides) طرح الاقتراح مجددا عام 1993. ويقصد الاقتراح كسر أجواء الخوف وعدم الثقة الناجمة عن تنامي البناء العسكري على جانبي خط وقف إطلاق النار، وهنا لا بد من التذكير أن هذا البناء على الجانب القبرصي

[8] Rapporteurs A. Cuco, 1992, and J. Laasko, 2003

اليوناني كان ذو طابع دفاعي صرف وذلك على ضوء التفوق الكاسح للقوات التركية في قبرص؛ أضف إلى ذلك كان من السهل إعادة تزويد القوات التركية بالإمدادات من قواعد على الساحل الجنوبي لتركيا والذي يبعد أربعين ميلا فقط عن شمال قبرص. وقد تم ربط هذا الاقتراح بانسحاب قوات الاحتلال التركي وتسريح القوات القبرصية التركية؛ واشتمل على تأمين تواجد موسع لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، إضافة إلى تخصيص ما يتم توفيره من النفقات الدفاعية لصرفها على مشاريع تطوير اقتصادية في الجزيرة. وللأسف فإن خطة عنان الخامسة، في الوقت الذي نصت فيه على نزع سلاح قبرص، نصت أيضا على السماح باستمرار تواجد القوات التركية في الجزيرة وإن بأعداد أقل، إضافة إلى حق التدخل في الدولة الجديدة التي تؤسسها الخطة. ومسألة نزع التسلح تحتاج إلى مزيد من الاختبار، في سياق واجبات قبرص في إطار السياسة الأوروبية المشتركة التي تظهر إلى حيز الوجود في مسائل الدفاع والسياسة الخارجية؛ وتحتاج أيضا إلى بحثها على ضوء احتمال قيام قبرص بتقديم طلب للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي الناتو، أو لعضوية الشراكة من أجل السلام.

- إيجاد حل لقضية القبارصة المفقودين: هذه القضية والتي تليها هما قضيتان ذات طابع إنساني في الأساس، وتشتمل على انتهاكات للقوانين الدولية والأوروبية، وكلاهما لا بد من تسويتهما في إطار أي حل شامل للقضية القبرصية. قضية المفقودين هي قضية 1479 مواطنا قبرصيا يونانيا وقعوا في قبضة القوات التركية خلال الغزو عام 1974؛ وترفض تركيا حتى الآن الكشف عن مصيرهم على الرغم من محاولات الأمم المتحدة المتكررة وغيرها من المنظمات الإنسانية. إن عدد المفقودين يبعث على الذهول إذا ما تم مقارنته قياسا بعدد سكان قبرص عام 1974. وعلى الرغم من محاولة الحكومة القبرصية إبعاد الطابع السياسي عن هذه القضية، والتعامل معها خارج إطار المفاوضات السياسية، إلا أن قضية المفقودين قضية ما زالت تنتظر حلا.
- مسألة القبارصة اليونانيين الذين يعيشون في منطقة معزولة في المناطق المحتلة: في أعقاب عمليات التهجير القسري نزح أكثر من 160,000 قبرصي يوناني عن المناطق التي خضعت لاحتلال الجيش التركي، واختار 535 مواطنا قبرصيا يونانيا البقاء في بيوتهم وهؤلاء أساسا يعيشون في منطقة شبه جزيرة

كارباس (Karpass Peninsula) شمالي شرق المناطق المحتلة. يعيش هؤلاء المطوقون ظروفا معيشية قاسية للغاية، إذ يجري شحن المواد الغذائية لهم من المناطق الحرة من الجمهورية بواسطة قوافل الأمم المتحدة؛ كما يعيشون تحت الرقابة البوليسية المتواصلة. ولم يسمح للمدارس الابتدائية بالعمل هناك إلا خلال السنوات القليلة الماضية وبشرط خضوع الكتب المدرسية وكذلك المدرسين إلى موافقة سلطات الاحتلال. لا يستطيع هؤلاء المطوقون العمل، ويعتاشون على المعونات التي تقدمها لهم الدولة عبر الأمم المتحدة. هاتان القضيتان الأخيرتان تشكلان وصمة عار لسمعة تركيا الدولية خصوصا في الوقت الذي تبدأ فيه مفاوضاتها مع الإتحاد الأوروبي من أجل انضمامها للإتحاد.

قضايا تطرحها عملية انضمام تركيا لعضوية الإتحاد الأوروبي

رغم أن القضايا التي سيتم تحليلها في هذا الجزء من الكتاب لا تدخل في إطار المفاوضات الدستورية الهادفة لإيجاد حل شامل للقضية القبرصية، إلا أن مضامينها تعتبر مؤشرا على السياسات التركية وعلى موقفها التفاوضي في عملية البحث عن مثل هذا الحل. وحتى كتابة هذه السطور، لم تكن تركيا قد اعترفت بجمهورية قبرص التي تحظى بالاعتراف الدولي ولا بحكومتها. الدولة الوحيدة التي تعترف بها تركيا في الجزيرة هي الكيان الانفصالي المسمى "جمهورية شمال قبرص التركية" والتي أقيمت عام 1983 تحت رعاية الجيش التركي.

وقعت تركيا البروتوكول الإضافي المؤسس لرابطة بين الإتحاد الأوروبي وتركيا، إلا أنها أصدرت إعلانا أحاديا قالت فيه أن توقيعها لا يرقى إلى درجة الاعتراف بجمهورية قبرص، وهي واحدة من الأعضاء الخمسة والعشرين للإتحاد الأوروبي. وفي الرد الصادر عن الإتحاد الأوروبي في 21 أيلول/سبتمبر عام 2005، اعتبر أن إعلان تركيا هو أحادي الجانب وليس له مردود قانوني على واجبات تركيا بموجب البروتوكول،[9] كما أكد على أن الإتحاد الأوروبي يعترف فقط بجمهورية قبرص، ودعا تركيا إلى تأدية واجباتها التي يفرضها البروتوكول وإلى تطبيع علاقاتها مع جميع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بأسرع ما يمكن.

[9] انظر الملاحظة رقم 3 أعلاه

قبرص هي إحدى الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي المشاركة، إلى جانب بقية الدول الأعضاء، في المفاوضات الهادفة إلى انضمام تركيا للإتحاد؛ كما ستشارك في المصادقة على معاهدة الانضمام المرتقبة لتركيا، أو على أية صيغة أخرى لترتيبات علاقة خاصة والتي قد تكون نتيجة لتلك المفاوضات. وقد أظهرت جمهورية قبرص حسن نواياها في كانون الأول/ديسمبر عام 2004 عندما أعطى الإتحاد الأوروبي موعدا لتركيا لبدء محادثات الانضمام، وكررت هذا الموقف في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر عام 2005 عندما وافق الإتحاد الأوروبي على بدء مفاوضات العضوية مع تركيا. ورغم تردد عدد من أعضاء الإتحاد الأوروبي بشأن بدء وطبيعة محادثات الانضمام، فلم تمارس قبرص حق النقض (الفيتو) الذي تتمتع به، سواء كان ذلك بصورة منفردة أو بالتعاون مع آخرين، من أجل وقف عملية انضمام تركيا للإتحاد. ومن الجدير ذكره أنه بموجب خطة الأمين العام الشاملة (عنان الخامسة) كانت قبرص، وهي العضو الذي يتمتع بالسيادة في الإتحاد الأوروبي، قد حرمت من حقها في استخدام حق النقض في مسألة انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي.

على الرغم من تحذيرات الإتحاد الأوروبي لتركيا حيال ضرورة قيامها بواجباتها بموجب الاتفاق، إلا أن تركيا ما زالت ترفض فتح مطاراتها وموانئها ومجالها الجوي للسفن والطائرات القبرصية. وهذا نتاج مباشر لعدم اعتراف تركيا بجمهورية قبرص. وألمحت تركيا عن رغبتها بدراسة إحداث تغيرات على سياستها مقابل فتح المطارات والموانئ التي يديرها النظام غير الشرعي في المناطق المحتلة. وهذه محاولة أخرى تأتي في إطار المحاولات الرامية للحصول على اعتراف بالأمر الواقع الماثل في هذا الكيان غير الشرعي في المناطق المحتلة، إضافة إلى كونها مؤشرا آخر على سياسات تركيا فيما يتعلق بالقضية القبرصية.

يوم 24 كانون الثاني/يناير من عام 2006، أعلن كل من رئيس الوزراء التركي رجب طيب أوردوغان (Recep Tayyip Erdogan) ووزير الخارجية عبدالله غول (Abdullah Gul) عن رزمة من المقترحات كانت قد قدمت للأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في أواخر كانون الأول/ديسمبر عام 2005. وأشار كل من وزير خارجية تركيا وسكرتير مجلس الأمن القومي التركي إلى أن هذه المقترحات كان قد جرى تقديمها بعد التشاور مع قيادة "جمهورية شمال قبرص التركية" المزعومة، وأنها قدمت على قاعدة "القبول أو الرفض" لهذه المقترحات من قبل ما أسموه "الإدارة القبرصية اليونانية". لا يوجد هنا مجال كافي لمناقشة تفاصيل هذه المقترحات، والتي كانت في معظمها

قد جرى عرضها في محاولات غير ناجحة ووردت في صيغ مماثلة طرحت في أيار/مايو عام 2005. ويخدم عودة هذه المقترحات إلى الظهور مجددا هدف المقولة التي تدعي "البقاء على بعد إحدى عشر خطوة أمام قبرص"، أي أنها كانت تمثل عملية علاقات عامة صرفة بهدف التأثير على الرأي العام العالمي. كما هدفت هذه المقترحات التركية إلى تخليص تركيا من صنارة التزاماتها التي يفرضها عليها الإتحاد الأوروبي تجاه قبرص، في الوقت الذي تعمل فيه على رفع مستوى الوضع الاقتصادي والسياسي للنظام غير المشروع في المناطق المحتلة. وهذه المقترحات الأخيرة ما هي إلا مثالا مألوفا على أسلوب المقايضة الذي تنتهجه تركيا، ودليلا على أن تركيا ليست ملتزمة بإيجاد حل قابل للتطبيق للقضية القبرصية؛ أما مسألة إيفاء تركيا بالتزاماتها نحو الإتحاد الأوروبي فهي مسألة ليست مختلفة عن المقايضات التي قد يجدها المرء في بازار [سوق شعبية] في الأناضول. ولم يكن ترحيب الولايات المتحدة وبريطانيا الفوري بهذه المقترحات أمرا مفاجئا، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الدور الذي لعبته الدولتان في إعداد وتقديم خطة عنان الخامسة بشأن قبرص ،وعلى ضوء الدعم الذي تقدمه الدولتان إياها لقضية انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي.

وانطلاقا من هذه الروح في التعامل، تواصل تركيا ممارسة الاعتراض لمنع عضوية قبرص في المنظمات الدولية وفي الترتيبات والمعاهدات التي تتطلب موافقة تركيا،[10] ومن هذه الاتفاقيات، من بين اتفاقيات أخرى، "نظام السيطرة على تقنية الصواريخ"، (Missile Technology Control Regime) ومعاهدة الأجواء المفتوحة، (Open Skies Treaty) وهي اتفاقيات حيوية من أجل التثبت من النشاطات العسكرية في منظمة دول البحر الأسود للتعاون الاقتصادي (Black Sea Economic Cooperation) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Cooperation and Development) التي جاءت خلفا لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (Organization for European Economic Cooperation). كما اعترضت تركيا على أي ارتباط لقبرص مع حلف شمال الأطلسي الناتو أو مع أي من المنظمات التابعة للحلف، كما أوصدت الباب أمام مشاركة قبرص في النشاطات المتعلقة بشؤون الدفاع التي يشترك فيها حلف الناتو والإتحاد الأوروبي معا. هذه الأمثلة المختارة لا بد وأن

[10] جمهورية قبرص، وزارة الشؤون الخارجية، "الرئيس التركي يضع الفيتو على عضوية قبرص في المنظمات الدولية والترتيبات والمعاهدات"، بيان صحافي، صادر في نيقوسيا في 11 تشرين الثاني عام 2005.

تكون مصدر قلق لبلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تركز على التعاون الدولي في قضايا الأمن المختلفة. وتصرفات تركيا هي بمثابة مؤشر على موقفها حيال جمهورية قبرص التي تحظى بالاعتراف الدولي. وتدعي تركيا أنها ستعترف بجمهورية قبرص الجديدة التي يمكن أن تنشأ عن تسوية شاملة جديدة. وهذا يؤكد سياسة تركيا الثابتة التي تهدف إلى تفكيك جمهورية قبرص التي أقيمت عام 1960. وكادت تركيا أن تحقق هذا الهدف عندما نجحت في الدقائق الأخيرة في إدخال إضافات وتعديلات في صالحها على خطة عنان الخامسة.

أخيرا لا بد من التذكر أن القضايا الناجمة عن تطبيق اتفاق الإتحاد الجمركي مع أوروبا هي أمور غير مفتوحة للمفاوضات. إنها تشتمل على التزامات تركيا نحو أعضاء الإتحاد الأوروبي ومنهم قبرص. وإخفاق تركيا في التقيد بهذه الالتزامات سيكون له نتائج جدية على سعيها الانضمام إلى عضوية الإتحاد الأوروبي، كما صرحت بذلك مرارا المفوضية الأوروبية.

خاتمة

رسم هذا الفصل الخطوط العريضة للأبعاد الأساسية للقضية القبرصية. إذ بعد مرور أكثر من ثلاثين عاما تظل القضية قضية غزو واحتلال. كما إنها قضية تتعلق بالشرعية الدولية، وتؤثر على مصداقية نظام الشرعية الدولية والمؤسسات الأساسية لهذه الشرعية، ومصداقية الأعضاء النافذين فيها. وكون قبرص دولة صغيرة تفتقر إلى القدرة على الدفاع عن نفسها، فإن هذا يزيد من أهمية المشكلة خاصة على ضوء السياسات المعلنة للدول ذات النفوذ في أعقاب انتهاء الحرب الباردة. إن الأدبيات حول "النظام العالمي الجديد" "وسيادة القانون" لا بد لها أن تدخل حيز التنفيذ، وفي حالة قبرص لا بد وأن يكون ذلك تنفيذا عمليا. ورسم هذا الفصل أيضا الخطوط العريضة للقضايا التي تحتاج إلى معالجة في أية تسوية مستقبلية للقضية القبرصية، كما أكد على استعداد الجانب القبرصي اليوناني البحث عن حل عملي وقابل للتطبيق وفقا للمعايير الأوروبية.

الفصل الثالث
البحث عن تسوية تفاوضية 1999-2004

البحث عن حل سلمي تفاوضي للقضية القبرصية كان وما يزال الشغل الشاغل للحكومات المتعاقبة لجمهورية قبرص. ويركز هذا الفصل على الفترة الواقعة منذ عام 1999 حتى عام 2004، وعلى الدروس المستقاة من هذه المرحلة من عملية المفاوضات.

الإستراتيجية القبرصية اليونانية

حافظت الإستراتيجية التفاوضية للقبارصة اليونانيين، في الفترة الواقعة منذ عام 1999 حتى عام 2004، على إستراتيجية أساسية تم تحديدها منذ العام 1964، إلا أنها تضمنت أيضا عناصر جديدة صممت من اجل استيعاب الظروف الدولية المتغيرة في فترة ما بعد الحرب الباردة. ونظرا لكونها بلدا صغيرا وقع ضحية الغزو الأجنبي والاحتلال عام 1974، فقد عملت قبرص على البحث عن معالجات قانونية وسياسية من أجل ضمان الهدف الأساسي الماثل في حماية سيادتها وسلامة أراضيها ووحدتها وللحفاظ على الاعتراف الدولي بالجمهورية القبرصية وحكومتها. ولم تتغير هذه الأهداف حتى بعدما عبرت الحكومة القبرصية في عام 1977 عن قبولها للفكرة القائلة أن الحل العملي والقابل للتطبيق يمكن توخيه في إطار صيغة فيدرالية مؤلفة من منطقتين وطائفتين.

وعلى الرغم من التحديات التركية، دافعت حكومة الجمهورية القبرصية وبنجاح عن وضعها الدولي منذ العام 1964 وعن الوضع الشرعي للجمهورية. وآخر الأمثلة على ذلك، كان انضمام جمهورية قبرص إلى الإتحاد الأوروبي، في الأول من أيار/مايو عام 2004، وما أعقب ذلك من تصريحات صدرت عن الإتحاد الأوروبي، ردا على ادعاء تركيا الأحادي الجانب في أنها لا تعترف بجمهورية قبرص.

بدعم من هذا الاعتراف الدولي، اعتمدت قبرص على سياسة التدويل، وذلك من أجل إبقاء قضية الغزو واستمرار احتلال الأراضي القبرصية أمام أنظار الأسرة الدولية. كانت هذه السياسة ضرورية بغية حماية استقلال ووحدة وسلامة أراضي الجمهورية القبرصية، ومن أجل التصدي للمخططات التي تتناقض مع هذه المبادئ. في تلك الأثناء كانت الأمم المتحدة قد بدأت التعامل مع القضية القبرصية إثر تبني مجلس الأمن الدولي للقرار رقم 186

(1964)، والذي أسس قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (يونفيسيب) (UNFICYP)، و"مهمة المساعي الحميدة" للأمين العام للأمم المتحدة.

سعت قبرص، إضافة إلى سياسة التدويل، لإشراك الولايات المتحدة وعلى أعلى المستويات في عملية البحث عن حل قابل للتطبيق. إذ أن نيقوسيا قدرت، وكانت صائبة في تقديرها، أن لدى واشنطن تأثيرا سياسيا على أنقره وعلى الأوساط العسكرية ذات النفوذ في تركيا على وجه الخصوص، بهدف التأثير على السياسة التركية. واشتملت هذه السياسة أيضا على العمل مع جناحي السلطة التنفيذية والتشريعية في الولايات المتحدة، أي مع مجلس الشيوخ والإدارة. وقد ثبت أن مجلس الشيوخ أكثر تعاطفا مع مأزق قبرص من الإدارة، إذ أن الأفكار الإستراتيجية الخاطئة لبعض الدوائر الأساسية حيال دور وأهمية تركيا لسياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية ساهمت في الوصول إلى الطريق المسدود الحالية.

واشتملت الإستراتيجية القبرصية، في أحد اعتباراتها الأخرى، على التأكيد على حقوق جمهورية قبرص ومواطنيها ومؤسساتها، وذلك عبر المحاكم الدولية والمحلية الأجنبية. وكما سيجري توضيحه في الفصل السادس، فإن الدعاوى القضائية التي رفعتها الحكومة القبرصية وتلك التي رفعها مواطنون قبارصة إلى محكمة حقوق الإنسان الأوروبية، إضافة إلى الدعاوى التي رفعتها الكنيسة الإورثوذوكسية في قبرص، قد أصبحت جزءا هاما من القضية القانونية والسياسية القبرصية، خاصة في المؤسسات الأوروبية. وعززت القرارات الصادرة بشأن هذه الدعاوى من قدرة الحكومة القبرصية على رفض حلول مقترحة متناقضة مع المبادئ الأساسية للقوانين الدولية والأوروبية. وهكذا أظهرت الإستراتيجية القبرصية اعتمادا على القانون، وهو مسار مألوف لدول صغيرة أصيبت بالجراح. وعندما يلقي المرء نظرة إلى الوراء، ويراجع الجولة التفاوضية والتي بدأت مع الإعلان الصادر عن مجموعة الثمانية الكبار بشأن قبرص (كولون Cologne، 20 حزيران/يونيو 1999) وانتهت برفض القبارصة اليونانيين لخطة عنان الخامسة في الاستفتاء الذي جرى على الخطة في 24 نيسان/ابريل 2004، يتساءل لماذا لم تنجح الدعامتان الأساسيتان للإستراتيجية القبرصية في خدمة المصالح القبرصية، في الوقت الذي تشتمل فيه هاتان الدعامتان على دور للأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية؟

الدور المتغير للوسطاء الأجانب

مع منتصف الفترة الثانية لإدارة الرئيس كلينتون في واشنطن، ساهم عدد من التطورات الجديدة في التأثير على عملية البحث عن حل للقضية القبرصية. وقد لخص الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في رسالة وجهها إلى رئيس مجلس الأمن الدولي، في 20 نيسان/ابريل 1998، "المواقف الجديدة" للزعيم القبرصي التركي رؤوف دنكتاش؛ هذه المواقف، التي كانت قد أدت بالمفاوضات إلى طريق مسدود وإلى فشل مهمة المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة، تضمنت مزيجا من الأفكار القديمة والجديدة. إذ زعم المسؤولون الأتراك والقيادة القبرصية التركية، وبفظاظة معهودة، أن "المشكلة" القبرصية كانت قد "وجدت حلا لها" عن طريق "التدخل" التركي عام 1974 ومن خلال عملية "تبادل السكان" التي أعقبت هذا التدخل. وهكذا حددوا سياساتهم بشأن قبرص في إطار موقفهم القائم على أساس وجود "دولتين وثلاثة مشاكل"، وعلى هذا الأساس طالبوا بما يلي: (1) الاعتراف بالدولتين القائمتين في قبرص، (2) الاعتراف، وكحد أدنى، بالأمر الواقع المماثل بدولة دنكتاش المزعومة، (3) التسليم بصحة شرعية نظام دنكتاش وإجراءاته السياسية، (4) تشكيل كونفيدرالية تضم دولتين مستقلتين تتمتعان بالسيادة ومعترف بهما، (5) رفع "المقاطعة" الاقتصادية عن القبارصة الأتراك،[1] (6) استمرار ضمانة تركيا العسكرية، (7) قبول المساواة السياسية "للطرفين" وذلك في كافة القضايا التي تدور حولها المفاوضات القبرصية. وضمن هذا المفهوم، ومن خلال هذا الإطار، يكون دنكتاش قد رفض عمليا الإطار الطائفي الذي كانت تجري ضمنه المفاوضات السابقة وفكرة الفيدرالية. كما طالب دنكتاش، إضافة إلى ما تقدم، بسحب طلب قبرص للانضمام للإتحاد الأوروبي، تحت ذريعة أن قبرص لا يمكن أن تصبح عضوا في الإتحاد ما لم تكن تركيا كذلك. ووصف دنكتاش مواقفه الجديدة هذه بأنها "الحقيقة السياسية الجديدة".

كانت أنقره تدرك تماما دعم واشنطن المتنامي لغالبية هذه الأفكار. إذ شجع ريتشارد هولبروك (Richard Holbrooke) فكرة "التسليم بشرعية" الكيان السياسي القبرصي التركي وقبول شرعية القوانين والمؤسسات التي أقيمت هناك منذ العام 1974، وجاء ذلك خلال مهمته في نيقوسيا في أيار/مايو 1998. واقترح أيضا إقرار الحكومة القبرصية بأنها لا تمثل القبارصة الأتراك، وأن

[1] انظر الفصل الخامس

قيادتهم التي جرى انتخابها من خلال إجراءاتهم الشرعية الخاصة بهم هي التي تمثلهم. وجاءت أفكار ديفيد هني (Lord David Hannay) المبعوث البريطاني إلى قبرص مماثلة لأفكار هولبروك. إذ أن هني وهولبروك اعتقدا أن الإقرار وأخذ العلم بهذه التوصيات قد يوفر عملية الدفع الضرورية لنجاح جولة المحادثات الجديدة. وهنا نلاحظ أن قصة التنازلات المطلوب تقديمها من القبارصة اليونانيين، تحت شعار تحريك المفاوضات المتعثرة، قصة تكرر نفسها.

مع بداية عام 1999، كان قلق واشنطن يزداد حيال إعادة إحياء الأصولية الدينية واحتمالات نشاطاتها الإرهابية في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى، الأمر الذي عزز صورة تركيا كشريك إقليمي للولايات المتحدة. واستفادة من أجواء الحماس التي سادت إثر التحسن الذي طرأ على العلاقات اليونانية التركية، حاولت واشنطن دفع أثينا ونيقوسيا لإبداء حساسية أكبر تجاه الحاجة إلى مزيد من التجاوب لاحتياجات تركيا الإقليمية ومشاكلها الداخلية. وعملت واشنطن بقوة على تشجيع قضية انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي، واعتبرت أن تسوية القضية القبرصية تساعد قضية تركيا لدى أوروبا. في تلك الأثناء، حاولت واشنطن بهدوء رفع مستوى الإقرار بنظام الاحتلال في نيقوسيا خلال كافة المحادثات التي تجري في الأمم المتحدة حول قبرص، حيث كانت التوقعات ترى أن مثل هذه التحركات من شأنها أن تجعل تركيا والقبارصة الأتراك أكثر قبولا لجولة جديدة من المفاوضات. لكن الأمر كان معاكسا تماما لهذه التوقعات، حيث رأى كل من تركيا والقبارصة الأتراك في هذه التحركات خطوة أولى نحو الاعتراف.

وبدأت الولايات المتحدة وبريطانيا، وللمرة الأولى، تنسقان تكتيكاتهما وأفكارهما لحل المشكلة القبرصية. وأضاف التعاون والتنسيق البريطاني الأمريكي عنصرا جديدا للمحادثات. إذ حتى ذلك الحين كان مثل هذا التعاون متقطعا في أفضل حالاته.[2] وكان واضحا أن هاتين الدولتين، العضوين الدائمين في مجلس الأمن الدولي، قد قررتا وأخيرا أنه لا بد من الانخراط بطريقة منسقة ومتواصلة إذا ما قدر للأمم المتحدة تحقيق تقدم في تسوية القضية القبرصية.

كما اتخذت واشنطن خطوات أخرى للسيطرة على جهود الأمم المتحدة وتوجيه هذه الجهود أثناء عملية صنع السلام في قبرص، وطرحت القضية القبرصية على اجتماع

---

[2] Sir David Hannay, *Cyprus: The Search for a Solution* (London: I.B. Tauris, 2005).

الثمانية الكبار في حزيران/يونيو 1999 في كولون في ألمانيا.[3] وصادق مجلس الأمن الدولي، في وقت لاحق من هذا الاجتماع، على صيغة الثمانية الكبار، من خلال قراره رقم 1250 (1999) وقرار رقم 1251 (1999). ودعت هذه الصيغة "الطرفين" إلى محادثات جديدة على قاعدة المبادئ التالية:

1- محادثات دون شروط؛
2- بحث كافة القضايا؛
3- الانخراط في محادثات مستديمة وبنوايا طيبة إلى أن يتم التوصل إلى حل؛
4- المراعاة الكاملة لقرارات الأمم المتحدة وللمعاهدات بشأن قبرص.

في أعقاب صدور إعلان الثمانية الكبار بشأن قبرص، انضم الأمين العام للأمم المتحدة إلى هذه الجوقة، وصرح بالقول أن أية محادثات مستقبلية يجب أن تعالج الوضع السياسي للقبارصة الأتراك. وكان هذا الموقف مناقضا للموقف الذي كان قد اتخذه سابقا إزاء ما سمي "بالمواقف الجديدة" التي قدمها الزعيم القبرصي التركي دنكتاش قبل نحو أربعة عشر شهرا تقريبا.

واكتسب موضوع جولة جديدة ومثمرة للمفاوضات صفة الإلحاحية، في أعقاب زيارة رئيس الولايات المتحدة بيل كلينتون إلى كل من أثينا وأنقره، وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1999. وساهمت القرارات الوشيكة المنتظر صدورها عن قمة الإتحاد الأوروبي في هيلسنكي، بشان ترشيح تركيا لعضوية الإتحاد وعضوية قبرص في هذا الإتحاد، في مضاعفة إلحاحية مبادرات الولايات المتحدة. وأصبح الهدف هو القيام بمبادرات عاجلة ومتواصلة، بغية وضع صيغة نص مفصل وشامل وملزم يتناول كافة جوانب القضية القبرصية ولا يترك شيئا مفتوحا لمفاوضات في المستقبل. واستجابة لمطالب تركيا فقد يسمح لمثل هذا النص أن يتضمن انحرافات رئيسية تشكل خروجا عن القانون الأوروبي. ولهذا السبب كان من الضروري طرح الاتفاقية التي يتم التوصل إليها على الطائفتين القبرصيتين للمصادقة عليها من خلال استفتاءات متزامنة ومنفصلة قبل انضمام قبرص إلى عضوية الإتحاد الأوروبي.

جاء توقيت هذه المبادرات صحيحا. وقلبت إدارة الرئيس كلينتون سياسة الإدارات السابقة رأسا على عقب، وأيدت انضمام قبرص للإتحاد الأوروبي. وربطت واشنطن الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي بتسوية القضية القبرصية

---

[3] "إعلان حول القضايا الإقليمية"، بيان صحافي صدر إثر اجتماع الثمانية الكبار في كولون، 20 حزيران 1999.

وبتقدم متوازي لطلب تركيا بشأن عضوية الإتحاد. ونظرا للتقدم الحاصل على طلب قبرص لعضوية الإتحاد فلم يكن لديها خيار سوى المشاركة مشاركة بناءة في عملية تفاوضية متجددة تحت رعاية الأمم المتحدة. وكان التوقع الأمريكي قائم على أساس أن قبرص الرازحة تحت الضغط لا بد لها وأن تستجيب للمطالب التركية وللقبرصية التركية حتى لا تعرض ترشيحها لعضوية الإتحاد للتخريب.

من جهة أخرى شهدت العلاقات اليونانية التركية تحسنا، في أعقاب قيام الأتراك في ربيع عام 1999 باعتقال الزعيم الكردي عبدالله اوجلان بمساعدة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA)، إذ كانت اليونان قد اتهمت بمساعدة اوجلان على تجنب الاعتقال. وتسبب اعتقال اوجلان في حدوث تغيرات للمسؤولين في الحكومة اليونانية، وأصبح جورج باباندريو (George Papandreou)، وهو شخصية مفضلة لدى واشنطن، وزيرا للخارجية. كما أن المساعدات المتبادلة التي قدمتهما الدولتان لبعضهما البعض في أعقاب الزلازل التي ضربت البلدين في صيف عام 1999 قد ساهمت في تحسين وتعزيز الأجواء الجديدة للعلاقات اليونانية التركية. إلا أن خطر النزاع في المنطقة يبقى خطرا كبيرا ما لم تجد القضية القبرصية حلا لها. وكانت الأزمة التي نشأت في كانون الأول/ديسمبر عام 1998، في أعقاب اقتراح بنشر صواريخ دفاعية روسية مضادة للطائرات من طراز إس-300 في قبرص، مثالا حيا على هذا الخطر. إضافة لذلك جاءت قرارات محكمة حقوق الإنسان الأوروبية في قضية السيدة لويزيدو (Loizidou) عام 1996 لتضيف مزيدا من التعقيدات الناجمة عن فرض المزيد من الانحرافات المقيدة لحقوق القبارصة اليونانيين في ملكية أراضيهم في المناطق المحتلة.[4] وشكل امتناع تركيا الامتثال لأحكام المحكمة عقبة أخرى على طريق طموحاتها بشأن الانضمام لعضوية الإتحاد الأوروبي. إذ أن من شأن تسوية شاملة أن تعمل على إزالة كافة قضايا الملكية والدعاوى بهذا الخصوص.

من دواعي السخرية، إن لم يكن التشاؤم الساخر، هو أن واشنطن التي أيدت فكرة الحل القائم على فيدرالية ثنائية المنطقة وثنائية الطائفة في قبرص، إلا أن أفكارها بشأن تسوية القضية القبرصية ذهبت عمليا إلى حد تأيدها لفكرة أقامة كونفيدرالية مهلهلة الارتباط بين دولتين تتمتعان بدرجة كبيرة من الاستقلالية في الجزيرة. وهذا المفهوم الأمريكي يقترب مما أرادته تركيا، وشكل الحقيقة التي تواجهها قبرص عشية استئناف المحادثات في نهاية عام 1999.

---

[4] انظر الفصل السادس، الدعاوى القضائية

بدأت العملية التفاوضية، التي أدت إلى تقديم خطة عنان الخامسة في آذار/مارس عام 2004، بمحادثات استكشافية خلال خريف عام 1999؛ وفي تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام، قدم كوفي عنان إلى الطرفين ورقة غير رسمية مؤلفة من عشرين نقطة وتشتمل على مبادئ أساسية لتوجيه الحل للمشكلة. وتضمنت هذه "الورقة غير الرسمية" الالتزام في عرض الحل الشامل على المصادقة، من خلال استفتاءات تجري بصورة منفصلة ومتزامنة للطائفتين القبرصيتين؛ إذ أن هذه الاستفتاءات، ومن خلال انتهاج وسائل ديمقراطية، تضفي الشرعية على الحل الشامل وتهيأ القبول له. ولم تكن فكرة الاستفتاء جديدة، حيث ظهرت للمرة الأولى عام 1992 في إطار "رزمة الأفكار" التي قدمها آنذاك الأمين العام للأمم المتحدة، على أن تجري هذه الاستفتاءات على الاتفاقية التي تنجم عن المفاوضات بشأن القضية القبرصية. إلا أنه في عام 2004 كانت المسألة التي طرحت للاستفتاء هي نتيجة تحكيم الأمين العام، التي صارت موضع نزاع، وليست نتيجة المفاوضات بين الأطراف المعنية. إلا أن هذا التغيير الطارئ على دور الأمين العام من تقديم "المساعي الحميدة" إلى دور الحكم لم يكن واضحا في تلك الأثناء.

أظهر اللقاء الذي جمع الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس غلافكوس كليريدس (Glafkos Clerides) والزعيم القبرصي التركي رؤوف دنكتاش (Rauf Denktash)، في نيويورك بتاريخ 12 أيلول/سبتمبر عام 2000، الحقيقة التي تواجه قبرص بصورة جلية. ففي كلمته الافتتاحية، قال عنان أنه في المحادثات القادمة "سيمثل كل طرف نفسه وليس أي طرف آخر، كما أن كل طرف يحظي بالمساواة السياسية". وأضاف قوله أن المساواة لكلا الطرفين لا بد وأن يتم الاعتراف بها وبصورة واضحة في إطار الحل الشامل. هذا التصريح الذي بدا وكأنه ليس ضارا، والذي أصبحت مضامينه واضحة مع تقديم خطة عنان الخامسة في آذار/مارس عام 2004، كاد أن ينهي المحادثات قبل أن تبدأ. وعلى الرغم من أنه لم يذهب بعيدا إلى حد تلبية مطالب تركيا والقبارصة الأتراك، إلا أن هؤلاء وصفوه آنذاك أنه تصريح تاريخي، ذلك لأنه وللمرة الأولى وضع منزلة حكومة جمهورية قبرص التي تحظى بالاعتراف الدولي على قدم المساواة مع وضع النظام غير الشرعي في المناطق المحتلة. ووصف الفرد موسس (Alfred Moses) المبعوث الشخصي للرئيس كلينتون للمحادثات صياغة تصريح الافتتاح على أنها "غموض متعمد" قصد به إحضار القبارصة الأتراك إلى طاولة المفاوضات. واعترف أيضا أن كلمة الافتتاح للأمين

العام للأمم المتحدة كان قد جرى صياغتها بمعرفة ورضا واشنطن.[5]

وكان يساعد ممثل الأمين العام الشخصي لدى قبرص الفارو دي سوتو (Alvaro de Soto) كل من توم ويستون (Tom Weston) مندوبا عن وزارة الخارجية الأمريكية، والفرد موسس (Alfred Moses) مبعوث الرئيس كلينتون، والمبعوث البريطاني اللورد ديفيد هني (Lord David Hannay). بينما كان فريق كوفي عنان القانوني والسياسي، والذي أعد كافة "الأوراق غير الرسمية" التي قدمت للأطراف، ووضع في النهاية صيغة المسودة الخامسة لخطة عنان، قد تلقى توجيها متواصلا ودعما تقنيا من الولايات المتحدة وبريطانيا. وعملت كل من واشنطن ولندن على اختبار أفكارهما من خلال الأطراف، ومارستا ضغطا قويا بغية الحصول على موافقة هذه الأطراف. واشتمل ذلك ممارسة الضغط الفعال على حكومات أثينا وأنقره اعتقادا أنهما ستؤثران على طوائفهما المعنية في قبرص.

على الرغم من انتهاء جولة المفاوضات هذه إلى طريق مسدود، في كانون الثاني/يناير من عام 2001، وعدم استئنافها جديا حتى العام الذي تلاه، بات اتجاه المحادثات واضحا. إذ أن صياغة "الأوراق غير الرسمية" المقدمة إلى الأطراف لم تكن وفقا لقرارات مجلس الأمن الدولي، كما أنها لم تلتزم بقرارات محكمة حقوق الإنسان الأوروبية بشأن قبرص. وبرزت عبارات جديدة غير متوقعة في صياغة هذه الأوراق بما فيها: (1) "الدولة المشتركة"، أي الكيان الذي سيحل محل جمهورية قبرص المعترف بها دوليا؛ (2) الوضع المتساوي "للدول المكونة" للدولة الجديدة، أي الجمهورية القبرصية الجديدة التي قد تنشأ عن دولتين تحت إصرار تركيا؛ (3) التخلي عن مبدأ "الحل العادل" ليحل بدلا عن ذلك الحل "المتكافئ"، فاتحا بذلك الطريق أمام تنازلات بعيدة عن مبادئ قرارات الأمم المتحدة والقانون الأوروبي... إلى آخر ذلك؛ (4) استبدال الإشارات إلى حكومة وجمهورية قبرص بعبارات من مثل "الطرفان"؛ (5) ظهور مفاهيم على شاكلة "السيادة الداخلية" لكل من الدولتين المكونتين للدولة الجديدة. كل ذلك شكل أهمية لدى تركيا وللقبارصة الأتراك، لأنه يوفر مكونات الدولة لكيان غير شرعي في المناطق المحتلة.

---

[5] كلمة الفرد موسس في المعهد اليوناني الأمريكي (American Hellenic Institute)، واشنطن العاصمة، 24 تشرين أول 2000، المعهد اليوناني الأمريكي، بيان صحافي 2000/54.

دللت هذه "الأوراق غير الرسمية" على تغييرات أخرى في وسائل التحرك المنتهجة في المفاوضات المنتظرة. وعرض الأمين العام مقترحاته الخاصة ونصوصه على الطرفين، بدلا من أن يترك لهما أمر عرض مقترحاتهما والتفاوض بشأن أوراقهما المعبرة عن مواقفهما. إذ أن ردود الطرفين على هذه الأوراق قد تساعد الأمم المتحدة في صياغة خطة شاملة لتسوية المشكلة. كان هذا بداية للتغيير في دور الأمين العام من تقديمه "المساعيه الحميدة" إلى لعب دور الحكم. وغدا موقفه كحكم ظاهرا في شباط/فبراير عام 2004، ففي أعقاب التزام الطرفين بطرح الحل الشامل على استفتاءات منفصلة ومتزامنة جرى تهيئة المسرح لأحداث عام 2004؛ إلا أن هذا الأمر لم يكن ظاهرا للعيان في تلك الأثناء.

منذ الأيام الأولى للغزو التركي لقبرص عام 1974، كان قد برز تفاهم بين الطرفين يتم بموجبه مقايضة الأرض مقابل مسائل دستورية في أي حل شامل. وثمة دلالة ضمنية واضحة في هذا السياق تقول: كلما زاد حجم مساحة الأراضي التي يجري إعادتها للسيطرة القبرصية اليونانية كلما أصبحت البنية الفيدرالية فضفاضة أكثر. وحتى ذلك الوقت كانت المعايير التي تحكم التنازلات في الأراضي تتمثل في: قضايا الأمن التي من شأنها التأثير على "دولة" القبارصة الأتراك؛ ونسبة التعداد السكاني لكلا "الدولتين"؛ والإمكانات الاقتصادية المتاحة "للدولة" القبارصة الأتراك، إضافة لذلك القضايا التنموية ذات الأثر على "دولة" القبارصة الأتراك.

إلا أنه مع مطلع شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام 2000، برز معيار جديد ليدخل في مفردات الأمم المتحدة. وتمثل ذلك في الحاجة إلى خلق توازن بين العدد الأقصى من السكان اليونانيين المسموح بعودتهم إلى المناطق التي كانت تخضع قبيل الحل لسيطرة القبارصة الأتراك وعدد السكان من القبارصة الأتراك، والأخذ بعين الاعتبار مبدأ "أقل حد من الإزعاج" للسكان القبارصة الأتراك (بمن فيهم المستوطنين غير الشرعيين) القاطنين في هذه المناطق. هذا المعيار الجديد وضع عمليا قيودا خطيرة على التعديلات التي قد تنشأ على الأراضي في إطار أية تسوية مستقبلية.

تضمنت "الأوراق غير الرسمية" التي قدمتها الأمم المتحدة خروجا خطيرا عن المعايير المقبولة أوروبيا، ومنها حق الإقامة والحركة وحيازة ملكية الأراضي، كما أبقت على غالبية المستوطنين غير الشرعيين في أماكن استيطانهم، في الوقت الذي خلقت فيه كونفيدرالية فضفاضة لدولتين تتمتعان بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي. وكان العرابون لمثل هذه الأفكار كل من ريتشارد هولبروك

وسفير الولايات المتحدة توم ويستون والمبعوث البريطاني اللورد ديفيد هني.

لفهم المناخ الدولي السائد في الفترة بين الأعوام 1999-2004، لا بد من الإشارة إلى القضايا التي أثرت على ذلك المناخ: وهي أولا قضية الإرهاب وهجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001 في الولايات المتحدة، والحرب في كل من العراق وأفغانستان. رغم أن الولايات المتحدة كانت قد تلقت دعما من أوروبا في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، إلا أن قرارات الولايات المتحدة التي أدت إلى غزو العراق قد أحدثت انقسامات خطيرة في التحالف الغربي، كما أنها نسفت مصداقية وسلطة الأمم المتحدة. ودخلت القضية القبرصية أكثر مراحلها حرجا ودقة في الفترة الواقعة بين الأعوام 2002-2004، وذلك مع الالتزام البريطاني الأمريكي "بإغلاق كتاب" قبرص. واكتسبت عملية البحث عن حل للمشكلة القبرصية تسارعا جديدا، وهي القضية التي كانت موضوعة منذ عقود على جدول أعمال الأمم المتحدة. وكان من شأن إيجاد حل ناجح عبر الأمم المتحدة أن يبرهن على مصداقية دعم واشنطن للمنظمة الدولية وقدرتها على العمل معها ومع دول أوروبية أخرى لتسوية القضايا الدولية العالقة. لذلك جاء القرار " بإغلاق كتاب قبرص" سببا إضافيا لقيام واشنطن ولندن ببذل كل ذلك الجهد والوقت لإعداد الخطط الخمسة بشأن قبرص والتي قدمها الأمين العام كوفي عنان وفريقه المفاوض للأطراف المعنية.

الأمين العام للأمم المتحدة ودوره المتغير: من المساعي الحميدة إلى التحكيم

تم تعريف مهمة "المساعي الحميدة" للأمين العام للأمم المتحدة، من خلال قراري مجلس الأمن رقم 186 (1964) وقرار رقم 367 (1975)، إضافة إلى قرارات أخرى؛ وتم تبني هذه القرارات تحت البند السادس لميثاق الأمم المتحدة.[6] وفهمت "مهمة المساعي الحميدة" عرفا على أنها وسيلة لتسهيل النقاشات والمفاوضات بين الأطراف المتنازعة. وبموجب هذه الوظيفة يمكن للأمين العام وممثليه، وكحد أقصى، تقديم أفكار بناءة ليستخدمها أطراف النزاع في مفاوضاتهم. إلا أن الأطراف لم تطلب في أي وقت من الأوقات، أو تبدي موافقة على توسيع دور كوفي عنان، ولم يخول مجلس الأمن مباشرة مثل هذا التوسع. وحصل التغيير الذي طرأ على دور الأمين العام في عام 2004،

[6] الفصل الخاص "بتسوية النزاعات بالطرق السلمية"

وكان تصرفا أحادي الجانب فرض على الأطراف كشرط لاستئناف المحادثات في شباط/فبراير عام 2004. وكان الجزء السابق من هذا الفصل قد أشار إلى ميول تؤشر على هذا التغيير في دور الأمين العام. وهذا التغيير من "مساعي حميدة" إلى التحكيم بدا وكأنه مدفوعا بسبب الجمود وعدم قدرة الأطراف على تسوية خلافاتهم، ومدفوعا أيضا بالإلحاحية التي استشعرتها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا لتسوية هذه القضية قبيل انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي.

بدأت المحادثات التي توجت بمفاوضات بيرغنستوك (Burgenstock) السويسرية في آذار/مارس عام 2004، وبالاستفتاء الفاشل في 24 نيسان/ابريل 2004 الذي نجم عنه رفض خطة عنان الخامسة، بتاريخ 16 آذار/مارس عام 2002. في ذلك التاريخ، التقى الرئيس غلافكوس كليريدس ممثلا للطائفة القبرصية اليونانية وجها لوجه مع الزعيم القبرصي التركي رؤوف دنكتاش، في نيقوسيا، من أجل إعطاء شرارة البدء للمحادثات. إلا أن هذه المحادثات أخفقت في إحراز تقدم حقيقي وملموس، نظرا للمطالب التي تقدمت بها تركيا والقبارصة الأتراك، وهي نفس المطالب التي جرى الحديث عنها آنفا. وفي محاولة لإحراز اتفاق قبل موعد القمة الأوروبية في كوبنهاغن، المقررة في الفترة من 12-13 كانون الأول/ديسمبر 2002، وهي القمة التي كانت ستقرر بشأن موضوع انضمام قبرص إلى الإتحاد الأوروبي، قدم كوفي عنان في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2002 خطة شاملة بشأن قبرص. وصارت هذه الخطة تعرف باسم عنان الأولى. وإثر ردود فعل الأطراف المعنية، جرى تعديل الخطة وأعيد طرحها، بتاريخ 10 كانون الأول/ديسمبر 2002، وهي الخطة التي عرفت باسم عنان الثانية. ورفضت تركيا وكذلك القبارصة الأتراك كلا الخطتين. وبالتالي تابع الأمين العام إجراء تعديلات على خطته، محاولا ضمان الحصول على موافقة تركيا. وقدمت النسخة الثالثة من الخطة، عنان الثالثة، للأطراف المعنية في 26 شباط/فبراير عام 2003.

طلب عنان من "زعيمي الطائفتين" اللقاء به في لاهاي، في العاشر والحادي عشر من آذار/مارس عام 2003، لإبلاغه عن مدى استعدادهما لطرح خطة عنان الثالثة لاستفتاءات منفصلة ومتزامنة على طائفتيهما. استخدام اصطلاح "زعماء الطائفتين" هنا كان متعمدا، إذ بموجبه تجنب تمييز الوضع الذي يتمتع به رئيس الجمهورية القبرصية المعترف بها دوليا عن وضع زعيم لكيان في المناطق المحتلة لا يحظى بالاعتراف. كل زعيم تحدث نيابة عن طائفته، وكانت الجمهورية القبرصية ممثلة آنذاك برئيسها المنتخب حديثا الرئيس تاسوس بابادوبولوس، والذي لم يكن قد

أدى القسم الدستوري بعد، إلى جانب الرئيس المنتهية
ولايته غلافكوس كليريدس. وافق بابادوبولوس على طرح خطة
عنان الثالثة للاستفتاء بشرط أن يوضع أمام الجمهور
القبرصي صيغة كاملة متفاوض عليها من أجل دراستها.
وتوصلت اليونان وتركيا إلى اتفاق يجري بموجبه إعادة
النظر في اتفاقية الاستقلال لعام 1960 ومعاهدة
الضمانات المرتبطة بذلك، وكان الوقت متوفرا آنذاك
لإجراء نقاش عام، إلا أن تركيا والقبارصة الأتراك قد
رفضوا الخطة لأنها دون مستوى الأهداف التي تنشدها تركيا.
في تلك الأثناء، حصلت تطورات هامة في قبرص وحولها.
فالولايات المتحدة وتركيا انغمستا في جدال اتصف بالحدة
إزاء رفض تركيا السماح للقوات الأمريكية حق عبور
واستخدام الأراضي التركية لغزو العراق ولاستخدام
القواعد الأمريكية على التراب التركي في تلك الحرب. وعلى
الرغم من دعم الولايات المتحدة لأهداف تركيا في قبرص
والحوافز المالية الهامة التي تقدمها لتركيا، إلا أن
الأخيرة رفضت التعاون مع الولايات المتحدة.
جرت مظاهرات قبرصية تركية ضخمة في المناطق المحتلة
ضد نظام الزعيم القبرصي التركي رؤوف دنكتاش وضد
سياساته التي تحظى بتأييد أنقره، وحصلت هذه المظاهرات
(والتي كان أكبرها في 14 كانون الثاني/يناير و 26
شباط/فبراير عام 2003) على الشرعية، من خلال تواجد
ممثلي السفارات الأجنبية المعتمدة لدى جمهورية قبرص،
وعلى وجه الخصوص سفارات الولايات المتحدة وبريطانيا
فيها. وكان حضورهما معا إشارة واضحة على أنهما يعتبران
دنكتاش عقبة على طريق البحث عن حل للمشكلة القبرصية.
وشكل ذلك بداية لعملية تغيير النظام، وهي العملية
التي توجت بعد خمسة عشر شهرا من ذلك التاريخ بظهور
قيادة جديدة للطائفة القبرصية التركية. وعبرت
المظاهرتان عن التأييد لمسألة الموافقة على خطة عنان
الثالثة وانضمام قبرص إلى الإتحاد الأوروبي. في غضون ذلك،
وكما كان متوقعا، وقعت جمهورية قبرص إلى جانب تسعة دول
أخرى مرشحة لعضوية الإتحاد على معاهدة العضوية في
الإتحاد الأوروبي في احتفال جرى في أثينا في اليونان في 16
نيسان/ابريل عام 2003. وبموجب شروط معاهدة الانضمام
هذه، يعلق تطبيق القوانين والأنظمة الموجهة لسياسة
الإتحاد الأوروبي في المناطق المحتلة حتى يتم توحيد الجزيرة.
ومن الجدير ذكره أن الإتحاد الأوروبي يعترف فقط بجمهورية
قبرص كما تأسست بموجب اتفاقيات الاستقلال عام 1960.
معارضة القبارصة الأتراك العلنية المتنامية ضد
دنكتاش ورفضه لخطة عنان الثالثة، إضافة إلى توقيع
الحكومة القبرصية لمعاهدة الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي،

أجبرت الزعيم القبرصي التركي وأسياده الأتراك على رفع
القيود جزئيا عن حركة الأفراد والبضائع عبر خط وقف
إطلاق النار، وهي القيود التي كانت قد فرضتها قوات
الاحتلال منذ الغزو التركي عام 1974. ومنذ تخفيف
القيود، عبر ألاف من المواطنين على جانبي خط وقف إطلاق
النار بسلام إلى الجانب الآخر. وتوقع القبارصة الأتراك،
من خلال هذا القرار، الحصول على جرعة اقتصادية بواسطة
المال الذي قد ينفقه القبارصة اليونانيون الذين
يرغبون بزيارة بيوت أجدادهم، ومن خلال التمويل
المنتظر من الإتحاد الأوروبي. ألاف من القبارصة الأتراك
يعبرون يوميا، من أجل العمل في المناطق الحرة من
الجمهورية، وللحصول على جوازات السفر ووثائق أخرى
تصدرها الجمهورية القبرصية، ولتلقي العلاج المجاني،
وزيارة الأماكن الدينية. وساهمت نشاطات العبور
اليومية هذه في تدمير الأسطورة التي طالما رددتها الدعاية
التركية على مدى السنين والقائلة أن الطائفتين لا يمكن
لهما التعايش معا. ومن دواعي السخرية أيضا، أنه رغم
كون النظام في المناطق المحتلة لا يعترف بالجمهورية
القبرصية، إلا أن آلافا من القبارصة الأتراك قد سعوا
للحصول على وثائق تصدرها الجمهورية القبرصية مثل
جوازات السفر وبطاقات الهوية، علما أن سلطات الاحتلال
كانت حتى عام 2003 تحظر على القبارصة الأتراك امتلاك أو
استخدام مثل هذه الوثائق، على الرغم من كونهم مؤهلين
لذلك بصفتهم من مواطني جمهورية قبرص.

هذه الإجراءات والتطورات ليست بديلا للحل
الشامل. ومجددا أمسكت حكومة الولايات المتحدة بزمام
المبادرة التفاوضية، واستثمرت استعداد حكومة جمهورية
قبرص الاشتراك في جولة جديدة من المحادثات على أساس خطة
عنان الثالثة، كما أنها شعرت بالحاجة إلى أصلاح ذات
البين مع تركيا في أعقاب المواجهة بينهما في آذار/مارس
عام 2003 بشأن العراق. وكانت تركيا آنذاك تحت قيادة
حزب العدالة والتنمية الإسلامي بقيادة رجب طيب
أوردوغان (Recep Tayyip Erdogan). وخدم وجوده في سدة
الحكم في أنقره الأهداف الإقليمية الأمريكية، إلى حد كبير،
حيث جرى تقديم رئيس الوزراء أوردوغان كنموذج لزعيم
إسلامي ديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط المضطرب. ووجهت
إليه الدعوة لزيارة البيت الأبيض في كانون
الثاني/يناير عام 2004. وعبر أوردوغان، خلال تلك
الزيارة، عن استعداده للاشتراك في جولة جديدة من
المفاوضات بشأن قبرص مع وجود خطة عنان الثالثة "كنقطة
مرجعية" وليس كقاعدة للمفاوضات. ويعني الشق الأخير من
هذه المعادلة، أن تكون المفاوضات على أساس خطة عنان

الثالثة، وهو اقتراح كانت الحكومة القبرصية قد تقدمت به وكان الأمين العام قد أصر من جانبه عليه. وكما يبدو فإن التغيير الذي طرأ على الموقف التركي، في نظرته إلى قيمة خطة عنان الثالثة لاحقا، كان نتيجة التطمينات الأمريكية بدعمها للمواقف التركية في أية مفاوضات مقبلة. وفي اجتماعات لاحقة مماثلة، عملت إدارة الرئيس بوش على إقناع الأمين العام للدعوة إلى استئناف المحادثات في نيويورك. وكان هذا أيضا بمثابة تغيير في موقف عنان، والذي كان حتى ذلك الحين يعتقد بوجود فجوة كبيرة تفصل مواقف الطرفين. إذ أن الأمين العام لم يكن راغبا في اتخاذ مبادرة جديدة إلى أن يكون لديه سببا قويا للاعتقاد بأن الأطراف قد أظهرت الإرادة السياسية الضرورية للتوصل إلى نتيجة ناجحة.

في رسالة الدعوة، التي وجهها الأمين العام، في 4 شباط/فبراير عام 2004، أصر على أن خطته التي كان قد طرحها في 26 شباط/فبراير عام 2003 (عنان الثالثة) كانت صفقة متوازنة توازنا دقيقا.[7] ودعا إلى التزام قيادات الطائفتين القبرصيتين إلى استكمال خطته دون إعادة فتح المبادئ الأساسية أو جوهر المقايضات التي سبقت. وكان هذا الأمر يتطلب أيضا دعما من اليونان وتركيا، وهما دولتان من الدول الثلاثة الضامنة لقبرص في أطار اتفاقية عام 1960. وضع الأمين العام نصب عينيه تسوية القضية القبرصية قبل الأول من أيار/مايو 2004، موعد انضمام قبرص إلى الإتحاد الأوروبي. وحدد مواعيد ضيقة وغير واقعية، بغية إنجاز كل خطوة من خطوات العملية التفاوضية التي اقترحها، بما في ذلك التعيينات للهيئات والأجهزة المؤقتة للجمهورية الجديدة المقترحة. وكانت الفقرة الأكثر خطورة والواردة في رسالة الدعوة تشكل مؤشرا على تغيير دور الأمين العام، وهي البند الرابع من الصفحة الرابعة للرسالة والتي تقول: "من المرغوب فيه وبوضوح أن النص الناجم عن المفاوضات بين الأطراف يجب أن يكون مكتملا مع حلول المواعيد المحددة أعلاه. إلا أنه في حال عدم حدوث ذلك فإنني سأعمل بحلول 31 آذار/مارس على تقديم أية اقتراحات، لا يمكن الاستغناء عنها، من أجل استكمال النص. ومن الطبيعي، فإنني سأعمد إلى القيام بذلك بأقصى درجات التردد، وفي الحقيقة يراودني أمل كبير أن هذا الاحتمال سيحفز الأطراف

[7] نص رسالة الدعوة موجود في كتاب كلير بيلي تحت العنوان التالي: Claire Palley, *An International Relations Debacle: The UN Secretary General's Mission of Good Offices in Cyprus 1999-2004* (Portland, Ore.: Hart Publishers, 2005), pp. 346-51.

لتناول هذا الجهد بالتصميم المطلوب للتوصل إلى اتفاق فيما بينها في التوقيت المناسب."

تضمنت رسالة الدعوة نصا ذهب إلى حد توضيح كيفية تقديم الأمر للناخبين، من خلال صياغة محددة لهذا النص. ودعت إلى إجراء استفتاءات منفصلة ومتزامنة بتاريخ 21 نيسان/ابريل 2004. وشكل هذا التاريخ تخبطا سياسيا كبيرا، نظرا لأهميته في اليونان وقبرص، إذ يصادف هذا اليوم من عام 1967 ذكرى قيام مجموعة من كبار الضباط في الجيش اليوناني، مستغلين خطة طوارئ لحلف شمال الأطلسي، بالاستيلاء على السلطة والسيطرة على الحكومة اليونانية. وهؤلاء الضباط أنفسهم هم الذين دبروا الانقلاب الذي لم يعمر طويلا في 15 تموز/يوليو 1974 في قبرص والذي تسبب في الغزو التركي للجزيرة. وإثر الاحتجاج على هذا التاريخ جرى تغييره إلى 24 نيسان/ابريل آخذا بعين الاعتبار الحساسية التي يشعر بها اليونانيون والقبارصة اليونانيون.

خلال الاجتماعات التي عقدت في نيويورك من 10 حتى 13 شباط/فبراير 2004، وضمت رئيس جمهورية قبرص ممثلا للطائفة القبرصية اليونانية والزعيم القبرصي التركي، وبدعم من اليونان وتركيا وبريطانيا والولايات المتحدة، وافق الطرفان على صيغة الأمين العام للأمم المتحدة. ولم يكن لأي من الطرفين خيار في ذلك، نظرا لأن التحكيم الملزم كان الطريق الوحيد المقبول لاشتراك الأمين العام في جولة جديدة من المحادثات.

ويوم 13 شباط/فبراير، وبعد رسم الخطوط العريضة للمحادثات، كرر الناطق الرسمي باسم كوفي عنان تأكيد القول أنه "كملاذ أخير، وفي حال استمرار الطريق المسدود الحالي، فإن الأطراف ستدعو الأمين العام إلى استخدام حكمته واستكمال النص الذي سيطرح على الاستفتاء على أساس خطته". كما رحب الأمين العام باستعداد الإتحاد الأوروبي استيعاب شروط التسوية وقبولها. وأثبت هذان القراران أنهما كانا حاسمين في تقرير ما حصل في 24 نيسان/ابريل.

كما جرى إيضاحه في هذا الفصل، فإن القبارصة اليونانيين قد صدقوا ووضعوا ثقتهم، ومنذ وقت مبكر، في الأمم المتحدة وفي تعامل الأمانة العامة بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وكما أوضحت كلير بيلي (Claire Palley) وبإسهاب، في معرض توثيقها للحدث، فإن التحول من وسيط إلى طرف في النزاع نسف مصداقية

الأمم المتحدة.[8] فبدلا من البقاء "فوق المعمعة"، أصبحت
الأمانة العامة متماثلة في مواقفها مع مواقف بعض
أطراف النزاع. وقد دمرت موضوعية العملية، من خلال
انتقادها اللاحق لرفض القبارصة اليونانيين لخطة عنان
الخامسة، وهو الرفض الذي جاء نتيجة استفتاء ديمقراطي،
ومن خلال التهديد المبطن الذي وجهه ممثل الأمين العام
للأمم المتحدة السيد الفارو دي سوتو من أجل أن يقلب
هذا الرفض. وأظهرت التزام الأمم المتحدة بمواقف معينة،
تؤيدها تركيا والولايات المتحدة وبريطانيا. وقد أدرك
القبارصة اليونانيون، ولو متأخرين، كيف أصبح الأمين
العام طرفا في النزاع وخان مبادئ وقرارات الأمم
المتحدة، وهي المنظمة التي يمثلها.
التغيير في دور الأمين العام، إضافة إلى المواعيد
البالغة الصرامة والدقة للمفاوضات، وتصلب تركيا،
كلها أسباب أدت إلى غياب مفاوضات جدية، سواء كان ذلك
في نيقوسيا أو في بيرغنستوك في سويسرا في ربيع عام 2004.
وبهدف الحصول على موافقة تركيا، فقد جرى دمج كافة
مطالبها وبصورة تعسفية في خطتي كوفي عنان الرابعة
والخامسة. ووافقت تركيا والولايات المتحدة على منح
الإتحاد الأوروبي دور مراقب في المحادثات ليس إلا، في الوقت
الذي تحصلان فيه على التزام الإتحاد باستيعاب الانحرافات
عن القانون الأوروبي التي تضمنتها خطة عنان. وهذا
يوضح الإلحاحية التي كانوا يستشعرونها في واشنطن ولندن
ونيويورك من أجل استكمال عملية التسوية قبيل انضمام
قبرص إلى الإتحاد الأوروبي. إذ بهذه الطريقة يمكن تبرير
الانحرافات عن القانون الأوروبي وعن قرارات المحكمة
الأوروبية، وهي الانحرافات التي تضمنتها خطة عنان، على
أنها جاءت في إطار اتفاقية خاصة بين الأطراف كان قد تم
التوصل إليها قبل انضمام قبرص إلى الإتحاد الأوروبي.
وتقع خطة الأمين العام الشاملة -عنان الخامسة- في حوالي
عشرة ألاف صفحة. ومن الجدير ذكره أن هذه الوثيقة
المعقدة لم تكن متاحة بكليتها على الموقع الإلكتروني
للأمم المتحدة إلا قبل ساعات معدودة من موعد الاستفتاء.[9]
وكان من المتوقع من القبارصة التصويت على هذه الخطة
المعقدة الشاملة في 24 نيسان/ابريل، أي أيام معدودة
قبل انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي في الأول من
أيار/مايو، أي أسبوع واحد بعد إجراء الاستفتاء.

[8] نفس المصدر السابق صفحة 5-12. كلير بيلي خبيرة بريطانية معروفة في الشؤون الدستورية وعملت مستشارة لحكومات قبرصية عديدة.

[9] انظر: http://www.cyprus-un-plan.org/.

إن مجرد حجم وتعقيدات هذه الوثيقة مؤشر على أن
ذلك العمل كان نتاجا لتحضيرات مسبقة. إذ كان فريق دي
سوتو القانوني، وبمساعدة من خبراء ودبلوماسيين من
الولايات المتحدة وبريطانيا، يعمل على إعداد هذه
الوثائق على مدى سنوات خلت ودون علم القبارصة.
وأصبح عملهم الجماعي هذا يعرف فيما بعد الخطة المعروفة
باسم عنان الخامسة. وربما ساهم رفض القبارصة الأتراك
لكافة المقترحات السابقة للأمم المتحدة في إحساس
القبارصة اليونانيين بالراحة، على الرغم من
التسريبات بشأن التغيير في وجهة نظر الأمم المتحدة
والولايات المتحدة، في أعقاب المحادثات التي وصلت إلى طريق
مسدود، والتي كانت قد بدأت في عام 1999. وأثبتت أحداث
عام 2004 مدى خطأ القبارصة اليونانيين في فرضياتهم
واستراتيجياتهم حيال دور الولايات المتحدة والأمم المتحدة
ناهيك عن السلوك التفاوضي لتركيا.

خطة عنان الخامسة: المسيرة

جرى توزيع صيغة مختصرة ومبسطة للخطة الشاملة
باللغات الإنجليزية واليونانية والتركية من قبل الأمم
المتحدة ومنظمات غير حكومية مختلفة إضافة إلى بعض وسائل
الإعلام القبرصية والأجنبية. وانهمكت كل من الأمم المتحدة
والولايات المتحدة في تعميم وتسويق الخطة في قبرص. وكان
انغماس الولايات المتحدة في عملية التسويق هذه مثيرا
للجدل نظرا لملايين الدولارات التي أنفقت أثناء هذه
العملية. إذ أن السفارة الأمريكية في نيقوسيا صادقت
على تمويل مشاريع مقترحة من القبارصة ومن آخرين ممن
يؤيدون خطة عنان الخامسة. ولم يتم في المقابل تمويل أي
مشروع من المشاريع التي كانت تنتقد الخطة الشاملة.
وجرى تمرير الأموال الأمريكية تحت المظلة الخادعة لمكتب
منظمة الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UN Office for
Project Services - UNOPS). وهذه الأموال يمكن صرفها
فقط من خلال مصادقة السفارة الأمريكية. وأعطى تقرير
تقيمي مفصل صادر عن وكالة التنمية الدولية
الأمريكية، وهي الوكالة الراعية لهذا البرنامج، تفاصيل
فاضحة لهذا المخطط التسويقي للخطة الخامسة.[10]

[10] "Cyprus: Bi-Communal Development Program Evaluation," 25 May 2004, submitted to the US Agency for International Development by Development Associates Inc., of Arlington, Virginia, in collaboration with Nathan and Associates.

خلال المرحلة المصيرية التي كانت تمر فيها المفاوضات،
وخلال الفترة المؤدية إلى الاستفتاء في 24 نيسان/ابريل،
عمل المسؤولون الأمريكيون والبريطانيون على محاولة
التأثير على القيادات السياسية القبرصية من أجل الحصول
على موافقتها على تحكيم عنان. وكان القصد من المكالمات
الهاتفية، التي أجراها وزير الخارجية الأمريكي ومسؤولون
آخرون مع رئيس البرلمان ومع سياسيين آخرين في قبرص،
التغلب على معارضة الرئيس المنتخب لجمهورية قبرص
وحكومته. هذا النوع من التدخل في الشؤون الداخلية
لدولة ديمقراطية، مع كونها أوروبية صغيرة، كان تدخلا لا
أخلاقيا ومرفوضا، وهكذا اعتبره الغالبية العظمى من
القبارصة اليونانيين.

الخطوط الزمنية الضيقة التي رسمها الأمين العام،
مضاف إليها الحلف غير المقدس للأمانة العامة والولايات
المتحدة وبريطانيا وتركيا، كانت قد حكمت على
المفاوضات بالفشل. وفي واقع الأمر لم تجري مفاوضات بالمعنى
المقبول للاصطلاح. فالمرحلة الأولى، المعروفة باسم مرحلة
نيقوسيا، امتدت من 19 شباط/فبراير حتى 22 آذار/مارس
2004. واشتملت هذه المرحلة على عمل اللجان الفنية
بشكل أساسي، والتي درست بدورها القضايا المالية التي
كان قد جرى التغاضي عنها، إلى حد كبير، أثناء التحضير
لخطة عنان الثالثة؛ كما اشتملت أيضا على مراجعة
القوانين الفيدرالية والمعاهدات؛ وبحثت القضايا
المتعلقة بالسلطة التنفيذية وتمثيل قبرص في الإتحاد
الأوروبي بغية تمكين الدولة القبرصية الجديدة التحدث
بصوت واحد. وتضمنت هذه المرحلة أيضا نقاشات تتعلق
بإقامة محكمة ابتدائية على المستوى الفيدرالي للتعاطي
مع القضايا الدستورية والإدارية الفيدرالية. وخلال
تلك المحادثات، اعترضت تركيا على اتفاقية المنطقة
الاقتصادية الموقعة بين قبرص ومصر في 17 شباط/فبراير عام
2003، كما نجحت في مطالبتها بإلغاء مصادقة قبرص على
معاهدة مونترو لعام 1936 بشأن نظام المضايق المائية،
وطالبت بفرض قيود على الجرف القاري لقبرص وأمن
السواحل إلى آخر ذلك من مطالب تركية. وفي خلال تلك
المرحلة من المحادثات حاولت بريطانيا من جانبها توسيع
حقوقها في منطقة القواعد العسكرية ذات السيادة وفي
المياه المجاورة. وتحكم الفارو دي سوتو، ممثل كوفي عنان،

البرنامج ألتقييمي للتنمية المشتركة للطائفتين، 25 أيار 2004،
مقدم إلى وكالة التنمية الدولية الأمريكية من هيئة التنمية
المحدودة بالتعاون مع ناثان وشركائه.

بجدول أعمال المحادثات بذريعة المحافظة على النقاشات في
إطار السقف الذي تحدده خطة عنان الثالثة.

المرحلة الثانية والثالثة للمحادثات جرت في قرية
معزولة في سويسرا هي بيرغنستوك. وخلال المرحلة الثانية،
كان من المفروض أن تساعد كل من اليونان وتركيا
الأطراف لاستكمال الوثيقة المقترحة، كما كان من المفروض
بقاؤهما هناك خلال المرحلة الثالثة بصفتيهما مستشارين
ومراقبين فقط. إلا أن ذلك لم يحصل في الواقع، إذ كان
للوصول المتأخر لرئيس الوزراء التركي أوردوغان أن
حوله إلى مشارك رئيسي حتى نهاية المحادثات، في الوقت الذي
عمل فيه كل من كوفي عنان والفارو دي سوتو وفريقه،
إضافة إلى الدبلوماسيين الأمريكيين والبريطانيين، على
التنسيق الحذر للاجتماعات، كما بذلوا جهدا شديدا
للتأكد من بقاء لاعبين متنفذين آخرين خارج المؤتمر. فقد
تم إبعاد وفد روسي عالي المستوى إبعادا متعمدا عن
المؤتمر، وسمح لهذا الوفد إجراء اتصالات محدودة مع ممثلي
الحكومة القبرصية. وتمثلت حقيقة بيرغنستوك وباختصار في
غياب المفاوضات بالمعنى التقليدي للاصطلاح.

خلال المحادثات في بيرغنستوك، كانت عملية تغيير
النظام التي بدأت في نيقوسيا في وقت سابق من ربيع
العام الماضي قد وصلت إلى نهايتها. وحل "رئيس الوزراء"
القبرصي التركي محمد علي طلعت (Mehmet Ali Talat) محل
رؤوف دنكتاش كزعيم للقبارصة الأتراك. وأصبح ابن
دنكتاش سيردار (Serdar) "وزيرا للخارجية" لما يسمى
"جمهورية شمال قبرص التركية" وذلك في 27 أيار/مايو 2004،
أي بعد شهر من الاستفتاء. وتلقى طلعت المباركة الرسمية
من الولايات المتحدة التي أطلقت عليه لقب "زعيم"
الطائفة القبرصية التركية.

في 29 آذار/مارس 2004، قدم كوفي عنان "مقترحاته
التي تشكل جسرا شاملا"، وهي الخطة المعروفة بخطة عنان
الرابعة، دون أية مفاوضات تذكر، وضمنها كافة النقاط
الإحدى عشر تقريبا، والتي كان قدمها له السفير التركي
ايغور زيال (Ugur Ziyal) قبل ثلاثة أيام. وفي 31
آذار/مارس، قدم الأمين العام للأطراف خطته النهائية
المعروفة بخطة عنان الخامسة. وهي الخطة التي تقرر طرحها
للاستفتاء في 24 نيسان/ابريل 2004. والخطة عبارة عن نص
قانوني معقد يقع في عشرة ألاف صفحة.[11] وكانت الطريقة
التي تم بموجبها إعداد الخطة الشاملة، ومن ثم إملاءها
وتقديمها، قد ضمنت إلى حد كبير رفضها من قبل القبارصة

[11] Palley, *An International Relations Debacle*, pp. 276-314, تقدم مقارنة جيدة لملخص لخطط كوفي عنان الأولى حتى الخامسة.

اليونانيين. وشرح رئيس الجمهورية القبرصية، من خلال خطاب عاطفي موجه إلى الناخبين من القبارصة اليونانيين، الأسباب التي لا يستطيع على أساسها تأييد الخطة. وانتقدت الأمم المتحدة والولايات المتحدة خطاب الرئيس بابادوبولوس. كما لاقى هذا الخطاب انتقادا من مواطنين قبارصة وغيرهم ممن أيدوا خطة عنان الخامسة. إلا أن استطلاعات الرأي العام قبيل إلقاء الرئيس لخطابه كانت قد أظهرت أن نسبة حوالي 70% من القبارصة اليونانيين لا يوافقون على الخطة. كانت الخطة أحادية الجانب وفي صالح تركيا، إلى حد يمكن معه القول ببساطة أنها أضفت الشرعية على نتائج الغزو التركي لعام 1974. وبالنظر إلى طبيعة الخطة وآثارها على جمهورية قبرص التي تحظى بالاعتراف الدولي، يتساءل المرء لماذا تصرفت الأمم المتحدة والولايات المتحدة وبريطانيا بهذا الأسلوب؟ وكأنهم أرادوا من القبارصة اليونانيين أن يقولوا "لا" من أجل أن يبرروا تصرفاتهم في قبرص لصالح تركيا.

ثمة ملاحظتان لا بد من ذكرهما لاختتام هذا الجزء من الفصل الثالث. الملاحظة الأولى، هي أن وسائل الإعلام القبرصية، وبعكس مزاعم الأمم المتحدة والولايات المتحدة، عملت على إدارة نقاش حر يتصف بالحيوية والمعرفة بشأن الخطة. وقبرص بلد يتمتع بنظام سياسي ديمقراطي وتنافسي ومنفتح، وفيه النقاشات السياسية والحوارات المفتوحة في كافة القضايا هي الصفة المميزة للصحافة والتلفزيون والإذاعة القبرصية. وانطبق هذا الأمر على النقاش الذي جرى حول خطة كوفي عنان أثناء الوقت القصير المتاح قبل الإستفتاءات المنفصلة والمتزامنة على الخطة.

والملاحظة الختامية الثانية تتعلق بالأمين العام وبخطته. عندما بدأت دورة المفاوضات في شباط/فبراير عام 2004، أوضح عنان أنه إذا ما رفضت إحدى الطائفتين أو كلاهما الخطة فسيعمل على سحبها من على الطاولة. ولم يقتصر الأمر على عدم حدوث ذلك، لكننا ما زلنا نسمع القول أن أية مفاوضات مستقبلية يجب أن تجري وتقوم على أساس خطة عنان الخامسة المرفوضة. وسيجري لاحقا بحث هذه النقطة في سياق هذا الكتاب.

وقد عمل اعتباران مرتبطان بهذه العملية على مضاعفة شكوك القبارصة اليونانيين. الاعتبار الأول تضمن التهديد "بعواقب وخيمة" ستنجم عن رفض القبارصة اليونانيين للخطة. وقد تكررت هذه التهديدات مرارا على لسان مبعوث الأمم المتحدة الفارو دي سوتو. ووجه مبعوث الولايات المتحدة السفير توم ويستون تهديدات مماثلة، كان قد بدأها بتصريح لدى وصوله إلى مطار لارنكا قبيل البدء بمحادثات شباط/فبراير 2004. ومن

دواعي السخرية، أن الاستفتاء على خطة الأمم المتحدة كان قد جرى الإعلان عنه على أنه تأكيد ديمقراطي لتسوية القضية القبرصية. والتهديدات الصادرة عن الأمم المتحدة والولايات المتحدة قد حولت نظرية الخيار الديمقراطي إلى مهزلة. وثارت شكوك القبارصة اليونانيين لدى سماعهم وعود اللحظة الأخيرة، التي وعدت بالمساعدات المالية الهادفة إلى تخفيف عبء تكاليف إعادة التوحيد بموجب خطة عنان الخامسة. فالمؤتمر الذي جرى عقده على عجل للدول المانحة، وقبل فترة وجيزة من إجراء الاستفتاء، أظهر عجزا جديا في تلبية التوقعات المأمولة منه. ووصلت قيمة المبالغ التي تم التعهد بها إلى حوالي 750 مليون دولار، في حين قدرت تكاليف إعادة التوحيد بنحو 15 مليار دولار. وكان القبارصة اليونانيون يدركون، نظرا للوضع الذي يمر فيه الاقتصاد العالمي وللطلبات الملقاة عليه، إضافة إلى الثراء النسبي للمناطق الحرة من الجمهورية، فإن دافعي الضرائب من القبارصة اليونانيين سيتحملون التكلفة الاقتصادية لإعادة التوحيد. أما تركيا، التي غزت قبرص واحتلت جزءا من أراضيها وجلبت المستوطنين إليها، فقد أعفيت من المسؤولية ولن تتحمل أي من تكاليف أفعالها.

استفتاءات 24 نيسان/ابريل 2004

كانت نتائج الاستفتاءات المنفصلة والمتزامنة، التي جرت في 24 نيسان/ابريل 2004، متوقعة، إذ رفض 75,8% من الناخبين القبارصة اليونانيين خطة عنان الخامسة، بينما على النقيض من ذلك وافق 64,9% من الناخبين من القبارصة الأتراك على هذه الخطة. ومن الجدير بالذكر أن المستوطنين الأتراك، والذين هم ليسوا مواطنين قبارصة، لم يكتفوا بالمشاركة في الاستفتاء في المناطق المحتلة وإنما شكلوا نسبة عالية من مجمل الأصوات لصالح الخطة. وتوزع الصوت القبرصي على مجمل الخارطة السياسية للانتماء الحزبي وفئات العمر والجنس. ولم تكن "اللا" القبرصية اليونانية صوتا ضد التوحيد أو المصالحة، لكنها كانت رفضا لعملية أدت إلى خطة أحادية الجانب، واعتبرت ضارة بحقوقهم المشروعة وبوجود دولتهم المعترف بها دوليا، كذلك كانت رفضا لخطة فشلت في توفير إمكانية التوحيد الفعلي للبلد والاقتصاد والمجتمع.

من الأسهل تفسير تصويت القبارصة الأتراك والمستوطنين لصالح خطة عنان الخامسة على قاعدة الأسباب التالية:

- عكس ذلك رفضا لسياسات رؤوف دنكتاش التسلطية المدعومة من الجيش التركي، والتي سارت ولعقود طويلة متواصلة على أساس نظام صارم عمل على قمع المنشقين، حيث بدأ تفسخ هذا النظام في كانون الثاني/يناير من عام 2003 مع انطلاق المظاهرات المدعومة من الخارج.
- توقع الناخبين للفوائد الاقتصادية الناجمة عن عضوية الإتحاد الأوروبي ودعم القبارصة اليونانيين اقتصاديا لهم. وكان هذا عاملا مهما بالنظر إلى الظروف الاقتصادية المتردية في المناطق المحتلة.
- أبقت خطة عنان الخامسة على "الدولة" القبرصية التركية غير الشرعية، كما أنها أعطت الطائفة القبرصية سلطة إضافية لممارسة حق النقض (الفيتو)؛ ففي إطار الخطة فلن يتوقف حق القبارصة الأتراك عند حدود السيطرة على دولتهم، التي هي إحدى مكونات الدولة الموحدة، بل سيمتد هذا الحق ليصل إلى التدخل في الدولة المسماة "جمهورية قبرص الموحدة".
- إمكانية بقاء كافة المستوطنين الأتراك تقريبا في الدولة القبرصية التركية، إحدى مكونات الدولة الموحدة، وذلك من خلال إضفاء صفة المواطنة على بعضهم أو منح حق الإقامة الدائمة للبعض الآخر. أما أولئك الراغبون في المغادرة فقد يتلقون تعويضا ملائما. كما أن البنود الغامضة المتعلقة بقانون الهجرة والأجانب من شأنها أن تسمح باستمرار تدفق المستوطنين من تركيا.
- نصت الخطة على استمرار الوجود العسكري التركي في قبرص، إضافة إلى حق التدخل حتى بعد انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من أن الوجود العسكري التركي في قبرص سيخفض بموجب خطة عنان الخامسة، إلا أن المرافق العسكرية التركية الأساسية الواقعة على بعد أربعين ميلا شمال قبرص توفر ضمانات إضافية للقبارصة الأتراك وللمستوطنين.
- احتفظت تركيا في الحق الذي يعطيها صفة الدولة الضامنة، إضافة إلى حقها في التدخل في كافة أراضي الدولة الجديدة المنزوعة السلاح وهي "جمهورية قبرص الموحدة". وكان هذا مطلبا ثابتا لتركيا وللقيادة القبرصية التركية.
- العبء الاقتصادي لإعادة التوحيد قد يقع على كاهل القبارصة اليونانيين والمجتمع الدولي.

من ناحية أخرى هنالك أسباب عديدة مشروعة توضح تصويت القبارصة اليونانيين بقولهم "لا" في الاستفتاء، ومن أهمها:

- تضمنت العملية التفاوضية مواعيد صارمة دون إتاحة الفرصة لنقاش حقيقي لوثيقة قانونية معقدة تعقيدا شديدا، إضافة إلى التهديدات الواضحة أو أحيانا المبطنة والتي أطلقها كل من الفارو دي سوتو وسفير الولايات المتحدة توم ويستون خلال هذه العملية، إذا لم يوافق القبارصة اليونانيون على الوثيقة المقترحة - وتمت الإشارة إلى كثير من هذه النقاط في فقرات سابقة من هذا الكتاب. وأظهرت التهديدات التي وجهها بعض الوسطاء الأجانب افتقار هؤلاء إلى فهم مدى الوعي السياسي للقبارصة اليونانيين، إذ أن هذه التهديدات حركت مشاعر الاستقلال والمقاومة لديهم.
- كان من شأن الانحرافات عن الميثاق الأوروبي، الواردة في خطة عنان الخامسة، حرمان كافة مواطني قبرص من حقوقهم الأساسية، وفي الوقت الذي يتمتع فيه كافة مواطني الإتحاد الأوروبي من غير القبارصة والمقيمين في قبرص بكافة حقوقهم بموجب هذا الميثاق. إضافة لذلك، تعمل خطة عنان الخامسة على إلغاء كافة القضايا المتعلقة بملكية العقارات المرفوعة أمام محكمة حقوق الإنسان الأوروبية. كما سيحرم القبارصة اليونانيين من حقهم في رفع قضايا إلى محكمة حقوق الإنسان الأوروبية في المستقبل بشأن أية أمور قد تنجم عن تطبيق خطة كوفي عنان - وكان هذا بحد ذاته مؤشرا على نهائية الحسم التي اتصفت بها خطة عنان الخامسة.
- الخطة انتهكت الميثاق الأوروبي، من خلال الإنكار على القبارصة اليونانيين حقهم في امتلاك عقارات أو التمتع بملكية العقارات والعيش حيثما يشاؤون كغيرهم من مواطني الإتحاد الأوروبي دون فرض حصص قائمة على أساس العرق أو الدين. إذ أن التمييز القائم على أساس عرقي أو ديني يعتبر انتهاكا للميثاق الأوروبي وللملاحق هذا الميثاق، كما أنها تشكل انتهاكا للبنود الأساسية للدستور الأوروبي المنتظر.
- حل جمهورية قبرص المعترف بها دوليا، واستبدالها بنظام كونفيدرالي فضفاض يضم دولتين تتمتعان بحد كبير من الحكم الذاتي. ويتم ربط الدولتين في إطار "جمهورية قبرص الموحدة" الجديدة، والتي سيكون لها

علما جديدا ونشيدا وطنيا جديدا. ولا تتوفر أية ضمانات من شأنها منع تجزئة قبرص إلى دولتين منفصلتين في حال ظهور صعوبات في تطبيق خطة عنان الخامسة.

- قابلية "جمهورية قبرص الموحدة" لأن تكون قادرة على العمل هي موضع تساؤل، إذ تضمنت الخطة بنودا مخلة بوظائف الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وجرى إضافة تعقيدات جديدة على هذه البنود من خلال حقوق النقض (الفيتو) المختلفة الممنوحة للأقلية. إضافة لذلك، أعطي الحق لأطراف ثالثة، غير قبرصية ولا تخضع لمحاسبة الجمهور القبرصي، لممارسة التصويت الحاسم في أمور سياسية رئيسية. كل هذه البنود شكلت انتهاكا للإجراءات الديمقراطية الأساسية.
- على الرغم من وصف الجمهورية الجديدة على أنها فيدرالية، إلا أن الخطة خلقت وبشكل واضح كونفيدرالية لدولتين تتمتعان إلى حد كبير بالحكم الذاتي. وهذا الأمر كان واضحا من خلال التغييب المتعمد لنظام متسلسل من القوانين للنظام الفيدرالي المقترح. إضافة لذلك فإن السلطة الفيدرالية تستمد من الدولتين المكونتين، وترتكز على موافقة هاتين الدولتين. وفتح هذا الأمر الطريق أمام نزاعات قضائية حول حق الدولة في الحكم والتشريع، كما عزز الطبيعة الانفصالية للسياسة الجديدة المقترحة.
- لم توفر ضمانات كافية للتحقق من تطبيق الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف وخاصة تلك الالتزامات التي على تركيا التقيد بها.
- قدرت التكلفة الاقتصادية للتسوية المقترحة بنحو خمسة عشر مليار دولار. واشتمل ذلك على التحول الاقتصادي وتعويضات المستوطنين والسياسة النقدية. وتم إعفاء تركيا، التي عمل غزوها العسكري على تقسيم الجزيرة وخلقت فوضى اقتصادية في المناطق المحتلة، من أية مسؤولية مالية نجمت عن تصرفاتها في قبرص. وفي نظر الكثيرين، كان مؤتمر المانحين، الذي عقد على عجل عشية الاستفتاء، لا يعدو كونه رشوة الدقيقة الأخيرة لتشجيع القبارصة اليونانيين على التصويت لصالح خطة عنان الخامسة. وتعهد المؤتمر بتقديم 750 مليون دولار وهو مبلغ لا يعدو كونه نقطة في بحر تكاليف إعادة التوحيد. وكان القبارصة اليونانيون، الذين هم ضحية العدوان التركي، يدركون جيدا أنهم هم الذين سيتحملون تكاليف إعادة التوحيد.

- كانت القضايا الأمنية على درجة بالغة من الأهمية. واشتملت على التخفيض المتدرج للتواجد المستمر للقوات التركية مع حقوق موسعة في التدخل في قبرص حتى بعد انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي. وشكل هذا الأمر وضعا لا سابقة له في أوروبا القرن الحادي والعشرين. وفي انتهاك صريح لميثاق الأمم المتحدة أعطيت دولة ليست عضوا في الإتحاد الأوروبي الحق في تمركز قوات لها على تراب دولة عضو في هذا الإتحاد وأن تتدخل متى شاءت في شؤون دولة مستقلة ذات سيادة. وشكل هذا الأمر خطورة أكبر بالنظر إلى أن قبرص ستكون منزوعة السلاح كليا ونظرا لأن "جمهورية قبرص الموحدة" ستكون مستثناة من السياسة الدفاعية الأوروبية المشتركة.
- جرى صياغة تعريف المواطنة بطريقة ضمنت بقاء المستوطنين الأتراك غير الشرعيين في قبرص على أنهم مواطنون أو يتمتعون بحق الإقامة الدائمة. إضافة لذلك فقد فتح قانون الهجرة والأجانب الباب على مصراعيه أمام دخول المستوطنين الأتراك إلى قبرص.
- البنود المتعلقة بملكية العقارات، الواردة في خطة عنان، تشكل انتهاكا للحقوق الأساسية المنصوص عليها في الميثاق الأوروبي وملحقاته، وتثبت اغتصاب العقارات في المناطق المحتلة، وتبطل قرارات هامة تشكل سابقة قانونية كانت قد صدرت عن محكمة حقوق الإنسان الأوروبية.[12]
- عملت الخطة على توسيع حقوق بريطانيا في منطقة القواعد العسكرية البريطانية ذات السيادة وكذلك في المياه الإقليمية القبرصية. وهذه البنود لا علاقة لها بالتسوية الدستورية في قبرص، ولكنها شكلت فرصة لبريطانيا لتوسيع الحقوق التي كانت قد حصلت عليها بصورة أحادية الجانب في عام 1959 كشرط مسبق لاستقلال قبرص. وربما كانت الاعتبارات الاقتصادية المتعلقة بالموارد المحتملة في قاع البحر وراء مثل هذه التحركات.
- حذفت الخطة، وتحت إصرار تركيا، مصادقة جمهورية قبرص على معاهدة مونترو لعام 1936 بشأن الإبحار في المضايق. وكان هذا الأمر مهما نظرا لأن قبرص تعتبر قوة بحرية تجارية رئيسية. وكانت تركيا قد حاولت خلال السنوات الأخيرة تعديل شروط معاهدة مونترو لعام 1936 مستخدمة تبريرات بيئية وغيرها من المبررات. وشكل استبعاد قوة بحرية رئيسية عن هذه

---

[12] انظر الفصل السادس، الدعاوى القضائية.

المعاهدة خطوة إضافية في مسعى تركيا للحصول على السيطرة الكاملة على معبر مائي دولي. إضافة لذلك فقد منحت الخطة تركيا سلطة حق النقض بشأن الجرف القاري لقبرص، ووضعت اتفاق المنطقة الاقتصادية بين قبرص والدول المجاورة موضع التساؤل. وكانت هذه محاولة أخرى من قبل تركيا من أجل تأكيد دورها المهيمن في قبرص وانتقاص السيادة القبرصية.

تظهر هذه النقاط بوضوح بعض الأسباب الرئيسية التي أدت إلى رفض القبارصة اليونانيين لخطة عنان الخامسة. إذ أنها كانت بمثابة عرض يخدم المصالح التركية وليست في خدمة مصالح كافة القبارصة. وقد لخص الرئيس بابادوبولوس الوضع بصورة أفضل عندما قال بعد الاستفتاء أن "المستفيد الوحيد من هذه الخطة هي تركيا وحدها". وفي اليوم الأخير من محادثات بيرغنستوك، جرى إهمال الاهتمامات الأساسية للقبارصة اليونانيين إهمالا كليا. إذ كان الوسطاء الأجانب منهمكين في محاولة إبقاء تركيا ضمن الإطار وبمسألة ضمان تصويت القبارصة الأتراك "بنعم" على الخطة. والإخفاق في الأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات المشروعة للقبارصة اليونانيين، ناهيك عن معالجتها ، أدى إلى رفضهم خطة عنان الخامسة.

ثمة سؤال إضافي لا بد من الإجابة عليه في هذا الجزء من الكتاب: لماذا أبدى الوسطاء الدوليون كل هذا الإصرار على الحصول على مصادقة على الخطة من خلال استفتاءات طائفية منفصلة ومتزامنة عليها؟ ثمة ثلاثة أسباب على الأقل تكمن خلف هذا الإصرار وهي:

- تساعد على إزاحة الوصمة المخجلة والتي تفيد أن التسوية النهائية كان قد تم فرضها على القبارصة اليونانيين من خلال التحكيم الملزم للأمين العام للأمم المتحدة. وحاول كوفي عنان بذلك تجنب السابقة التي وقعت في زيورخ ولندن لعام 1959. فقد اشتكى القبارصة اليونانيون أن اتفاقيات الاستقلال كانت قد فرضت عليهم تحت التهديد بتقسيم قبرص.
- لقد أضفت الشرعية على حقوق التدخل التركية وثبتت هذه الحقوق. بموجب خطة عنان الخامسة، تحتفظ تركيا بهذه الحقوق حتى بعد دخولها الإتحاد الأوروبي. ويتساءل القبارصة اليونانيون بصدد شرعية حقوق التدخل التركية وقيامها باستخدام القوة ضد قبرص عام 1974، هذا التدخل الذي بررته تركيا أنه جاء بموجب بنود اتفاقيات عام 1959. والمصادقة

على هذا الأمر، من خلال الاستفتاء، من شأنه منع طرح أية أسئلة قانونية مستقبلا.

- إضفاء الشرعية على كافة الانحرافات عن القانون والمعاهدات الأوروبية، إذ سيكون من الصعب مستقبلا المطالبة بإجراء تعديلات على مثل هذه الانحرافات.

الدروس المستفادة من تجربة 1999-2004

كانت العملية التي بدأت في عام 1999، بإعلان الثمانية الكبار في كولون بشأن قبرص، قد وصلت إلى نهايتها مع صدور نتائج الاستفتاء في نيقوسيا في 24 نيسان/ابريل 2004. وكان الأمين العام للأمم المتحدة وممثليه من الوسطاء قد وصفوا الاستفتاء، قبل أن يتم، على أنه سيكون التأكيد الديمقراطي لنتائج تحكيمهم ووساطتهم. ولو كانوا حقا يؤمنون بالعملية الديمقراطية لكانوا أيضا راغبين في قبول واحترام نتائجها، هذه النتائج التي تم الوصول إليها من خلال حوار حر ومفتوح. وكانت العبارات التي أطلقت بعد وقت قصير من الاستفتاء، والمعبرة عن الإحباط وعدم الاستحسان، إضافة إلى التهديدات لجمهورية قبرص والتي أطلقها مسؤولون في الأمم المتحدة والولايات المتحدة وبريطانيا، متناقضة مع هذه المقولة الديمقراطية. إذ دعا المسؤولون في الأمم المتحدة والولايات المتحدة، مرارا وتكرارا الناخبين القبارصة إلى "إعادة التفكير في تصويتهم" وقبول الخطة كما هي وخاصة على ضوء قبول القبارصة الأتراك غير المشروط للخطة. وخلال العام الماضي، توصل هؤلاء الدبلوماسيون أنفسهم إلى قبول الحقيقة التي تعترف بالحاجة إلى "إجراء بعض التعديلات" التي من شأنها تلبية الاهتمامات القبرصية اليونانية دون إحداث تأثير على التوازن الكلي للخطة. وأشاروا إلى الاستعداد لفحص تغييرات شكلية ممكنة لإدخالها على الخطة، بالإضافة إلى توضيحات بشأن قضايا الأمن والاقتصاد، دون المس بمواقف جوهرية للخطة الشاملة. وربما ترقى مثل هذه المواقف المطلقة إلى درجة التماثل مع الأساليب التفاوضية التي استخدمتها الأمم المتحدة والولايات المتحدة. رغم ذلك فإن مثل هذه المواقف تظهر مدى ابتعادهم كل البعد عن الأسباب التي أدت إلى رفض القبارصة اليونانيين لخطة عنان الخامسة، وتظهر أيضا أنهم لا يدركون حقيقة مفادها أن قبرص قد أصبحت الآن عضوا كامل العضوية في الإتحاد الأوروبي يتمتع بكافة الحقوق ويتحمل كافة المسؤوليات التي لا يمكن إذابتها من أجل إرضاء مصالح جهات أجنبية.

وتشكل المرحلة الأخيرة من العملية التفاوضية، منذ شباط/فبراير 2004 حتى نيسان/ابريل من العام ذاته، درسا تقليديا على كيفية عدم التفاوض أثناء المفاوضات. وإذا ما تركنا جانبا مضمون خطة عنان الخامسة فإن مزيجا من التهديدات، والمواعيد الواقعية التي تصل إلى حد الإنذار، والنشاطات الدعائية غير الممولة من الخارج في دولة أوروبية ذات سيادة، والوعود المالية في اللحظة الأخيرة، ومحاولات تجاوز حكومة منتخبة بطريقة شرعية لدولة تحظى بالاعتراف الدولي، إضافة إلى التدخل الخارجي في شؤون الطائفتين، كل هذا أتى بمردود عكسي في نهاية المطاف. وما كان من الممكن اللجوء إلى مثل هذه الأساليب إلا مع بلد صغير وضعيف، ولكنهم في حالة قبرص فقد أخفقوا وكان هذا الإخفاق له ما يبرره. فينبغي على الوسطاء الدوليين الأجانب إعادة النظر في تصرفاتهم التي أدت إلى نتيجة الاستفتاءات في 24 نيسان/ابريل 2004، بدلا من توجيه اللوم إلى أولئك الذين مارسوا بحرية حقوقهم الديمقراطية واختاروا أن يقولوا "لا" لهذه الخطة. وينبغي على الوسطاء الأجانب إعادة النظر في الأخطاء التي كانوا قد ارتكبوها. أين كانت الحسابات الخاطئة لهم ولأفراد طاقمهم؟ ما الذي كان من الممكن التعاطي معه بصورة مختلفة؟ لماذا أخفقوا في أن يأخذوا بعين الاعتبار اهتمامات واحتياجات الطائفة القبرصية اليونانية؟

وصف المسؤولون في الأمم المتحدة وفي الولايات المتحدة على حد سواء خطة عنان الخامسة، قبل وبعد الاستفتاء، على أنها "الفرصة الأخيرة" لتسوية القضية القبرصية. وزعموا أيضا أن المجتمع الدولي سيفقد الاهتمام بالقضية وأنه لن تقدم أبدا خطة شاملة أخرى بشأن قبرص. الدبلوماسي الجيد، الذي يحظى بالمصداقية، لا يقول أبدا كلمة "لن". إن المطلوب هو إعادة تقييم الكيفية التي وصلنا فيها إلى هذه المرحلة من القضية القبرصية تقييما متأنيا، ودراسة ما الذي يمكن أن يحصل الآن بعد أن أصبحت قبرص عضوا في الإتحاد الأوروبي. من الواضح، أن الحل يجب أن يكون: وفقا لقرارات مجلس الأمن الدولي بشأن قبرص، ووفقا للقانون الأوروبي، وقرارات المحكمة الأوروبية، وأن يتماثل مع القانون الدولي. بهذه الطريقة يمكن إيجاد حل يخدم مصالح كافة أبناء الشعب القبرصي بدلا عن خدمة مصالح جهات أجنبية.

الفصل الرابع
لماذا الأمر الواقع ليس خيارا مقبولا: آفاق الحل القابل للتطبيق

كما ظهر آنفا، ولأسباب مشروعة، وبطريقة ديمقراطية، رفض القبارصة اليونانيون خطة عنان الخامسة. وعلى الرغم من أن مبادرة الأمم المتحدة، في الفترة ما بين 1999-2004، لم تعمل على تسوية القضية القبرصية، إلا أن القبارصة اليونانيين لم يعتقدوا أن الاستفتاء كان نهاية الطريق. وكما قال رئيس جمهورية قبرص، يجب أن تكون نتائج الاستفتاء حافزا على إعادة التوحيد وليس مبررا لمزيد من الانقسام. سيتناول هذا الفصل بالتحليل هذا التصريح الهام، لأن حكومة جمهورية قبرص لا تعتبر الأمر الواقع خيارا مقبولا. إنها ملتزمة بمبدأ التوصل إلى حل عملي وقابل للتطبيق، من شأنه أن يوفر مستقبلا مزدهرا وآمنا لكافة مواطني الجمهورية، ويضمن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكافة أبناء الشعب القبرصي، ويسمح للحكومة بأداء مهامها أداء فاعلا في إطار الإتحاد الأوروبي.

لم يكن الكثيرون في المجتمع الدولي على علم بتفاصيل بنود خطة عنان الخامسة، ولا بمضامين الخطة وآثارها المترتبة على مستقبل الجمهورية ومواطنيها. ولهذا السبب عبر العديد عن خيبة الأمل، إن لم يكن عن الانتقاد الشديد، لنتائج استفتاء الطائفة القبرصية اليونانية.

في الحقيقة، إن ما يدعو للأسف كون خطة عنان الخامسة تضمنت بنودا تحابي جانبا واحدا لم تسمح للطائفة التي تمثل الأغلبية المصادقة عليها. وبدت الأطراف الخارجية وكأنها تريد إغلاق صفحات كتاب قبرص بالسرعة القصوى الممكنة بهدف استرضاء تركيا. إلا أن القبارصة اليونانيين يعتقدون، بصفتهم ضحية الغزو والاحتلال، بضرورة تحقيق تسوية شاملة وعملية وقابلة للتطبيق. وهذا الحل، لا بد أن يصمد أمام اختبار الزمن، وأن يتوافق مع الميثاق والقانون الأوروبي ومع مبادئ قرارات الأمم المتحدة بشأن قبرص. ومثل هذا الحل لا بد وأن يكون منصفا من وجهة نظر أولئك الناس الذين سيعيشون في ظله. وهكذا ما من حل مقدر له النجاح إذا لم يعالج الاهتمامات المشروعة التي منعت القبارصة اليونانيين من قبول خطة عنان الخامسة في 24 نيسان/ابريل 2004. وببساطة فإن التعديلات الشكلية التي يمكن إدخالها على الخطة لا تكفي. وحقيقة كون قبرص

بلدا صغيرا وضعيفا يجعل المسألة أكثر إلحاحا في أن يضمن الحل التمتع بالحقوق الأساسية التي يتمتع بها كافة مواطني الإتحاد الأوروبي بموجب القانون والميثاق الأوروبي. فلا مكان للتمييز على أساس العرق أو الدين في أوروبا القرن الحادي والعشرين.

ففي الوقت الذي كان فيه بعض أعضاء المجتمع الدولي على غير دراية بالتعقيدات ونقاط الضعف التي تضمنتها خطة عنان الخامسة، كانت الولايات المتحدة وبريطانيا تحاولان استغلال نتائج الاستفتاء من أجل رفع مستوى النظام في المناطق المحتلة في محاولة منهما لتحسين علاقاتهما مع أنقره. واستخدمتا لذلك موافقة القبارصة الأتراك على خطة عنان الخامسة في استفتاء 24 نيسان/ابريل 2004 مبررا. وبررتا هذه التصرفات على أسس إنسانية بهدف كسر "عزلة القبارصة الأتراك". الجزء اللاحق من هذا الكتاب سيفحص هذه المقولة والأباطيل المحيطة فيها.

أسطورة "عزل" القبارصة الأتراك

نبدأ أولا ببعض الملاحظات حول الوضع السياسي في المناطق المحتلة ومحاولة رفع مستوى وضع هذا الكيان غير المشروع. إن ما يسمى "جمهورية شمال قبرص التركية" كان وما يزال كيانا غير مشروع بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي التي صدرت بالإجماع،[1] وقرارات الأسرة الأوروبية، وقرارات بعض المحاكم في بريطانيا والولايات المتحدة، وقرارات محكمة حقوق الإنسان الأوروبية.[2] وعكست قرارات كافة المحاكم حقيقة أن ما يسمى "حكومة" المناطق المحتلة ما هي إلا "إدارة محلية تابعة لتركيا". وموافقة القبارصة الأتراك على خطة عنان الخامسة لا تغير هذه الحقيقة. فالخطة لا يمكنها إلغاء القرارات والأحكام المذكورة آنفا. إضافة لذلك، وكما أشار الأمين العام بنفسه، فإن خطته ستسحب عن الطاولة أذا لم توافق الطائفتان عليها. كما أن أعضاء الإتحاد الأوروبي يعتزون بحقيقة مفادها أن في أوساطهم الآن طائفة يسود فيها القانون ويعلو على كل شيء. وقبرص عضو في الإتحاد الأوروبي، وعلى قدم المساواة مع بقية الأعضاء من دول الإتحاد، ولذا، لا يمكن حرمانها من حقوقها ومن مسؤولياتها استرضاء وتلبية لمصالح دول ليست أعضاء في الإتحاد الأوروبي، لأن من شأن ذلك هدم السلامة المؤسساتية للإتحاد الأوروبي.

---

[1] جمهورية قبرص، مكتب الإعلام والصحافة، [منشورات المكتب].
[2] انظر الفصل السادس، الدعاوى القضائية.

في البداية، ذرفت الولايات المتحدة وبريطانيا دموع التماسيح حيال عزل القبارصة الأتراك وبسبب البون الاقتصادي الشاسع بين المناطق الحرة والمناطق المحتلة في قبرص. ومن أجل استرضاء أنقرة، وجد هؤلاء أن من المناسب إلقاء اللوم على أعتاب القبارصة اليونانيين. إلا أن حقيقة الأمر تكمن في أن الغزو التركي واستمرار احتلال أراضي قبرصية هو الذي تسبب في الردود الدولية التي أدت إلى حصر القبارصة الأتراك في وضع معزول. أما مسألة البون الاقتصادي فهي حقيقية. على أصدقاء تركيا النظر إلى عواقب تصرفات تركيا في قبرص. تركيا هي التي جلبت المستوطنين، وهي التي أدخلت استخدام الليرة التركية كعملة للمناطق المحتلة عام 1983 وحولتها إلى عملة رسمية في تلك المناطق. وتركيا جلبت البيروقراطيين الأتراك لإدارة اقتصاد القبارصة الأتراك؛ وفي مناسبات عديدة، خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، وجدت المؤسسات المالية الدولية نفسها مضطرة لإطلاق حملات إنقاذ واسعة لتخليص الاقتصاد التركي من الإفلاس. لذلك لم يكن مفاجئا رؤية هذا البون الاقتصادي بين المناطق الحرة من قبرص والمناطق المحتلة منها. وفي غضون ذلك عملت خطة عنان الخامسة على تبرئة تركيا من كافة مسؤولياتها المالية المترتبة على أفعالها في قبرص، وبدلا من ذلك ألقت بالعبء الاقتصادي لإعادة توحيد الجزيرة على كاهل القبارصة اليونانيين وعلى المجتمع الدولي.

ومنذ مظاهرات كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير عام 2003 ضد نظام رؤوف دنكتاش، مضت واشنطن، بالتواطؤ مع تركيا واستحسانها، في عملية تغيير للنظام، لم تكن ملحوظة من قبل الكثيرين، وكانت هذه المرة في المناطق المحتلة من قبرص. وفي أواخر ربيع عام 2004 اعتبر المسؤولون في واشنطن أن رؤوف دنكتاش قد أحيل إلى "مزبلة التاريخ" "كرئيس" لدولة لا تحظى بالاعتراف. وفي المقابل، رفعت من مكانة محمد علي طلعت وقدمته بصفته "السيد رئيس الوزراء"، وأنه الشخص الذي سيقود القبارصة الأتراك إلى عهد أوروبي جديد. إلا أن طلعت كان في تلك الأثناء هو ما يسمى "برئيس وزراء" الكيان ذاته غير المعترف به، والذي كان "رئيسه" دنكتاش بعينه. ومع رحيل دنكتاش المشين انتخب طلعت "رئيسا" لما يسمى "جمهورية شمال قبرص التركية".

ذرف دموع التماسيح على عزلة القبارصة الأتراك ربما يخدم الأهداف الإستراتيجية الإقليمية لواشنطن، ولكن ذلك لن يغير من حقيقة الوضع في المناطق المحتلة. وأية تحركات تؤدي إلى اعتراف بالأمر الواقع في المناطق المحتلة وقيادتها سينسف الاستقرار الإقليمي وسيشكل سابقة خطيرة

لمشاكل إقليمية أخرى، مثل مشكلة كوسوفو، كما أن ذلك لن يؤدي إلى إعادة توحيد قبرص. والتصريحات التي يطلقها مسؤولون أمريكيون وبريطانيون تأييدا لطلعت ستعزز تصلب طلعت وستدمر أي قدر باقي من الموضوعية لدى هذين البلدين في أية محاولة مستقبلية لتسوية القضية القبرصية. وينطبق الأمر ذاته على الأمم المتحدة. إذ قال المفاوض السابق بشأن قبرص الفارو دي سوتو، مرددا أصواتا صدرت عن واشنطن، أنه لا يمكن له أن يتوقع من القبارصة الأتراك إعادة التفاوض على خطة عنان الخامسة بعد قبولهم لهذه الخطة من دون شروط مسبقة. ومع مثل هذه النظرة غير الواقعية، هل تستطيع الأمم المتحدة البقاء كوسيط موضوعي في أية محاولة مستقبلية لتسوية القضية القبرصية؟ وذهب دي سوتو خطوة أبعد من ذلك عندما قال: أن "خطة كوفي عنان ما زالت قائمة ولا توجد خطة أخرى غيرها"، وأن الأمر يعود للقبارصة اليونانيين لإعادة النظر في رفضهم الشديد لخطة عنان الخامسة.

إثر مشاورات جرت مع حكومة الجمهورية القبرصية، تقدم الإتحاد الأوروبي برزمة من الإجراءات، هدفت إلى تقريب القبارصة الأتراك من الإتحاد الأوروبي، وإلى دعم التنمية الاقتصادية للمناطق المحتلة. وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر عام 2005، لم تكن هذه الإجراءات المالية والتجارية قد وضعت موضع التطبيق، لأن تركيا والقيادة القبرصية التركية حاولتا استغلال هذه الإجراءات للحصول على مكاسب سياسية تؤدي إلى اعتراف بالأمر الواقع لنظامهم غير المشروع. وهكذا تمت التضحية برزمة المنافع الاقتصادية المعروضة على القبارصة الأتراك مقابل عملية غير مجدية بحثا عن مكاسب سياسية.

إجراءات لمساعدة القبارصة الأتراك

اثر انضمام جمهورية قبرص إلى الإتحاد الأوروبي، أعلنت الحكومة القبرصية سلسلة من إجراءات أخذتها على عاتقها بهدف إعادة التوحيد والمصالحة. وأتاحت إجراءات بناء الثقة هذه فرصة تقديم مساعدات ملموسة وسخية للقبارصة الأتراك، الذين تعتبرهم الحكومة جزءا من الشعب القبرصي ومن مواطني الدولة. وتأتي هذه الإجراءات كافة في سياق قوانين الدولة والقوانين والأنظمة الموجهة

لسياسة الإتحاد الأوروبي والقوانين الدولية. وتشتمل هذه الإجراءات على ما يلي:[3]

- حركة الأفراد عبر الخط الأخضر (خط وقف إطلاق النار لعام 1974) بما في ذلك مواطني الإتحاد الأوروبي والأفراد من مواطني دول ثالثة. ومنذ رفع الحظر جزئيا في نيسان/ابريل 2003، وهو الحظر الذي كان فرضه الجيش التركي على حرية حركة الأفراد والبضائع والخدمات عبر خط وقف إطلاق النار، قام القبارصة اليونانيون بما يقدر بنحو 2,3 مليون زيارة إلى المناطق المحتلة، زاروا خلالها بيوت آبائهم أجدادهم وأماكن دينية مختلفة. وخلال هذين العامين المنصرمين، أنفق القبارصة اليونانيون أكثر من 57 مليون دولار في المناطق المحتلة أثناء تلك الزيارات.
- سحب الجنود والأسلحة من مواقع عسكرية على طول خط وقف إطلاق النار في نيقوسيا الواقعة ضمن الأسوار ومن منطقة فاماغوستا وديرينيا (Famagusta and Dehrynia).
- الامتناع عن القيام بأنواع معينة من التمارين العسكرية على امتداد المنطقة العازلة وعلى بعد كيلومترين من خط وقف إطلاق النار.
- نزع الألغام من جانب واحد في المنطقة العازلة امتثالا للمواثيق الدولية.
- فتح معابر إضافية لتسهيل الحركة عبر خط وقف إطلاق النار. إلا أن حكومة الجمهورية القبرصية اعترضت على أية تصرفات من قبل سلطات الاحتلال، على امتداد خط وقف إطلاق النار، والتي من شأنها توسيع سيطرة هذه السلطات على المنطقة العازلة. وقد حاولت القوات التركية القيام بذلك في منطقة معبر شارع ليدرا، الشارع الرئيسي في نيقوسيا داخل الأسوار، وكذلك في المنطقة العازلة في لوروجينا (Louroudjina) ومنطقة ستروفيليا (Strovilia).
- السماح بحرية الحركة لمركبات الخدمات العامة التي يملكها القبارصة الأتراك لتسهيل التجارة والسياحة القبرصية التركية.
- تسهيل حركة البضائع والخدمات بين الطائفتين.

---

[3] سفارة قبرص في واشنطن، مساهمات جمهورية قبرص للتنمية الاقتصادية للقبارصة من أصول عرقية تركية، بيان صحافي، واشنطن العاصمة، 1 نيسان 2005.

- توظيف القبارصة الأتراك في المناطق الحرة. حتى نيسان/ابريل عام 2005، بلغ عدد المسجلين من القبارصة الأتراك في دائرة خدمات الضمان الاجتماعي 2659 مواطنا قبرصيا تركيا، إضافة إلى تشغيل خمسة ألاف قبرصي تركي في المناطق الحرة دون أن يكونوا مسجلين لدى دائرة الضمان الاجتماعي. وتلقى هؤلاء حوالي 246 مليون دولار، على شكل رواتب وأجور خلال العامين الماضيين. ولا بد من رؤية هذه الأرقام في سياق حجم الطائفة القبرصية التركية، وفي إطار حجم اقتصاد الطائفة، لإدراك حجم وأهمية هذه الأرقام. في عامي 2003 و 2004 تلقى القبارصة الأتراك 43 مليون دولار من الضمان الاجتماعي كتعويضات للتقاعد، من خزينة حكومة الجمهورية القبرصية.
- إصدار وثائق رسمية تصدرها الجمهورية القبرصية للقبارصة الأتراك، والتي تعتبر استحقاقا لهم بصفتهم مواطنين قبارصة؛ وحتى نيسان/ابريل عام 2005، كان 63592 قبرصيا تركيا قد حصلوا على شهادات ميلاد صادرة عن دوائر الجمهورية القبرصية، بينما حصل 57309 على بطاقات الهوية القبرصية، وحصل 32185 مواطنا قبرصيا تركيا على جوازات سفر صادرة عن دوائر الجمهورية القبرصية. تزداد أهمية هذه الأرقام إذا ما أخذنا بعين الاعتبار حجم الطائفة القبرصية التركية، وإذا ما نظرنا إليها من خلال حقيقة أن القبارصة الأتراك كانوا ممنوعين من قبل سلطات الاحتلال من حيازة واستخدام هذه الوثائق، كون سلطات الاحتلال لا تعترف بجمهورية قبرص.
- حماية الإرث الثقافي للقبارصة الأتراك، إذ من خلال تمويل من موازنة الدولة ومن الإتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة للخدمات التنموية جرى إعادة ترميم وصيانة الأماكن الدينية والتاريخية التي تعود للقبارصة الأتراك في المناطق الحرة ، أو أن هذه المناطق الآن هي قيد الترميم. وهذا يشكل نقيضا صارخا لأعمال التدمير المنهجية والمنظمة للكنائس الأرثوذكسية وللأماكن التاريخية الأخرى العائدة للقبارصة اليونانيين في المناطق المحتلة.[4]

---

4 Michael Jansen, *War and Cultural Heritage: Cyprus after the 1974 Turkish Invasion*, Minnesota Mediterranean and East European Monographs, no. 14 (Minneapolis: University of Minnesota, Modern Greek Studies, 2005).

- تقديم الخدمات الطبية للقبارصة الأتراك، إذ خلال العامين المنصرمين، وحتى نيسان/ابريل عام 2005 تلقى أكثر من 24000 مواطن قبرصي تركي رعاية طبية مجانية نوعية في مستشفيات الحكومة والمراكز الطبية الأخرى في المناطق الحرة من جمهورية قبرص. وتتجاوز تكاليف العلاج والأدوية مبلغا قدره تسعة ملايين دولار. ويحظى القبارصة الأتراك بأولوية الرعاية في هذه المراكز الطبية.
- تطوير برامج هيئة الإذاعة والتلفزيون القبرصية من أجل تقديم المزيد من البرامج القبرصية التركية.
- تقديم أشكال متعددة من المساعدات الإنسانية والتعاون.
- مشاركة القبارصة الأتراك، المقيمون في المناطق الحرة من الجمهورية القبرصية، في الانتخابات المحلية وانتخابات برلمان الإتحاد الأوروبي.
- تصدير البضائع القبرصية التركية إلى الإتحاد الأوروبي ودول ثالثة، وذلك وفقا لقوانين الجمهورية القبرصية وللقوانين والأنظمة الموجهة لسياسة الإتحاد الأوروبي.
- مشاركة القبارصة الأتراك في برامج البحث للإتحاد الأوروبي وفي البرامج الأخرى المختلفة من مثل: ليوناردو (Leonardo)، وسقراط (Socrates)، وبرامج الإطار السادس (The 6^{th} Framework).
- دفع أقساط مدرسية كاملة للطلبة من القبارصة الأتراك الذين يتلقون دراستهم في مدارس ثانوية خاصة في المناطق الحرة من الجمهورية.
- الخدمات العامة: قدمت سلطة الكهرباء القبرصية، في الفترة من عام 1974 وحتى عام 1996، الكهرباء مجانا للمناطق المحتلة، وتقدر تكاليف الكهرباء هذه بحوالي 343 مليون دولار عن تلك الفترة. وأثناء عطل طارئ للمولد الأساسي للكهرباء في المناطق المحتلة، في كانون الثاني/يناير عام 2006، عملت سلطة الكهرباء القبرصية، وفي غضون ساعات قليلة، على إمداد المناطق المحتلة بالكهرباء، واستمر هذا الدعم على مدى أسبوعين.

على الرغم من العراقيل التي يضعها نظام الاحتلال، وخاصة أمام تطبيق أنظمة الإتحاد الأوروبي الخاصة بالتجارة والمساعدات المالية، إلا أن إجراءات بناء الثقة التي جرى استعراضها للتو تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي للقبارصة الأتراك. وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات لا تشكل بديلا عن الحل الشامل للقضية

القبرصية، لكنها قد تساهم في خلق أجواء من شأنها المساعدة في مسيرة التصالح وإعادة التوحيد.

التهديدات التي تعترض إعادة التوحيد والمصالحة

كما ظهر سابقا، ففي أعقاب نتائج الاستفتاءات في 24 نيسان/ابريل 2004، سعى كل من تركيا والقيادة القبرصية التركية وبعض المسؤولين في الولايات المتحدة وبريطانيا إلى رفع مستوى وضع المناطق المحتلة، أو حتى إلى منحها اعتراف بالنظام فيها يرقى إلى الاعتراف بالأمر الواقع. وبررت هذه التصرفات على أنها استجابة لروح خطة عنان الخامسة، بالنظر إلى قبول القبارصة الأتراك غير المشروط لهذه الخطة. إلا أنه وكما أوضح الأمين العام السيد كوفي عنان فإن الخطة لن تبقى "على الطاولة" إلا إذا حصلت على مصادقة الطرفين عليها. وكانت الحجة الثانية لتبرير هذه التصرفات هي رفع "العزلة" عن القبارصة الأتراك. وجرى تفحص هذه الأسطورة وتعريتها في موضع سابق من هذا الفصل.

وقد أخذت هذه التصرفات شكل دعوات وجهت إلى الزعيم القبرصي التركي محمد علي طلعت لزيارة واشنطن ونيويورك ولندن. وفي نفس السياق، جاء لقاء وزير خارجية بريطانيا جاك سترو (Jack Straw) مع طلعت في 25 كانون الثاني/يناير 2006 في المناطق المحتلة. وعقد هذا اللقاء في مكتب ما يسمى رئيس "جمهورية شمال قبرص التركية" غير المعترف بها، حيث جرى هذا اللقاء في ظل استخدام كافة شارات وسمات الدولة. وعلى الرغم من أن هذه الدعوات التي وجهت إلى طلعت، بصفته زعيما للطائفة القبرصية التركية، إلا أن وسائل الإعلام في المناطق المحتلة صورت هذه الدعوات واللقاءات على أنها مناسبات دبلوماسية رسمية تدل ضمنا على اعتراف واقعي. وبنفس المفهوم، تم تصوير زيارات قام بها قلة من النواب ومن موظفي مجلس الشيوخ الأمريكي إلى جانب وفد من رجال الأعمال الأمريكيين إلى المناطق المحتلة. ونظم هذه الزيارات التي جرت في ربيع وصيف عام 2005 منظمات تركية أمريكية بالتعاون مع سفارة الولايات المتحدة في نيقوسيا. ودخل هؤلاء الأفراد قبرص عبر مطار تيمبو (Tymbou) غير الشرعي وغير المرخص له دوليا. ومع الضوضاء الكبيرة التي أحدثتها وسائل الإعلام القبرصية التركية في تلك الأثناء، فقد جرى تصوير هذه الزيارات والتصرفات على أنها تضع حدا لعزلة القبارصة الأتراك وتشكل اعترافا بالأمر الواقع القائم. ومن شأن مثل هذه التصرفات، التي هي غالبا ذات طابع رمزي، أن تجعل قضية

إعادة التوحيد أكثر صعوبة من خلال زيادة تصلب القبارصة الأتراك.

ويتضح خطر حدوث مزيد من الانقسامات في قبرص من خلال استعراض ثلاث سيناريوهات أخرى هي أكثر خطورة مما تقدم، ويجري تقديمها تحت ذريعة إنهاء عزلة القبارصة الأتراك. ما من هذه السيناريوهات يتضمن الاعتراف القانوني "بجمهورية شمال قبرص التركية"، إلا أن ثلاثتها تنبئ بعواقب قانونية وسياسية واقتصادية خطيرة من شأنها أن تجعل أية محاولة لإعادة التوحيد أكثر صعوبة.

السيناريو الأول يعتبر أن الكيان غير الشرعي المسمى "جمهورية شمال قبرص التركية" كيانا "يتمتع بالاستقلال الذاتي في الإتحاد الأوروبي". وهذا ما يسمى نموذج ايمرسون لمركز الدراسات الأوروبية ومقره في بروكسي (Emerson Model of the Centre for European Studies) ويرى أصحاب هذا السيناريو أنه نظرا للقرارات الصادرة عن مجلي الأمن الدولي وعن منظمات دولية وإقليمية أخرى تبقى "جمهورية شمال قبرص التركية" جزءا من جمهورية قبرص ولكنها ليست تحت سيطرة الحكومة القبرصية. وتعتبر وجهة النظر هذه أن "جمهورية شمال قبرص التركية" كيان يحكم نفسه بنفسه ويتمتع بالاستقلال الذاتي كونه نتج عن إجراءات ديمقراطية مشروعة. وهو لذلك قادر على تبني تشريعاته الخاصة به ولديه القدرة على ملائمة قوانينه مع التشريعات الأوروبية. وهكذا فإن "جمهورية شمال قبرص التركية" هي منطقة مستقلة ذاتيا من أراضي الإتحاد الأوروبي، ويمكن معاملتها على هذا الأساس في شؤون التجارة والشؤون السياسية الأخرى. وجرى ترويج أفكار مماثلة من خلال دراسة وضعها دوف لينش (Dov Lynch) لصالح المعهد الأمريكي للسلام، وهو مركز دراسات فكرية تابع لوزارة الخارجية الأمريكية. بعض عناصر هذا الاقتراح وجدت طريقها إلى مقترحات رئيس الوزراء التركي رجب طيب أوردوغان والتي كان قد عرضها في 24 كانون الثاني/يناير عام 2006 بشأن تسوية القضية القبرصية.

حاولت تركيا والقيادة القبرصية التركية، بدعم من الولايات المتحدة وبريطانيا، تطبيق هذا النموذج مستفيدين من قرار حول بناء الثقة كانت المفوضية الأوروبية قد اتخذته بالاشتراك مع حكومة جمهورية قبرص في 7 تموز/يوليو عام 2004. وتضمن ذلك القرار رزمة مشاريع للتنمية الاقتصادية، تمتد على مدى عامين، مخصصة للقبارصة الأتراك، بلغت قيمتها 259 مليون يورو؛ إضافة إلى بنود تتعلق بالتجارة من المناطق المحتلة إلى الإتحاد الأوروبي عبر خط وقف إطلاق النار. وقد انتهت

صلاحية نصف هذه المساعدات المالية مع نهاية عام 2005، بسبب المطالب غير المقبولة التي طرحتها تركيا والقبارصة الأتراك لربط أمور المساعدات والتجارة مع فتح المطارات والموانئ القبرصية التركية. وحاول القبارصة الأتراك وبريطانيا تطبيق نموذج ايمرسون، من خلال الإصرار أن المفوضية قدمت مزايا تجارية للقبارصة الأتراك بموجب المادة 133 لمعاهدة الإتحاد الأوروبي. وتغطي هذه المادة التجارة مع أراضي "ودول ثالثة". وقد فشلت هذه المحاولة المكشوفة لتقديم اعتراف أمر واقع بالاستقلال الذاتي لما يسمى "جمهورية شمال قبرص التركية". وفي 24 شباط/فبراير 2006 أعلنت الرئاسة النمساوية للإتحاد الأوروبي أن اجتماع لجنة المندوبين الدائمين لمجلس الإتحاد الأوروبي قرر أن التجارة مع المناطق المحتلة لا بد لها وأن تعمل وفق شروط البروتوكول العاشر الخاص بمعاهدة انضمام قبرص للإتحاد الأوروبي. هذه المعاهدة تعترف بجمهورية قبرص وحدها على أنها الطرف الذي يخضع للقانون الدولي. وأية قرارات تتخذ بموجب البروتوكول تحتاج إلى إجماع جميع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي. وهكذا لا يمكن تجاوز الحكومة الشرعية لجمهورية قبرص من خلال قرار بشأن التجارة من شأنه أن يؤدي إلى اعتراف أمر واقع بكيان سياسي غير مشروع.

والسيناريو الثاني، والأشد خطورة، هو نموذج تايوان. لبحث هذا السيناريو لا بد من التذكير أن "جمهورية شمال قبرص التركية" المزعومة أتت نتيجة لغزو غير مشروع، واحتلال، وانفصال أجزاء من جمهورية قبرص التي تحظى بالاعتراف الدولي. كافة المحاكم الدولية والمنظمات الدولية والإقليمية تعتبر تشكيل "جمهورية شمال قبرص التركية" أمرا ليس مشروعا. وقد اعتبرت الأحكام المتعاقبة الصادرة عن محكمة حقوق الإنسان الأوروبية أن السلطات في المناطق المحتلة ما هي إلا "إدارة تابعة لتركيا". وعلى العكس من ذلك، فإن تايوان موجودة كنتيجة لحرب أهلية غير محسومة. ومؤخرا ادعت كلتا الحكومتين في بكين وتيبي وجود صين واحدة بحكومة واحدة. وهكذا فإن في حالة تايوان فقد تمثل التحدي القائم أمام المجتمع الدولي في أي من الحكومتين هي حكومة الصين الشرعية. وتم تسوية هذه القضية عام 1971 عندما كسبت جمهورية الصين الشعبية القضية. ومنذ ذلك الحين شكل الوضع القائم لتايوان مصدرا للخلاف السياسي والدبلوماسي العالمي. وكان التهديد بنشوب النزاع وعدم الاستقرار الإقليمي من الممكن له أن يستمر لو أصرت تايوان على مسعاها في الحصول على الاستقلال والاعتراف. واستفادت تايوان من قوتها الاقتصادية،

وارتباطاتها مع الدوائر السياسية الأمريكية المحافظة، من أجل الحفاظ على وجودها الذي تكتنفه الظلال، في الوقت الذي تستمر فيه الأسرة الدولية الضغط على الطرفين من أجل إعادة توحيد تايوان سلميا مع الصين في إطار وضع خاص يعترف بمزاياها الفريدة الثقافية والاجتماعية والسياسية.

تقيم جمهورية قبرص علاقات دبلوماسية كاملة مع بكين، إلا أنه نظرا للاتفاقات التجارية الدولية القائمة بموجب الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (General Agreement on Tariffs and Trade) ومنظمة التجارة العالمية (World Trade Organization)، وهي اتفاقات يعود تاريخها إلى وقت مبكر، فإن تايوان تعتبر "منطقة جمركية منفصلة". وكانت تايوان عضوا مؤسسا للاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة، ودمجت اتفاقاتها في إطار منظمة التجارة العالمية، حيث انضمت الصين إليها مؤخرا. وبموجب أحكام منظمة التجارة العالمية، أصبحت تايوان، ومنذ كانون الثاني/يناير عام 2002، تعرف باسم "تيبي الصينية"، وجزء مما يسمى "المنطقة الجمركية المنفصلة لكل من تايوان (Taiwan) وبينغبو (Pengpu) وكينمن أن ماتسو (Kinmen an Matsu). وأصبحت هذه القضية أكثر تعقيدا، نظرا لأن هونغ كونغ وماكاو، وعلى أساس أنهما كانتا من أراضي ما وراء البحار، الأولى منهما تابعة لبريطانيا، والثانية للبرتغال، فقد جرى إلحاقهما بالاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة عامي 1981 و 1991. وكلاهما يعرف الآن باسم هونغ كونغ الصينية وماكاو الصينية. وتايوان ليست عضوا في أية منظمة دولية عدا منظمة التجارة العالمية. وتشارك تايوان في شؤون بنك التنمية الآسيوي ومجموعة آسيا والمحيط الهادي للتعاون الاقتصادي. وأية محاولة لمنح ما يسمى "جمهورية شمال قبرص التركية" وضعا مماثلا لتايوان من شأنها أن تشكل انتهاكا للقرارات الدولية بشأن وضع هذا الكيان، كما أن من شأنها أيضا الإسهام في فرض التقسيم الدائم لقبرص وتهديد الاستقرار الإقليمي.

السيناريو الثالث هو نموذج "منطقة كوسوفو للتجارة الحرة". تعتبر هذه سابقة مزعجة أخرى للوضع في قبرص. ففي تاريخ 7 تموز/يوليو 2003 عقدت ألبانيا والإدارة الدولية المؤقتة لإقليم كوسوفو، ونيابة عن المؤسسات المؤقتة لإقليم كوسوفو للحكم الذاتي، اتفاقية للتجارة الحرة. ألبانيا عضو في منظمة التجارة العالمية، بينما صربيا والجبل الأسود يتمتعان بدور المراقب في المنظمة. وفي الوقت الراهن يبقى إقليم كوسوفو إقليما يتمتع بالاستقلال الذاتي ولا يخضع حاليا

لحكومة صربيا والجبل الأسود. وعلى الرغم من أنه حتى الوقت الراهن لم يتم المصادقة على اتفاقية ألبانيا وكوسوفو من قبل منظمة التجارة العالمية، إلا أن السابقة التي تحدثها قد تكون أكثر صعوبة من تلك التي تمثلها حالة تايوان، ذلك لأنها ببساطة تشكل صيغة أكثر مرونة للعلاقات الاقتصادية مع كيان آخر تكتنفه الظلال والذي ينتظر أن يأخذ وضعه صورته النهائية. وهذه السابقة، إضافة إلى السيناريوهات الأخرى، التي جرى رسم خطوطها العريضة آنفا، لن يساهم أي منها في إعادة التوحيد ولا في عملية المصالحة في قبرص. من شأن هذه التصرفات، التي تعزز الاستقلال الذاتي للمناطق المحتلة، أن تعمل أيضا على تعزيز التصلب التفاوضي للقيادة القبرصية التركية ولتركيا. وقد تؤدي مثل هذه الخطوات إلى التقسيم وليس إلى إعادة التوحيد.

السيناريوهات الثلاثة، والتي تم تحديد معالمها هنا، لم تأتي نتيجة لتصويت القبارصة اليونانيين بالرفض وقولهم "لا" لخطة عنان الخامسة في 24 نيسان/ابريل 2004. وقد استخدم الصوت القبرصي الرافض للخطة عذرا لتلبية أهداف تركيا. ولا بد من الملاحظة هنا أنه لو وافقت الطائفة القبرصية اليونانية على خطة عنان الخامسة لكان من الممكن أن تكون هذه السيناريوهات قائمة أيضا. إذ بموجب خطة عنان فإن للدولتين المكونتين للجمهورية الجديدة الحق في المشاركة بصورة شرعية في أنشطة اقتصادية خاصة فيهما مع وجود الحد الأدنى من الإشراف المركزي، إن لم يكن هذا الإشراف غائبا أصلا. وبموجب الكونفيدرالية، التي روجت لها خطة عنان الخامسة، فإن مثل هذه النشاطات ستشكل مقدمة لاستقلال القبارصة الأتراك، خصوصا في حال نشوء صعوبات أمام تطبيق خطة عنان الخامسة.

وفي الختام، إن مثل هذه التصرفات التي تشاع يمكن أن ينجم عنها أثر واحد لا غير: إنها ستعمل على إدامة تقسيم قبرص؛ وكما تبين في هذا الفصل فإن هذا ليس خيارا مقبولا.

تركيا والإتحاد الأوروبي

بدعم من جمهورية قبرص دعا المجلس الأوروبي تركيا، في 17 كانون الأول/ديسمبر عام 2004، لبدء محادثات الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، على أن تبدأ هذه المحادثات في الثالث من تشرين الأول/أكتوبر عام 2005. وجدير بالذكر أنه بموجب خطة عنان كانت قبرص قد تكون ملزمة بدعم طموحات تركيا الأوروبية. وكانت هذه محاولة أخرى

هدفت إلى الحد من حقوق السيادة لجمهورية قبرص. ففي النقاشات التي أدت إلى قرارات المجلس الأوروبي بشأن ترشيح تركيا للعضوية في كانون الأول/ديسمبر عام 2004، وفي أيلول/سبتمبر- تشرين الأول/أكتوبر من عام 2005، اتخذت جمهورية قبرص قرارا مدروسا بعناية يقضي بالمصادقة على طلب تركيا. وكان السبب وراء اتخاذ مثل هذا القرار هو الاعتقاد القائل أن مسيرة انضمام تركيا ربما تشجع السلوك الذي يساهم في تعزيز المسيرة الديمقراطية في تركيا واحترام حقوق الإنسان فيها إضافة إلى المساهمة في تعزيز الأمن والسلام في قبرص.

وكان شعورا بالقلق الجدي قد ساور دولا تحظى بمكانة قيادية في الإتحاد مثل فرنسا والنمسا حيال طلب تركيا واحتمال انضمامها إلى الإتحاد الأوروبي. وبرز هذا الأمر جليا في نقاشات المجلس في الثالث من تشرين الأول/أكتوبر 2005 التي دارت حول مسألة بدء مفاوضات العضوية مع تركيا قبيل القرار الذي اتخذه المجلس. وكان لهذه القضية الحساسة على وجه الخصوص أثرا كبيرا في رفض الدستور الأوروبي في الاستفتاءات التي جرت في فرنسا، وفي وقت سابق من العام في هولندا. ولم تذعن قبرص للضغوطات المحلية والخارجية من أجل ممارسة الفيتو على طلب تركيا. إذ أن الفيتو هو سلطة متاحة لكافة أعضاء الإتحاد الأوروبي.

عملت قبرص جاهدة، إلى جانب أعضاء آخرين في الإتحاد الأوروبي، لتحقيق التزامات معينة من الإتحاد الأوروبي، من جهة، ومن تركيا من جهة أخرى، حيال واجبات تركيا فيما يتعلق بقبرص، على الرغم من المعارضة البريطانية؛ إلا أن تركيا لم تتجاوب مع ذلك. إذ قامت في 28 آذار/مارس 2005، وبأسلوب فظ مشوب بالتحدي، بالتوقيع في الأحرف الأولى على مسودة البروتوكول الخاص بتعديل اتفاقية أنقره ليسري مفعولها على الأعضاء العشرة الجدد في الإتحاد الأوروبي. وأعلنت أن عملها هذا لا يرقى إلى مستوى الاعتراف بجمهورية قبرص، أو إلى سحب الاعتراف "بجمهورية شمال قبرص التركية". وأصرت أيضا على أن الموانئ والمطارات والأجواء التركية ستبقى مغلقة أمام السفن والطائرات القبرصية. وفي اليوم التالي لاحظ المتحدث باسم المفوضية الأوروبية أن هذا الأمر يعتبر خرقا لاتفاقية الإتحاد الجمركي بين الإتحاد الأوروبي وتركيا.

وكان تصرف تركيا تصرفا لا سابقة له، إذ ما من دولة تقدمت في السابق بطلب الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي وامتنعت عن الاعتراف بدولة عضو في الإتحاد. وما من دولة أخرى تقدمت بطلب إلى الإتحاد الأوروبي من اجل العضوية واعتمدت على التهديدات والمزاعم السلبية ضد الإتحاد

الأوروبي من أجل الحصول على موعد لمحادثات الانضمام. وفي حال إخفاق الإتحاد الأوروبي إعطاء تركيا مثل هذا الموعد ترد تركيا باتهام الإتحاد الأوروبي بأنه "نادي مسيحي" يمارس التمييز ضد دولة مسلمة. وفي تلك الأثناء، أثارت تركيا تساؤلات بشأن مطالب الإتحاد الأوروبي الامتثال الكلي مع معايير كوبنهاغن، وذلك نظرا لاختلاف الثقافة والعادات والتقاليد التركية. إن هذا مدعاة للسخرية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المزاعم التركية بشأن التمييز الأوروبي عندما يشير قادة سياسيون ووسائل الإعلام في الإتحاد الأوروبي إلى ثقافة تركيا المختلفة وتعارضها مع الأعراف الأوروبية. وشددت تركيا أيضا على أنها مستعدة لقبول عضوية كاملة لا وضعا خاصا لا يرقى إلى مستوى العضوية في الإتحاد.

في 21 أيلول/سبتمبر 2005، ردت المفوضية الأوروبية رسميا على التصريحات التركية الصادرة خلال مراسم التوقيع الفعلي للبروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية أنقره.[5] في الفقرة الأولى من هذا الإعلان عبر الإتحاد الأوروبي عن الأسف إزاء إصدار تركيا لمثل هذه التصريحات بشأن قبرص، ومضى الإعلان الأوروبي إلى القول أن الإتحاد الأوروبي يعتبر هذا التصريح التركي أحادي الجانب لهذا فلن يكون له أثر على تعهدات تركيا بموجب البروتوكول. وأشارت الفقرة الثالثة من الإعلان الأوروبي بوضوح أنه سيتم مراقبة مسألة امتثال تركيا من أجل التطبيق الكامل خلال عام 2006، وأن إخفاقها في تطبيق تعهداتها تطبيقا كاملا سيكون له أثر على مجمل عملية التقدم في المفاوضات الأوروبية التركية. والأهم من ذلك، ورد في الفقرة الرابعة من هذا الإعلان، وبصراحة لا تقبل التأويل، أن قبرص أصبحت عضوا في الإتحاد الأوروبي اعتبارا من الأول من أيار/مايو 2004 وأن الاتحاد الأوروبي يعترف فقط بجمهورية قبرص التي يسري عليها القانون الدولي. ومضى الإعلان يقول أن الاعتراف بكافة أعضاء الإتحاد الأوروبي مكون ضروري من مكونات عملية الانضمام للعضوية، ودعا تركيا إلى تطبيع علاقاتها مع جميع أعضاء الإتحاد الأوروبي بأسرع ما يمكن. وأعلن المجلس الأوروبي عن نيته لمراقبة التقدم الذي يطرأ في كافة القضايا خلال عام 2006. كما أيد جهود الأمين العام للأمم المتحدة الهادفة إلى تحقيق تسوية شاملة في قبرص تتماشى مع قرارات مجلس الأمن الدولي ومع المبادئ التي

[5] المفوضية الأوروبية، "إعلان صادر عن الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الإتحاد ردا على إعلان تركيا الصادر إثر التوقيع على البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية أنقره." بيان صحافي، 21 أيلول 2005.

قام على أساسها الإتحاد الأوروبي. وكرر هذه التحذيرات السيد اولي رين (Oli Rehn) مفوض الإتحاد الأوروبي لشؤون توسيع الإتحاد.

في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2005، دعا مؤتمر حكومات الإتحاد الأوروبي تركيا لبدء مفاوضات العضوية. وفي الاحتفال، الذي جرى في أعقاب مفاوضات مطولة وشاقة وجدية دارت حول مسألة انضمام تركيا وشكل عضويتها في الإتحاد، قدم الإتحاد وثيقتين رئيسيتين:[6] الأولى كانت كلمة الافتتاح لمؤتمر العضوية مع تركيا، حيث جرى التذكير أن السوق الأوروبية المشتركة وتركيا كانتا قد وقعتا عام 1963 اتفاقية ارتباط عرفت آنذاك باتفاق أنقره.

وفي عام 1987، تقدمت تركيا رسميا بطلب للحصول على عضوية السوق الأوروبية المشتركة. وجرى توسيع علاقات السوق - والتي أصبحت لاحقا الإتحاد الأوروبي - مع تركيا عام 1995، وذلك بالتوقيع على اتفاقية الإتحاد الجمركي. وأخيرا في عام 1999، وخلال اجتماع مجلس الإتحاد في هيلسنكي، منحت تركيا وضع مرشح لعضوية الإتحاد. وكررت كلمة الافتتاح إعلان المجلس الذي ورد مجددا أيضا في 21 أيلول/سبتمبر عام 2005، وهو الأمر الذي جرى تناوله في موضع سابق من هذا الفصل. وذكر الإعلان بأهمية وطبيعة مسيرة الانضمام، لافتا نظر تركيا إلى أن مؤتمر حكومات الإتحاد يشارك فيه كافة أعضاء الإتحاد الأوروبي وأن قراراته تؤخذ على قاعدة الإجماع. وكان هذا استنتاجا واضحا وغير مباشر مفاده أن قبرص، كدولة عضو في الإتحاد الأوروبي، تتمتع بحق الفيتو. وأشارت كلمة الافتتاح، إضافة لما تقدم، إلى الحاجة في الاستمرار في تطبيق الإصلاحات الداخلية المطلوبة في تركيا.

وتضمنت الوثيقة الثانية، الأطول، الإطار التفاوضي واشتملت على المبادئ والإجراءات التي تحكم المفاوضات، وتتضمن هذه الوثيقة الهامة، من بين ما اشتملت عليه من أمور أخرى، المبادئ التالية:

- مفاوضات ترتكز على أهلية تركيا نفسها وعلى التقدم في تلبية متطلبات العضوية.
- الانضمام للعضوية كهدف مشترك للمفاوضات. إلا أن المفاوضات تشتمل على عملية مفتوحة، لجهة التوقيت، ولا يمكن ضمان نتائجها. إضافة إلى استكمال معايير كوبنهاغن، سيأخذ الإتحاد بعين الاعتبار قدرته الاستيعابية - وكانت هذه النقطة من أكثر النقاط أهمية، وقصد منها تبديد مخاوف

[6] المفوضية الأوروبية، بروكسيل، 3 تشرين أول 2005.

الأوروبي من أجل الحصول على موعد لمحادثات الانضمام. وفي حال إخفاق الإتحاد الأوروبي إعطاء تركيا مثل هذا الموعد ترد تركيا باتهام الإتحاد الأوروبي بأنه "نادي مسيحي" يمارس التمييز ضد دولة مسلمة. وفي تلك الأثناء، أثارت تركيا تساؤلات بشأن مطالب الإتحاد الأوروبي الامتثال الكلي مع معايير كوبنهاغن، وذلك نظرا لاختلاف الثقافة والعادات والتقاليد التركية. إن هذا مدعاة للسخرية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المزاعم التركية بشأن التمييز الأوروبي عندما يشير قادة سياسيون ووسائل الإعلام في الإتحاد الأوروبي إلى ثقافة تركيا المختلفة وتعارضها مع الأعراف الأوروبية. وشددت تركيا أيضا على أنها مستعدة لقبول عضوية كاملة لا وضعا خاصا لا يرقى إلى مستوى العضوية في الإتحاد.

في 21 أيلول/سبتمبر 2005، ردت المفوضية الأوروبية رسميا على التصريحات التركية الصادرة خلال مراسم التوقيع الفعلي للبروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية أنقره.[5] في الفقرة الأولى من هذا الإعلان عبر الإتحاد الأوروبي عن الأسف إزاء إصدار تركيا لمثل هذه التصريحات بشأن قبرص، ومضى الإعلان الأوروبي إلى القول أن الإتحاد الأوروبي يعتبر هذا التصريح التركي أحادي الجانب لهذا فلن يكون له أثر على تعهدات تركيا بموجب البروتوكول. وأشارت الفقرة الثالثة من الإعلان الأوروبي بوضوح أنه سيتم مراقبة مسألة امتثال تركيا من أجل التطبيق الكامل خلال عام 2006، وأن إخفاقها في تطبيق تعهداتها تطبيقا كاملا سيكون له أثر على مجمل عملية التقدم في المفاوضات الأوروبية التركية. والأهم من ذلك، ورد في الفقرة الرابعة من هذا الإعلان، وبصراحة لا تقبل التأويل، أن قبرص أصبحت عضوا في الإتحاد الأوروبي اعتبارا من الأول من أيار/مايو 2004 وأن الاتحاد الأوروبي يعترف فقط بجمهورية قبرص التي يسري عليها القانون الدولي. ومضى الإعلان يقول أن الاعتراف بكافة أعضاء الإتحاد الأوروبي مكون ضروري من مكونات عملية الانضمام للعضوية، ودعا تركيا إلى تطبيع علاقاتها مع جميع أعضاء الإتحاد الأوروبي بأسرع ما يمكن. وأعلن المجلس الأوروبي عن نيته لمراقبة التقدم الذي يطرأ في كافة القضايا خلال عام 2006. كما أيد جهود الأمين العام للأمم المتحدة الهادفة إلى تحقيق تسوية شاملة في قبرص تتماشى مع قرارات مجلس الأمن الدولي ومع المبادئ التي

[5] المفوضية الأوروبية، "إعلان صادر عن الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الإتحاد ردا على إعلان تركيا الصادر إثر التوقيع على البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية أنقره." بيان صحافي، 21 أيلول 2005.

قام على أساسها الإتحاد الأوروبي. وكرر هذه التحذيرات السيد اولي رين (Oli Rehn) مفوض الإتحاد الأوروبي لشؤون توسيع الإتحاد.

في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2005، دعا مؤتمر حكومات الإتحاد الأوروبي تركيا لبدء مفاوضات العضوية. وفي الاحتفال، الذي جرى في أعقاب مفاوضات مطولة وشاقة وجدية دارت حول مسألة انضمام تركيا وشكل عضويتها في الإتحاد، قدم الإتحاد وثيقتين رئيسيتين:[6] الأولى كانت كلمة الافتتاح لمؤتمر العضوية مع تركيا، حيث جرى التذكير أن السوق الأوروبية المشتركة وتركيا كانتا قد وقعتا عام 1963 اتفاقية ارتباط عرفت آنذاك باتفاق أنقره.

وفي عام 1987، تقدمت تركيا رسميا بطلب للحصول على عضوية السوق الأوروبية المشتركة. وجرى توسيع علاقات السوق - والتي أصبحت لاحقا الإتحاد الأوروبي - مع تركيا عام 1995، وذلك بالتوقيع على اتفاقية الإتحاد الجمركي. وأخيرا في عام 1999، وخلال اجتماع مجلس الإتحاد في هيلسنكي، منحت تركيا وضع مرشح لعضوية الإتحاد. وكررت كلمة الافتتاح إعلان المجلس الذي ورد مجددا أيضا في 21 أيلول/سبتمبر عام 2005، وهو الأمر الذي جرى تناوله في موضع سابق من هذا الفصل. وذكر الإعلان بأهمية وطبيعة مسيرة الانضمام، لافتا نظر تركيا إلى أن مؤتمر حكومات الإتحاد يشارك فيه كافة أعضاء الإتحاد الأوروبي وأن قراراته تؤخذ على قاعدة الإجماع. وكان هذا استنتاجا واضحا وغير مباشر مفاده أن قبرص، كدولة عضو في الإتحاد الأوروبي، تتمتع بحق الفيتو. وأشارت كلمة الافتتاح، إضافة لما تقدم، إلى الحاجة في الاستمرار في تطبيق الإصلاحات الداخلية المطلوبة في تركيا.

وتضمنت الوثيقة الثانية، الأطول، الإطار التفاوضي واشتملت على المبادئ والإجراءات التي تحكم المفاوضات، وتتضمن هذه الوثيقة الهامة، من بين ما اشتملت عليه من أمور أخرى، المبادئ التالية:

- مفاوضات ترتكز على أهلية تركيا نفسها وعلى التقدم في تلبية متطلبات العضوية.
- الانضمام للعضوية كهدف مشترك للمفاوضات. إلا أن المفاوضات تشتمل على عملية مفتوحة، لجهة التوقيت، ولا يمكن ضمان نتائجها. إضافة إلى استكمال معايير كوبنهاغن، سيأخذ الإتحاد بعين الاعتبار قدرته الاستيعابية - وكانت هذه النقطة من أكثر النقاط أهمية، وقصد منها تبديد مخاوف

[6] المفوضية الأوروبية، بروكسيل، 3 تشرين أول 2005.

العديد من الأعضاء بشأن الوقع الذي سيخلفه على الإتحاد مسألة انضمام بلد نامي تعداد سكانه يزيد عن سبعين مليون نسمة.

- التطبيق الكامل لمعايير كوبنهاغن، والتي وردت في البند رقم 6(1) لمعاهدة الإتحاد الأوروبي وفي ميثاق حقوق الإنسان الأساسية.
- تعليق المفاوضات حال الإخلال بهذه المعايير.
- التزام تركيا التزاما لا رجعة فيه بعلاقات حسن الجوار وبتعهداتها لتسوية أية نزاعات قائمة بشأن الحدود وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وإذا ما استدعى الأمر من خلال اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. وشكل هذا إشارة واضحة، ولو بصورة غير مباشرة، إلى مشاكل تركيا مع كل من اليونان وقبرص.
- استمرار الجهود التركية لتحقيق تسوية شاملة للقضية القبرصية في إطار الأمم المتحدة ووفقا للمبادئ التي قام عليها الإتحاد الأوروبي.
- تطبيع العلاقات مع جمهورية قبرص.
- تنفيذ تركيا لتعهداتها بموجب اتفاقية الارتباط وبموجب البروتوكول الإضافي. وكان ذلك إشارة غير مباشرة أخرى لعدم تنفيذ تركيا لتعهداتها بشأن قبرص.
- مراقبة وثيقة من المفوضية لامتثال تركيا في جميع القضايا الخاصة بالمفاوضات.

اشتملت هذه الوثائق على مبادئ إضافية. وما جرى الإشارة إليه هنا يعكس أساسا موقف الإتحاد الأوروبي بشأن القضية القبرصية. ومهما كانت شدة رغبة تركيا في تجنب هذه القضية، من خلال أفعال أو تصريحات أحادية الجانب، فإن هذه الرغبة تبقى دون معنى أو استجابة، لأن الإتحاد الأوروبي لا يخطط، بل وعليه أن لا يسمح، لتركيا التخلص من التزاماتها. إذ أن الوضع الراهن، الذي يتصف بالارتباك وخروجه عن المألوف، والذي ترفض فيه دولة مرشحة لعضوية الإتحاد الأوروبي الاعتراف بدولة عضو في هذا الإتحاد، وهذه الدولة ستصوت على مسألة انضمام تركيا للعضوية، يجعل من الضروري معالجة هذا الأمر عاجلا. أما من جانبها فقد قامت الجمهورية القبرصية بأفضل ما ينبغي عمله في موضوع مسيرة انضمام تركيا لعضوية الإتحاد الأوروبي، ولا يستطيع أحد اتهامها بالقيام بأي عمل تعويقي. وأصبحت الكرة الآن في ملعب تركيا. والإيمآت التي لا معنى لها، والتي تأتي في إطار لعبة العلاقات العامة، على شاكلة "الخطة" التي أعلنها رئيس الوزراء التركي أوردوغان في 24 كانون الثاني/يناير

2006، لن تحل القضية القبرصية ولن تخلص تركيا من تعهداتها للإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بجمهورية قبرص.

وفي ختام هذا الفصل، ربما يكون القارئ قد لاحظ تعليقات لاذعة لدور الولايات المتحدة وبريطانيا بشأن قبرص؛ خاصة خلال دورة المفاوضات في الفترة من عام 1999 وحتى عام 2004، وخلال استفتاءات 24 نيسان/ابريل 2004 التي أعقبت هذه الدورة التفاوضية وكانت نتاجا لها. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الولايات المتحدة، التي هي ليست عضوا في الإتحاد الأوروبي، مارست ضغطا على الإتحاد الأوروبي لصالح انضمام تركيا لعضوية الإتحاد. ولم تتوقف عند حدود ربط انضمام تركيا مع انضمام قبرص، ولكنها حاولت أيضا أن تجعل من مسألة تسوية القضية القبرصية شرطا مسبقا لانضمام قبرص إلى عضوية الإتحاد الأوروبي. ولم تنجح الولايات المتحدة في هذه المقامرة. ولو نجحت لكان طلب قبرص قد أصبح رهينة لمطالب تركيا وسياساتها. ووصل الضغط الأمريكي على الإتحاد الأوروبي لصالح تركيا ذروته في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2002 موعد اجتماع المجلس الأوروبي في كوبنهاغن. في ذلك الوقت، حتى أصدقاء الولايات المتحدة نصحوا واشنطن بالامتناع عن ذلك لأن ضغطها لا يخدم مصالح تركيا ولا حتى علاقات الإتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة.

تسلمت بريطانيا رئاسة الإتحاد الأوروبي في النصف الثاني من عام 2005، ومن جانبها أيضا فقد تخطت الحدود المقبولة من خلال قيامها بصياغة وثائق الانضمام في تشرين الأول/أكتوبر عام 2005، والتي جرى تناولها في موضع سابق من هذا الفصل. كانت المسودة الأولى لهذه الوثائق قد تجنبت القضايا الحساسة المتعلقة بانضمام تركيا للعضوية، ولم تكن تتضمن أية إشارة لتعهدات تركيا بشأن قبرص. وبعد مفاوضات مطولة، لم تقتصر المشاركة فيها على قبرص، وإنما شاركت فيها كل من فرنسا والنمسا واسبانيا وغيرهم، أمكن تجنب الوصول إلى طريق مسدود؛ وهكذا عقدت محادثات انضمام تركيا في 3 تشرين الأول/أكتوبر عام 2005. وكانت تصرفات الولايات المتحدة وبريطانيا بشأن قضية الإتحاد الأوروبي وتركيا أمثلة تصور الدوافع التي وجهت سياساتهما بشأن قبرص خلال فترة المفاوضات على خطة عنان.

أثناء كتابة هذا الفصل، كان الإتحاد الأوروبي وتركيا منهمكان في عملية تدقيق تقنية للتشريعات التركية المتعلقة بالفصول الإثنى والثلاثين التي تشكل الأساس لمحادثات العضوية. وكما تشير وثائق الثالث من تشرين الأول/أكتوبر عام 2005، فإن عملية الانضمام هي عملية مفتوحة في توقيتها، فإذا ما منحت تركيا

العضوية الكاملة فلن يحصل هذا الأمر قبل خمسة عشر عاما من الآن. وإضافة إلى الصياغة الشرطية في التصريحات المتعلقة بالعضوية، فإن قضية تركيا ستتأثر بالمنحى المستقبلي للإتحاد الأوروبي ودستور الاتحاد، هذا بالإضافة إلى وضع السياسات الأوروبية وكيف سيكون عليه حال الاقتصاد الأوروبي بعد خمسة عشر عاما من الوقت الراهن.

الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي وحل أوروبي للقضية القبرصية

في أيار/مايو 2005 التقى تاسوس تجيونس (Tassos Tzionis) المبعوث الشخصي لرئيس الجمهورية القبرصية مع مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية السيد كيران بريندرغاست (Sir Kieran Prendergast) في نيويورك، واستعرضا، خلال عدة اجتماعات بينهما، أراء حكومة الجمهورية القبرصية بشأن إجراءات وفحوى أية محادثات تعقد في المستقبل في إطار مهمة المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة. وكان قد مضى عام على استفتاء 24 نيسان/ابريل وعلى انضمام قبرص لعضوية الإتحاد الأوروبي. وقد سمحت هذه السنة بتوفير الوقت الكافي لكافة الأطراف للهدوء ولإعادة تقييم الماضي ودراسة الظروف التي نشأت عن انضمام قبرص إلى الإتحاد الأوروبي وللمفاوضات المتوقعة بين الإتحاد الأوروبي وتركيا بشأن انضمام الأخيرة للإتحاد.

في أعقاب هذه الاجتماعات، زار السيد بريندرغاست قبرص واليونان وتركيا، في الفترة ما بين 30 أيار/مايو و7 حزيران/يونيو 2005، وذلك لإجراء المزيد من المشاورات. وفي تقريره الذي قدمه لاحقا للأمين العام، أشار مساعد الأمين العام للأمم المتحدة أنه سيكون من "الحكمة المضي بحذر شديد" وأن الأمين العام "ينوي التفكير مليا في مهمة المساعي في غضون الفترة القادمة". كان واضحا أنه لم يتم التوصل إلى أرضية مشتركة من شأنها السماح باستئناف جولة جديدة من المفاوضات. كما أن رئيس جمهورية قبرص التقى الأمين العام في نيويورك يوم 16 أيلول/سبتمبر عام 2005، وذلك خلال جلسة افتتاح دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، لاستعراض الظروف المحيطة بإمكانية القيام بمبادرة جديدة للأمم المتحدة بشأن قبرص.

إن الموقف القبرصي واضح جدا؛ ويتمثل في أن أية محادثات مستقبلية لا بد من عقدها تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة في إطار مهمة المساعي الحميدة، كما جرى فهمها أصلا وليس كما جرى تعديلها من طرف واحد عام

2004 خلال جولة المفاوضات آنذاك. وهذا يعني أن التحكيم، والمواعيد المحكمة والصارمة للمفاوضات، التي قد تصل إلى حد الإنذار، واتفاق لم يتم التفاوض عليه وقبوله من جميع الأطراف، كلها أمور، لن تكون جزءا من أية مفاوضات تجري مستقبلا برعاية الأمم المتحدة. وفي حين أن الجوهر الأساسي لخطة عنان سيوفر إطارا للتفاوض، إلا أنه سيجري النظر في الاهتمامات المشروعة للقبارصة اليونانيين، وهي الاهتمامات التي أدت إلى رفضهم الشامل لخطة عنان الخامسة. يمكن القول ببساطة أن التعديلات التجميلية التي يمكن إدخالها على خطة عنان الخامسة لن تكون كافية. وعلى الرغم من أن الجولة الجديدة للمحادثات ستجري تحت رعاية الأمم المتحدة، إلا أنها يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الحقيقة الجديدة وهي أن قبرص أصبحت الآن عضوا في الإتحاد الأوروبي، وكما يجب التأكد أن أطرافا خارجية لا يمكنها أن تلعب نفس الدور الذي لعبته خلال مباحثات عام 2004، كما لا يمكن لهذه الجهات أن تترك للإتحاد الأوروبي دور المراقب فقط كما فعلت ذلك في بيرغنستوك في آذار/مارس عام 2004. ويجب أن لا ترتكز أية دورة جديدة من المفاوضات، فقط، على قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن قبرص، ولكن يجب أن تقوم، أيضا، على أساس القانون الأوروبي والأحكام الصادرة عن محاكم مختلفة بشأن قبرص. لا يستطيع القبارصة قبول المزيد من الانحرافات عن القوانين الأوروبية، وهي انحرافات قد تحولهم في بلدهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية في الإتحاد الأوروبي.

لهذا السبب، يسمع المرء بصورة متزايدة باصطلاح "الحل الأوروبي" للقضية القبرصية. وكما جرى الإشارة إليه، فإن هذا الأمر لا يعني تجاوز إجراءات الأمم المتحدة لإيجاد تسوية سلمية للنزاعات، لكن ما يعنيه هذا الاصطلاح: أن الأمم المتحدة في دورها الخاص بصنع السلام يجب أن ترتكز تصرفاتها على معايير تتماشى مع الحقيقة الأوروبية، ومع واقع أن قبرص هي عضو في الإتحاد الأوروبي يتمتع بكافة الحقوق وعليه كافة الواجبات المنبثقة عن هذه العضوية. وفي الوقت الذي تطمح فيه تركيا أن تصبح عضوا في هذا الإتحاد، ما هو المقصود "بالحل الأوروبي"؟

- حلا قائما على المبادئ التي قام على أساسها الإتحاد الأوروبي وهذا يعني: الحرية، والديمقراطية، وحكم القانون داخل إطار الدول وفيما بينها، وحقوق الإنسان، وعدم التمييز على أساس أصول عرقية أو دينية. تطبيق هذه المبادئ يعني بالضرورة استثناء

بعض البنود الواردة في خطة عنان الخامسة والتي ميزت على أسس عرقية ودينية.

- معارضة بنود كالتي تسمح لجيوش احتلال أجنبية بحق التدخل كما ورد في خطة عنان الخامسة.
- تضمين الخيار الحر في الإجراءات الانتخابية مع الحق في الانتخاب والترشيح للانتخابات وإعطاء فرصة الدخول في هذه العملية بغض النظر عن العرق أو الدين.
- تثبيت حقوق المهجرين في بيوتهم وممتلكاتهم، إذ في نهاية المطاف فإن الميثاق الأوروبي وبروتوكولاته يشكل الأساس للديمقراطية الأوروبية.

إن هذا هو بالضبط ما يعنيه "الحل الأوروبي" للقضية القبرصية، وهذا هو بالضبط ما أخفقت خطة عنان الخامسة في تحقيقه. ولهذا السبب حارب كوفي عنان إلى جانب مؤيديه بشراسة من أجل التوصل إلى تسوية من شأنها تجاهل وانتهاك كل هذه المبادئ قبيل الأول من أيار/مايو 2004، موعد انضمام قبرص إلى الإتحاد الأوروبي. إن هذه هي الحقيقة الجديدة، التي تقف ماثلة أمام الجميع دون استثناء بمن فيهم الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي وقبرص وتركيا وكافة الأطراف الأجنبية المعنية.

الفصل الخامس
قبرص والإتحاد الأوروبي

في الأول من أيار/مايو عام 2004، انضمت قبرص إلى الإتحاد الأوروبي. وكان هذا حدثا بارزا في تاريخ قبرص الطويل، وجاء تحقيقا لهدف رئيسي من أهداف الحكومات القبرصية المتعاقبة. وشكلت عضوية قبرص في الإتحاد الأوروبي خيارا طبيعيا لقبرص، التي طالما ارتبطت بأوروبا تاريخيا وحضاريا وثقافيا واقتصاديا. كما أنها شاركت أوروبا الغربية التزامها بمبادئ الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان والحريات. وهذا يفسر لماذا أصبحت قبرص، ومباشرة بعد استقلالها، إحدى الدول الموقعة على الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان وعضوا في المجلس الأوروبي. و كذلك كانت قبرص في عام 1975 قد انضمت إلى عضوية منظمة الأمن والتعاون الأوروبية.

تسلسل تاريخي موجز

ساهمت دوافع اقتصادية في دفع جمهورية قبرص للدخول في مفاوضات مع السوق الأوروبية المشتركة في عام 1971. وفي 19 كانون الأول/ديسمبر 1972، وقعت قبرص مع السوق الأوروبية المشتركة اتفاقية ارتباط، بهدف التأسيس لاتفاقية الوحدة الجمركية على مرحلتين تمتدان على مدى عشر سنين. وقوطع تطبيق اتفاقية الارتباط إثر الغزو التركي لقبرص عام 1974. وتسبب الغزو واحتلال حوالي 37% من أراضي الجمهورية، وكذلك الانتقال القسري لنصف سكان الدولة تقريبا، في تعطيل الاقتصاد القبرصي وخلق اضطرابات كبيرة في كافة القطاعات الاقتصادية. لهذا السبب لم تصل المرحلة الثانية من اتفاقية الارتباط إلى حيز التنفيذ حتى الأول من كانون الثاني/يناير عام 1988، في الوقت الذي كان من المنتظر أن يسري مفعول اتفاق الإتحاد الجمركي بحلول عام 2003 على أبعد تقدير.

وفي تلك الأثناء، التي كانت فيه السوق الأوروبية المشتركة وقبرص تعملان على تنمية روابطهما الاقتصادية، كانت السوق الأوروبية، التي أصبحت لاحقا الإتحاد الأوروبي، تتخذ خطوات رئيسية على طريق اندماجها اقتصاديا وسياسيا. وتولد إجماع سياسي متنامي مفاده أن على قبرص المساهمة في عملية الاندماج الأوروبية الصاعدة والاستفادة منها. وفي الرابع من تموز/يوليو عام 1990 تقدمت قبرص رسميا بطلب الحصول على عضوية

السوق الأوروبية المشتركة. وتم تقديم الطلب تحت البند 49 من معاهدة السوق الأوروبية المشتركة. وفي 30 حزيران/يونيو عام 1994 أصدرت مفوضية الأسرة الأوروبية رأيها بشأن طلب قبرص.[1] وعكس الرأي الإيجابي هذه الروابط الثقافية والسياسية والتاريخية والاقتصادية المشتركة بين السوق الأوروبية المشتركة وقبرص. واختتم القرار بالقول أن انضمام قبرص قد يعزز الأمن والازدهار في الجزيرة ويساهم في المصالحة بين الطائفتين. وكانت المفوضية واعية للعقبات السياسية والاقتصادية الناجمة عن الفصل في الجزيرة، ولهذا أكدت على الحاجة إلى التوصل إلى "تسوية سلمية ومتوازنة ودائمة للقضية القبرصية"، والتي من شأنها أن تسمح لقبرص المشاركة في صنع قرارات الأسرة الأوروبية وأن تطبق تطبيقا صحيحا القوانين الأوروبية في كافة أنحاء الجزيرة.

ورحب المجلس الأوروبي خلال اجتماعه، في بروكسيل، يومي 19 و 20 تموز/يوليو عام 1993، بقرار المفوضية الذي كان قد أعلن عن أهلية قبرص للعضوية. وتم تأكيد هذا الرأي في اجتماع المجلس في لوكسمبورغ، في 4 تشرين الأول/أكتوبر عام 1993. ودعا المجلس المفوضية للدخول في مفاوضات جوهرية مع حكومة قبرص لمساعدتها للتحضير لمفاوضات العضوية، وتعهد أيضا بتقديم الدعم لجهود الأمين العام للأمم المتحدة للخروج بتسوية سياسية للقضية القبرصية، ووافق المجلس على تقييم عملية الانضمام في سياق هكذا تسوية.

وأكد المجلس الأوروبي خلال اجتماعه، في كورفو (Corfu) (اليونان) في 24 و25 حزيران/يونيو عام 1994، أن قبرص ومالطا ربما تكونان جزءا من عملية التوسيع القادمة للإتحاد الأوروبي. وبعد أشهر قليلة، أي في 6 آذار/مارس 1995، أكد مجلس الشؤون العامة للإتحاد الأوروبي على أهلية قبرص للعضوية، وتعهد بأن تبدأ مفاوضات العضوية مع قبرص بعد ستة شهور من اختتام مؤتمر حكومات الإتحاد الأوروبي عام 1996.

في 15 تموز/يوليو عام 1997، أصدرت المفوضية الأوروبية وثيقة هامة أخرى حول تحدي التوسيع المعروف تحت عنوان "أجندة عام 2000".[2] ونظرا للمستوى المتقدم للتطور وحيوية وقوة الاقتصاد القبرصي، فقد توصلت مفوضية الاتحاد الأوروبي إلى الاستنتاج أن مفاوضات الانضمام قد تبدأ قبل التوصل إلى تسوية سياسية، وأنه

[1] النص متاح في منشورات مكتب الأعلام والصحافة لجمهورية قبرص، *الموقف الأوروبي حيال المشكلة القبرصية* (نيقوسيا: مكتب الإعلام والصحافة، 2003) ص 66-68.

[2] نفس المصدر، ص 101-105.

إذا لم تكن القضية قد سويت قبل موعد بدء المفاوضات، فإن هذه المفاوضات يجب أن تبدأ مع حكومة جمهورية قبرص باعتبارها السلطة الوحيدة المعترف بها بموجب القانون الدولي. هذا التصريح الهام اعترف أن في قبرص التي تعرضت للغزو توجد حكومة ودولة واحدة شرعية. وكان هذا مهما من أجل إبعاد قبرص عن إمكانية تحولها إلى رهينة للسياسة التركية. وسيتم التوسع في شرح هذه النقطة في موضع لاحق من هذا الفصل.

حافظت المفوضية على كلمتها، وافتتحت مفاوضات العضوية مع جمهورية قبرص في 31 آذار/مارس 1998. وكما هو الحال مع كل طلبات العضوية، بدأت العملية بدراسة وتفحص القوانين والتشريعات القبرصية بهدف تحديد المواضيع التي تحتاج إلى ملائمة مع القوانين والمؤسسات الأوروبية. وتبع ذلك مفاوضات جوهرية شملت الفصول التسعة والعشرين اللازمة لإجراءات عضوية الإتحاد الأوروبي. وكانت قبرص الأولى من بين الدول العشر المعنية بمرحلة توسيع الإتحاد الأوروبي التي تستكمل مفاوضاتها. حيث انتهت من ذلك في كانون الأول/ديسمبر عام 2002.

أثناء الاجتماع التاريخي للإتحاد الأوروبي في كوبنهاغن، في الفترة من 12-13 كانون الأول/ديسمبر 2002،[3] قرر المجلس الأوروبي قبوله دخول قبرص للإتحاد الأوروبي إلى جانب الدول التسع الأخرى المرشحة لعضوية الإتحاد. وجرى التوقيع على اتفاقية العضوية في أثينا، عاصمة اليونان، في 16 نيسان/ابريل 2003؛ ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في الأول من أيار/مايو عام 2004. ومن الجدير بالذكر هنا، أن جمهورية قبرص التي كانت قد أنشئت عام 1960 هي التي تم قبولها لعضوية الإتحاد الأوروبي، وأن الطرف الذي وقع على معاهدة الانضمام كانت حكومة جمهورية قبرص التي تحظى بالاعتراف الدولي. وعكس ذلك سياسة الإتحاد الأوروبي الثابتة، والتي رغم التقسيم الناشئ عن الغزو التركي في عام 1974، فإن الإتحاد الأوروبي يعترف بسلامة أراضي وسيادة جمهورية قبرص وبشرعية حكومتها. وقد مثلت الحكومة كافة المواطنين القبارصة. ونظرا لاستمرار تجزئة الجزيرة، فقد تم إلحاق بروتوكول بمعاهدة العضوية ينص على تعليق تطبيق القوانين والأنظمة الأوروبية في المناطق الخاضعة للاحتلال التركي من الجمهورية. وفي غضون ذلك، قرر الإتحاد الأوروبي أنه مستعد لاستيعاب شروط تسوية مستقبلية "وفقا للمبادئ التي قام على أساسها الإتحاد الأوروبي". وصار هذا التصريح موضع جدل، عندما سعى الأمين العام كوفي عنان

[3] نفس المصدر، استنتاجات الرئاسة، ص 157-159.

إلى أن يتبني القانون الأساسي للإتحاد الأوروبي الانحرافات التي تضمنتها خطة عنان الخامسة قبيل انضمام قبرص للإتحاد الأوروبي. ففي الوقت الذي كان فيه الأمين العام يعتمد على استعداد الإتحاد الأوروبي لاستيعاب شروط تسوية مستقبلية، فإن حكومة قبرص قد أصرت على أن هذا الاستيعاب لا بد له وأن يتوافق مع "المبادئ التي قام عليها الإتحاد الأوروبي"، وكما ظهر للقبارصة اليونانيين فقد أخفقت خطة عنان الخامسة في هذا الامتحان.

عقبات على الطريق إلى بروكسيل

استجابت قبرص، وفي وقت مبكر من مسيرة طلبها، استجابة كاملة لمعايير كوبنهاغن المتعلقة بعضوية الإتحاد الأوروبي.[4] إلا أن مسيرة طلبها تأثرت بالعديد من المشاكل، وتمثل أحدها بالنقاش الفلسفي الذي كان يدور في أوساط الإتحاد بشأن "توسيع" "وتعميق" الإتحاد.[5] وتضمن النقاش حول "التوسيع" قضايا ثقافية وسياسية واقتصادية، إضافة إلى أثر الأعضاء الجدد على التماسك المؤسساتي والتوجه السياسي للإتحاد الأوروبي.

من بين المتقدمين للعضوية المنتظرة، كانت قبرص ومالطا، وهما دولتان صغيرتان من دول البحر الأبيض المتوسط. في البداية فضلت دول مثل ألمانيا التوسع باتجاه دول أوروبية شرقية فقط، بينما دول أخرى مثل فرنسا وايطاليا واليونان كانت ترى أن التوسع لا يمكن أن يتم دون أن يشمل على أبعاد متوسطية. وما أن حل موعد اجتماع مجلس الإتحاد الأوروبي في كورفو (24-25 حزيران/يونيو 1994) وفي ايسن (Essen) (9-10 كانون الأول/ديسمبر 1994) حتى كانت قضية التوسع قد وجدت لها حلا. وأعلن المجلس أن مالطا وقبرص ستكونان مشمولتين في الجولة القادمة من عملية توسيع الإتحاد الأوروبي.

ثمة مشكلة أخرى تتعلق بقبرص تحديدا، وهي عدم التوصل لحل للقضية القبرصية: فهل من الممكن لقبرص المقسمة دخول الإتحاد الأوروبي؟ وهل ستؤثر عملية الانضمام على المفاوضات الجارية في إطار مهمة المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة، على الرغم من جمود هذه المفاوضات أحيانا؟ وإذا ما كانت ستتأثر كيف سيكون ذلك؟ وكيف يتأثر مسعى تركيا للانضمام للإتحاد

[4] المعايير القانونية والسياسية المشتملة على حكم القانون، مراعاة حقوق الإنسان، الإجراءات الديمقراطية، والقضايا الاقتصادية مثل اقتصاد السوق الحر، إلى غير ذلك...

[5] التوسيع: هو تمدد الإتحاد. التعميق: مزيدا من الاندماج والتماسك لمؤسسات الإتحاد وإجراءاته.

الأوروبي مع استمرار الاحتلال التركي، وتوقف المباحثات بشأن قبرص، وبالطلب القبرصي للانضمام للإتحاد الأوروبي؟ وكيف سيكون عليه رد أعضاء متنفذين في الإتحاد مثل بريطانيا، وآخرين ليسوا أعضاء في الإتحاد مثل الولايات المتحدة حيال قضية انضمام قبرص للإتحاد؟ سيجري مناقشة هذه الأسئلة في الفقرات اللاحقة. ولكن لنبدأ أولا بتقييم عام للسؤال: لماذا يعتبر انضمام قبرص خدمة لمصلحة الإتحاد الأوروبي؟

على عكس الدول الأخرى المرشحة لعضوية الإتحاد الأوروبي، فقد استوفت قبرص وبسهولة المعايير الاقتصادية والسياسية والقانونية لعضوية الإتحاد الأوروبي. إضافة لذلك كانت عملية التوافق والتماثل للتشريعات والقوانين تجري على قدم وساق حالما دخلت قبرص المرحلة الأولى لاتفاقها الجمركي مع الإتحاد الأوروبي. وشكل موقع قبرص الجغرافي فائدة كبرى، بسبب كونها واقعة على مفترق طرق للنقل والاتصالات التي تربط أوروبا مع الشرق الأوسط ووسط آسيا. ولدى قبرص مصادر بشرية تتمتع بالمهارة، ولديها بنية تحتية لتقانة متقدمة، كما أن لديها واحدا من أضخم الأساطيل البحرية التجارية في العالم. فمن خلال عملها مع دول أخرى أعضاء في الإتحاد الأوروبي ومؤسسات في هذا الإتحاد، فسيكون بإمكان قبرص المساهمة في التعامل مع المشاكل المشتركة التي تواجه الجميع والتي تشمل: الهجرة غير المشروعة، وغسل الأموال، ومنع تهريب المخدرات، والتجارة بالبشر، وقضايا البيئة، وحتى خطر الإرهاب؛ وهكذا فإن ضم قبرص ومالطا إلى قائمة المرشحين للعضوية يخدم أهداف الإتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط.

جرى التعامل مع المرشحين الجدد للإتحاد الأوروبي، بما في ذلك قبرص، من خلال المؤسسات السياسية والقانونية للإتحاد الأوروبي (مجلس الإتحاد والمفوضية الأوروبية)، ومن خلال البرلمان الأوروبي. وواجه فريق التفاوض، من الدبلوماسيين والفنيين القبارصة، مهمة ذات متطلبات وأبعاد عديدة. واجتازوا التحدي بنجاح، وكانوا في مقدمة كافة الدول الأخرى المرشحة للعضوية.[6] وكانت قبرص، على عكس المرشحين الآخرين من الدول التسعة المتقدمة بطلب العضوية، واعية لحقيقة مفادها أن موضوعها معلق بالقضية السياسية الخاصة بتسوية القضية القبرصية، لكنها في نفس الوقت كانت تمتلك الإرادة الحسنة والالتزام لتسوية القضية، وذلك في الإطار السياسي والقانوني الذي جرى شرحه للتو. لكن المشكلة تعقدت بفعل عوامل

[6] Constantine Stefanou, ed., *Cyprus and the EU: The Road to Accession* (Burlington, Vt,: Ashgate Publishing Co., 2005).

خارجية نابعة من مصالح وسياسات دول متنفذة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا. وكانت هذه الدول قد حددت سياساتها القبرصية في سياق سياساتها نحو تركيا وفي إطار احتياجاتها الإستراتيجية الإقليمية الأوسع. وهكذا كان التحدي بالنسبة لقبرص يتمثل في أن لا يتحول موضوع انضمامها للإتحاد الأوروبي إلى حالة من كرة القدم السياسية. وفي الأساس فقد اعتبرت قبرص أن قضية الانضمام للإتحاد هي قضية مختلفة عن تسوية المسألة القبرصية. وكانت الحكومات القبرصية المتعاقبة تشدد على القول أن عضوية قبرص في الإتحاد تفتح الطريق أمام فرص جديدة لتسوية هذه المشكلة القائمة منذ أمد طويل والماثلة في الغزو والاحتلال وانتهاك حقوق الإنسان.

الإستراتيجية القبرصية

تمحورت الأبعاد السياسية لإستراتيجية قبرص بشأن تحقيق عضويتها في الإتحاد الأوروبي حول الأهداف التالية:

- تطوير إجماع سياسي داخلي حول عضوية قبرص في الإتحاد الأوروبي. ففي خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي، كان ثمة معارضة إيديولوجية جدية للعضوية من قبل حزب أكيل، أي الحزب الشيوعي القبرصي. إلا أن انتهاء الحرب الباردة، وإدراك المنافع الاقتصادية والسياسية البعيدة المدى لهذه العضوية أحدثت تغييرا عمليا وواقعيا على موقف أكيل. وهكذا عندما تقدمت قبرص في نهاية المطاف، رسميا بالطلب للحصول على العضوية فإنها فعلت ذلك وهي مرتكزة على قاعدة عريضة من الإجماع السياسي.
- تجنب الربط بين الطلب القبرصي والطلب التركي، لأن كلاهما منفصلان ولا بد من الحكم عليهما على أساس خصائص كل منهما على حدة. وجاء هذا الموقف ردا على الجهود الأمريكية البريطانية، التي حاولت الربط بين الطلبين، وذلك بهدف تحقيق الحد الأقصى من النفوذ على قبرص وعلى الإتحاد الأوروبي. وخلافا لذلك، فقد كان من الممكن لطلب قبرص أن يقع رهينة بيد تركيا، التي قد تعمل على تأخير التسوية للقضية حتى يعطي الإتحاد الأوروبي ردا إيجابيا بشأن قضية انضمام تركيا لعضوية الإتحاد.
- الحصول على الدعم للأهداف الموضحة أعلاه من دول أعضاء رئيسية في الإتحاد مثل فرنسا وألمانيا وايطاليا والمملكة المتحدة.

- ضمان التعاون والتنسيق الكاملين مع اليونان، والتي كانت للتو قد انضمت لعضوية الإتحاد الأوروبي؛ إذ تستطيع اليونان التأثير، إذا لم تكن تستطيع التحكم، بمستقبل عملية توسيع الإتحاد الأوروبي، نظرا لمتطلبات الإجماع بشأن إضافة أي أعضاء جدد. ولو كانت قضية عضوية قبرص قد توقفت بسبب الإخفاق في التوصل إلى تسوية للقضية القبرصية، فما كان لأي من الدول التسعة الأخرى المرشحة لعضوية الإتحاد أن تتوقع حصولها على هذه العضوية. وكما سيجري توضيحه في هذا الجزء من الفصل الخامس، فإن الإستراتيجية القبرصية قد حققت أهدافها كاملة.

كان مهندس تحديد معالم السياسة القبرصية واليونانية وتنسيقها هو نائب وزير خارجية اليونان الراحل يانوس كرانيديوتس (Yannos Kranidiotis)، وهو نفسه من أصل قبرصي.[7] وكان يؤمن إيمانا قويا بالمبادئ السياسية التالية:

- أن مسألة انضمام قبرص للإتحاد الأوروبي هي مسألة منفصلة عن تسوية القضية السياسية.
- من شأن الانضمام لعضوية الإتحاد تشجيع تسوية للقضية من خلال توفير خيارات جديدة لمعالجة القضايا العالقة منذ أمد طويل.
- على اليونان أن ترفع اعتراضها على بروتوكول الإتحاد الأوروبي المالي الخاص بتركيا، إذا ما التزمت تركيا بمسيرة مشروعة لتسوية الخلافات اليونانية التركية.
- وجوب منح تركيا وضع مرشح لعضوية الإتحاد الأوروبي وترافق ذلك مع خارطة طريق واضحة من الواجبات، والتي قد تشتمل على تسوية للمشاكل اليونانية التركية والقضية القبرصية.

وفي إطار سياسة كرانيديوتس هذه، رفعت اليونان اعتراضها على بروتوكول الإتحاد الأوروبي المالي عام 1995. ولاحقا، في 10-11 كانون الأول/ديسمبر عام 1999، وفي هيلسنكي، فتح الإتحاد الأوروبي الطريق لترشيح تركيا، على الرغم من أنه لم يمنح موعدا محددا لبدء مباحثات العضوية. ويأتي هذا التصرف الأخير في إطار خارطة طريق

[7] يانوس كرانيديوتس هو ابن دبلوماسي قبرصي معروف قتل في حادث تحطم طائرة في 13 أيلول 1999.

واضحة كان قد تم رسم خطوطها العريضة مسبقا. أما بشأن قبرص، فقد أكدت قمة الإتحاد الأوروبي في هيلسنكي أحد الأهداف الرئيسية للسياسة القبرصية. ونصت الفقرة 9(ب) من البيان الختامي لرئاسة الإتحاد على ما يلي: "يؤكد المجلس الأوروبي أن تسوية سياسية ستسهل عملية انضمام قبرص للإتحاد الأوروبي، إلا أنه إذا لم يتم التوصل إلى تسوية مع استكمال مفاوضات العضوية فإن قرار المجلس بشأن الانضمام سيجري اتخاذه دون مراعاة الشرط المسبق المشار إليه أعلاه. وسيأخذ المجلس بعين الاعتبار كافة العوامل المتعلقة بهذا الشأن لدى اتخاذ القرار."[8]

على الرغم من أن الجملة الأخيرة في إعلان هيلسنكي كان المقصود فيها تهدئة القلق البريطاني حيال دخول قبرص المقسمة إلى الإتحاد الأوروبي، إلا أن مجلس الإتحاد الأوروبي قد أزاح عمليا العقبة الأساسية التي كانت تعترض انضمام قبرص. إذ أن جمهورية قبرص لن تقع رهينة السياسات التركية حيال قبرص. وشكل هذا ضربة للسياسة البريطانية الأمريكية، والتي، كما سيتم توضيحه لاحقا في هذا الفصل، سعت إلى ربط مسيرة انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي مع تسوية القضية القبرصية ومع طلب قبرص للانضمام لعضوية الإتحاد. واستدعى الأمر تدخل الرئيس كلينتون وتدخل مسؤولين في الإتحاد الأوروبي للحصول على موافقة رئيس وزراء تركيا بولنت أجاويد (Bulent Ecevit) على صيغة هيلسنكي. ولم تكن تركيا سعيدة إزاء القرار السلبي الذي كان قد اتخذ في لوكسمبورغ عام 1997 بشأن ترشيحها لعضوية الإتحاد الأوروبي، ولاحقا، بعد عامين أيضا، لم تكن كذلك مرتاحة، على الرغم من حصولها على وضع مرشح للإتحاد، بسبب وجود شروط ارتبطت بقبرص وبمسألة تسوية الخلافات اليونانية التركية. ويظهر هذا أسلوبا مألوفا تنتهجه تركيا أثناء المفاوضات، فما من دولة أخرى مرشحة لعضوية الإتحاد كان مطلوبا ملاطفتها لقبول سلوك يتلاءم والمعايير الدولية.

كانت الدوافع الاقتصادية هي السبب في ارتباط قبرص مع السوق الأوروبية المشتركة عام 1972. ومع مرور الزمن، احتلت الأهداف السياسية للانضمام لعضوية السوق مكان الصدارة في الإستراتيجية القبرصية. وأصبح الانضمام لعضوية الإتحاد الأوروبي الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية لكافة الحكومات القبرصية، بدءا من أواخر الثمانينات. وثمة أسباب عديدة لهذا الخيار، ومنها: عدم حصول تقدم في المفاوضات بشأن القضية القبرصية، وإخفاق الأمم المتحدة

[8] الجمهورية القبرصية، مكتب الإعلام والصحافة، *الموقف الأوروبي (European Stand)*، ص 123-124.

في تطبيق القرارات الصادرة بالإجماع عن مجلس الأمن بشأن قبرص، إضافة إلى انحياز السياسة الأمريكية البريطانية إلى جانب تركيا. وهكذا اشتملت الأهداف القبرصية السياسية على ما يلي:

- تثبيت وتعزيز الروابط القبرصية مع مؤسسات أوروبا الغربية ومسيراتها وسياساتها. وأصبح هذا هو الهدف الرئيسي في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، إذ حتى ذلك الحين، كانت قبرص أحد قيادات حركة عدم الانحياز، بينما كانت تركيا تتعاون تعاونا وثيقا مع حلف شمال الأطلسي الناتو ومع الولايات المتحدة.
- التأكيد على استقلال وسيادة قبرص وسلامة أراضيها. إذ أن السوق الأوروبية المشتركة، مثلها مثل المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى وبقية الأسرة الدولية، لم تكن تعترف بما يسمى "جمهورية شمال قبرص التركية"، والتي أقيمت عام 1983 تحت رعاية قوات الاحتلال التركية. وعلى الرغم من الاعتراضات التركية،[9] فقد جرى التعامل مع الجمهورية القبرصية على أساس الصيغة التي قامت بموجبها عام 1960، وعلى أساس أنها كيان يتمتع بالسيادة وتعتبر حكومتها السلطة الشرعية الوحيدة في الجزيرة. إضافة لذلك أكد البرلمان الأوروبي، من خلال قرارات متكررة، على تأييده لاستقلال وسيادة قبرص وسلامة أراضيها، كما شجع قضية حقوق الإنسان في الجزيرة وعمل على تعزيزها.
- مضاعفة قوة المقايضة الدولية لقبرص، إذ أن قبرص، ومن خلال التضامن والائتلافات والتحالفات مع الأعضاء الآخرين في الإتحاد الأوروبي، قد تتمكن من مواجهة طموحات تركيا بالهيمنة عليها مواجهة أكثر فاعلية، خصوصا في الوقت الذي تطمح فيه تركيا لأن تصبح عضوا في الإتحاد الأوروبي. وقد تلقت قضية عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي الدعم أساسا من الولايات المتحدة وبريطانيا، وهما الدولتان اللتان كانتا قد دعمتا المطالب التركية عبر الأمم المتحدة ومهمة المساعي الحميدة للأمين العام للمنظمة الدولية.
- التخفيف من التدخل الخارجي وإبطال المحاولات الهادفة إلى فرض تسويات لا تخدم المصالح القبرصية.

[9] زعمت تركيا أنه بموجب اتفاقيات الاستقلال لعام 1960 فلا تستطيع قبرص الانضمام لأية منظمة ما لم تكن تركيا عضوا فيها.

وقد شكل هذا الهدف أولوية ضاغطة بعد عام 1999، في أعقاب المبادرات الأمريكية البريطانية الجديدة التي نجم عنها لاحقا تقديم خمس نسخ معدلة من خطة عنان.

- المساعدة في تسوية القضية القبرصية، إذ أن قانون الإتحاد الأوروبي والميثاق الأوروبي من شأنهما توفير حلول جديدة لقضايا حقوق الإنسان التي كانت قد تسببت في تسميم أجواء المفاوضات حتى ذلك الوقت، وينطبق هذا الأمر أيضا على القضايا المتعلقة بالأمن.
- استكمال الإصلاحات الداخلية المطلوبة، وتطوير توجهات السياسة الخارجية بحيث تتلاءم مع السياسة المشتركة والسياسة الأمنية ومع التعاون السياسي الأوروبي. ولاقى موضوع التغيير في مجالات السياسة الخارجية معارضة أحزاب مثل حزب أكيل، إلا أنه ومنذ الانضمام لعضوية الإتحاد فإن مثل هذه التغييرات على السياسة أصبح من الممكن عقلنتها في إطار إضفاء الصفة الأوروبية على السياسة الخارجية والأمنية القبرصية.

ولم تكن هذه الأهداف السياسية غير واقعية. إذ أن النخبة التي تدير السياسة القبرصية واعية للحدود التي تقف عندها مؤسسات الإتحاد الأوروبي الناشئة، وخصوصا فيما يتعلق في مجالات السياسة الخارجية والأمنية. وظهر هذا الأمر بوضوح عندما جرى مناقشة قضايا التعاون بين الإتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. ففي اجتماع كوبنهاغن في 12 كانون الأول/ديسمبر عام 2002، وافق المجلس الأوروبي على أن اتفاقية "برلين الإضافية" للتعاون الأمني تنطبق فقط على أولئك الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والذين هم إما: أعضاء في حلف شمال الأطلسي الناتو، أو في مجموعة "الشراكة من أجل السلام"، أو أولئك الذين توصلوا إلى اتفاقات أمنية ثنائية مع حلف الناتو. وهذا يستثني قبرص استثناءا واضحا، وذلك لأنه ونتيجة لاعتراضات أمريكية وبريطانية وتركية لا يمكن لقبرص أن تصبح عضوا في حلف شمال الأطلسي ولا في مجموعة "الشراكة من أجل السلام". ومع ذلك، فقد أوضح نفس الإعلان أن كافة أعضاء الإتحاد الأوروبي يشاركون مشاركة فعالة في تحديد وتطبيق سياسات الإتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية.[10] وشكل هذا الأمر عنصرا هاما جدا لقبرص، لأنه

[10] الجمهورية القبرصية، مكتب الإعلام والصحافة، *الموقف الأوروبي* European Stand

كان بمثابة معارضة لمحاولة الأمين العام استثناءها، من خلال خطة عنان الخامسة، من المشاركة في التخطيط لسياسة الإتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية، وأن يفرض عليها أن تلتزم بتقديم دعمها غير المحدود لطموحات تركيا في عضوية الإتحاد الأوروبي بغض النظر عن تلبيتها لمعايير كوبنهاغن.

الرد التركي والأمريكي على طلب قبرص لعضوية الإتحاد الأوروبي

إثر صدور رأي المفوضية الأوروبية، في 30 حزيران/يونيو عام 1993، المؤيد لترشيح قبرص لعضوية الإتحاد الأوروبي، بدأت الولايات المتحدة إعادة تقييم سياستها بشأن الدخول الأوروبي على خط القضية القبرصية؛ فقد أبدى ممثل وزارة الخارجية الأمريكية لدى قبرص السفير نيلسون ليدسكي (Nelson Ledsky) معارضة قوية لأية علاقة أوروبية بهذه القضية، للأسباب التالية:

- عدم احترامه لفاعلية الأسرة الأوروبية في التعاطي مع مشاكل السياسة الخارجية.
- عدم وجود اهتمام من قبل الإتحاد الأوروبي لطموحات تركيا الأوروبية.
- تباين أهداف السياسة الخارجية والأمنية لكل من أوروبا والولايات المتحدة خصوصا بسبب التأثير الفرنسي.
- كون القضية القبرصية تأتي ضمن اختصاص الأمم المتحدة.

وشكلت القضية القبرصية مصدر اهتمام للسياسة الخارجية الأمريكية بسبب وقعها على العلاقات اليونانية التركية وتأثيرها على تماسك وفعالية حلف الناتو. وكان مهندس التوجه الأمريكي الجديد بشأن قبرص السفير ريتشارد هولبروك (Richard Holbrooke)، إذ تحت تأثيره، وخلال فترة الرئاسة الثانية للرئيس كلينتون، أيدت الولايات المتحدة عضوية قبرص في الإتحاد الأوروبي؛ إلا أن الدوافع الأمريكية لم تكن خالصة. إذ من خلال هذا التغيير في السياسة، سعت واشنطن إلى "ضرب عصفورين بحجر واحد". إذ أن تأييد قضية قبرص بشأن الانضمام للإتحاد الأوروبي قد يتحول إلى مصدر جديد للتأثير على قبرص، إضافة إلى أنه من خلال ربط الانضمام للإتحاد مع تسوية القضية القبرصية لا تستطيع قبرص، والحالة هذه، رفض المشاركة في مباحثات ترعاها الأمم المتحدة والولايات المتحدة، كما يمكن ممارسة

الضغط عليها لإظهار مرونة ونوايا حسنة تجاه الاقتراحات المقدمة من كل من الأمم المتحدة والولايات المتحدة لتسوية القضية القبرصية. وهكذا ما لم تقدم قبرص التنازل الذي تطالب فيه تركيا، فإنها ستكون متهمة بالتصلب وبأنها تخرب آفاق انضمامها لعضوية الإتحاد الأوروبي.

في الوقت ذاته، يمكن للولايات المتحدة أن تقوي علاقاتها مع تركيا من خلال كونها المدافع الأول عن مسألة انضمامها للإتحاد الأوروبي، وكونها الجهة التي تمارس الضغط لصالح تركيا على أعضاء الإتحاد الأوروبي، وأنها تصر على إحراز تقدم بصورة متوازنة على طلبات تركيا وقبرص معا. إنه لأمر يدعو للسخرية، ذلك أن الولايات المتحدة، التي ليست عضوا في الإتحاد الأوروبي، تمارس ضغطا شديدا لصالح مرشح محتمل لعضوية الإتحاد. وهكذا تستمد واشنطن كل الفوائد السياسية الناجمة عن دفاعها عن قضية انقره دون أن تتحمل أية أعباء سياسية أو قانونية أو اقتصادية قد تنجم عن عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي.

ساعد الربط بين تسوية القضية القبرصية مع انضمام قبرص للإتحاد الأوروبي على تسهيل قضية تركيا في أوروبا، وذلك بإزاحة القضية القبرصية باعتبارها عقبة على طريق طموحاتها الأوروبية. إذ أن واشنطن كانت تدرك بوضوح أنه إذا لم تسوى القضية القبرصية فسيكون من الصعب على تركيا إحراز أي تقدم في مسألتها الأوروبية. فبدلا من ممارسة الضغط على تركيا كان من الأسهل السعي للحصول على تنازلات من القبارصة اليونانيين من أجل الوصول إلى التسوية. وشاطر الفارو دي سوتو كبير مفاوضي الأمم المتحدة وممثل الأمين العام آراء واشنطن أثناء المباحثات الحاسمة في الفترة ما بين الأعوام 1999-2004. وبالتالي، عمل كل من دي سوتو والسفير توم ويستون واللورد ديفيد هني على تنسيق أساليبهم وأهدافهم وذلك بهدف واضح هو تأمين المصادقة على خطة الأمم المتحدة الشاملة بكل ما تحتويه من انحرافات عن القانون الأوروبي قبيل انضمام قبرص إلى الإتحاد الأوروبي. ووصل ضغط واشنطن لصالح تركيا ذروته أثناء اجتماع مجلس الإتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر 2002 في كوبنهاغن. وقد شعر حتى أصدقاء واشنطن بالانزعاج نتيجة أساليب واشنطن المستبدة في ممارسة الضغط. واستمرت الولايات المتحدة في سياستها المؤيدة لتركيا وبدعم من دي سوتو حيث جرى تضمين النسخ المختلفة لخطة عنان بنودا تلزم قبرص تقديم دعم لا محدود لطموحات تركيا في عضوية الإتحاد الأوروبي، بغض النظر عما إذا كانت تركيا قد عملت على تلبية المعايير الخاصة بعضوية الإتحاد أم لا.

وكانت مسألة شراء جمهورية قبرص ونشرها أنظمة الصواريخ الدفاعية الروسية المضادة للطائرات من طراز أس-300 عامي 1997 و 1998، وهي سنوات حاسمة لقضية قبرص في الاتحاد الأوروبي، قد وفرت وسائل ضغط غير متوقعة في يد الولايات المتحدة. حيث اعترضت واشنطن وأنقره بشدة، وكل له أسبابه الخاصة، على القرارات القبرصية بشأن أنظمة الصواريخ هذه. وسعت واشنطن للحصول على مساعدة دول تتمتع بالنفوذ، من بين أعضاء دول الإتحاد الأوروبي، لوقف امتلاك ونشر أنظمة الأسلحة الدفاعية هذه، معتمدة في ذلك على إمكانية حالة عدم الاستقرار التي قد تنشأ عن نشرها في المنطقة وأثرها السلبي المحتمل على أي تقدم يمكن إحرازه لتسوية القضية القبرصية. وأثمرت هذه الضغوط المجتمعة بالحصول على النتائج المرجوة، حيث جرى إرسال أنظمة الصواريخ المضادة للطائرات من طراز أس-300 إلى اليونان لتخزينها هناك. ولم يكن في مقدور قبرص المجازفة بمسألة ترشيحها لعضوية الإتحاد الأوروبي أو تخريبها، سواء كان ذلك من خلال حادث مع تركيا، أو من خلال فشل المباحثات، الذي يمكن أن يعزى للقرار الخاص بصفقة الصواريخ المذكورة.

سعت تركيا والقيادة القبرصية التركية لوقف طلب قبرص الخاص بالانضمام للإتحاد الأوروبي، واعتمد كلاهما على خليط من المقولات السياسية والقانونية لتحقيق هذا الهدف. على الجبهة السياسية، طالبت تركيا وقيادة القبارصة الأتراك، بداية، أن تعمل قبرص على سحب طلبها المتعلق بالانضمام للإتحاد الأوروبي، وذلك من أجل إحراز تقدم في المباحثات التي تجرى تحت رعاية الأمم المتحدة. وعندما بدى أن مثل هذه الأساليب لن تكون ذات صدى، انتقلوا إلى مقولة مفادها أن قبرص الموحدة هي فقط التي يمكنها أن تحصل على عضوية الإتحاد الأوروبي، وهذا الأمر أيضا يعتمد كليا على مسألة قبول عضوية تركيا بصورة متزامنة مع عضوية قبرص. ومن أجل تبرير المقولة الأخيرة، لجأت تركيا إلى تفسيرها القانوني الخاص لاتفاقيات الاستقلال لعام 1959، وأصرت على القول أن قبرص لا يمكنها أن تكون عضوا في أية منظمة دولية لا تضم تركيا بين أعضاءها. إلا أن الممارسة الدولية، ومنذ عام 1960، أثبتت مغالطة هذه المقولة.

لم يلبي القرار الصادر عن اجتماع المجلس الأوروبي في لوكسمبورغ، في الفترة بين 12-13 كانون الأول/ديسمبر 1997، توقعات تركيا بشأن عضويتها في الإتحاد الأوروبي. إلا أن المجلس أقر بالفوائد الناجمة عن انضمام كلا الطائفتين القبرصيتين ومساعدة ذلك في خلق "السلام المدني والمصالحة". وحث المجلس الحكومة القبرصية لإشراك ممثلين عن

الطائفة القبرصية التركية ضمن الوفد المشارك في عملية المفاوضات الخاصة بانضمام قبرص إلى الإتحاد الأوروبي. وفي الثاني عشر من آذار/مارس عام 1998، وجه الرئيس غلافكوس كليريدس دعوة للقيادة القبرصية التركية لتسمية ممثلين عنها لإشراكهم كأعضاء كاملي العضوية ضمن الوفد القبرصي الذي يقوم بالتفاوض حول مسألة انضمام قبرص إلى الإتحاد الأوروبي. وشكلت هذه الدعوة إجراءا هاما على صعيد بناء الثقة من جانب الحكومة القبرصية. لكن القيادة القبرصية التركية رفضت هذا العرض قائلة أن على الإتحاد الأوروبي توفير مفاوضات منفصلة مع النظام غير الشرعي في المناطق المحتلة. وكانت تلك محاولة مكشوفة من قبل القبارصة الأتراك لنسف سياسة الإتحاد الأوروبي التي لا تعترف بما يسمى الدولة القبرصية التركية. كما يشير هذا الموقف إلى رغبة نظام الاحتلال لإلحاق المصالح القبرصية التركية بالأهداف السياسية التركية. رحب الإتحاد الأوروبي بالمبادرة القبرصية، وتمسك بشدة بموقفه الذي يفيد أن قبرص تتحدث بصوت واحد، وأن هذا الصوت هو صوت الحكومة الشرعية لجمهورية قبرص.

وجدت حرب الأعصاب، التي تشنها واشنطن وأنقره، تكثيفا لها، عندما قرر الإتحاد الأوروبي أن بمقدور قبرص أن تصبح عضوا في الإتحاد الأوروبي سواء تم التوصل إلى تسوية للقضية القبرصية أو لم يتحقق ذلك. وذهبت مزاعم أنقره إلى حد القول أن انضمام قبرص إلى الإتحاد الأوروبي يرقى إلى درجة توحيدها مع اليونان، التي كانت آنذاك عضوا في الإتحاد الأوروبي. هذه المقولة الهزيلة، إلى حد ما، ارتكزت على مسيرة الاندماج الأوروبي الناشئة. وعلى الرغم من أن هذه المقولة لا أساس لها، إلا أنها استخدمت من أجل تسويغ التهديد بدمج المناطق المحتلة من قبرص مع تركيا. وصدرت تحذيرات واضحة من الإتحاد الأوروبي لتركيا بشأن المغالطات التي تضمنتها المقولة التركية، وأفادت هذه التحذيرات أن مسألة ضم أراضي لدولة منتظر أن تصبح عضوا في الإتحاد الأوروبي إلى تركيا من شأنها أن تضع نهاية للطلب التركي ولا تؤدي إلى النتائج المرجوة. إلا أن التهديدات التركية لم تتجسد أبدا.

وحذرت واشنطن بدورها من خطر النزاع في قبرص، أو في بحر إيجه، أو كلاهما معا، إذا ما تم قبول قبرص لدخول الإتحاد بينما لم تحصل تركيا على هذه الموافقة. ولم يتجسد هذا التهديد أيضا، إذ أن أية محاولة من قبل تركيا لاستخدام القوة في المنطقة من شأنها أن تضع حدا لإمكانية انضمامها إلى الإتحاد الأوروبي. وهكذا كان تهديدا فارغا، أثبت أنه لا يأتي إلا بنتائج عكسية. إذ أن أي امرئ لديه فكرة عن قلق واشنطن حيال الأوضاع المتدهورة في

الشرق الأوسط يعرف جيدا أن الولايات المتحدة لن تسمح بحدوث مصدر جديد لعدم الاستقرار في منطقة غير مستقرة أصلا. وبدى أن كلا الحالتين ما هما إلا تهديدات فارغة وأساليب للتخويف ولا تعمل على تغيير سياسة الإتحاد الأوروبي بشأن قبرص.

التحديات والدروس المستفادة

تناولت الأجزاء السابقة، من هذا الفصل، بحث العديد من القضايا والعقبات التي اعترضت طلب الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي المقدم من دولة أوروبية صغيرة مجزأة. وفي هذا الجزء من الفصل الخامس سيجري تحديد قضايا أخرى إضافية ناجمة عن الطلب القبرصي.

كما هو الحال في كافة مفاوضات العضوية، ثمة مشاكل تنظيمية وأخرى تتعلق بالتنسيق السياسي. فكان على الفريق الفني الذي أجرى المفاوضات مع المفوضية، وعلى الفرق الدبلوماسية التي عملت على تقديم وتعزيز الطلب القبرصي في الإتحاد الأوروبي وفي الولايات المتحدة، معالجة كافة القضايا والعقبات.[11] تولى رئيس الجمهورية السابق جورج فاسيليو (George Vassiliou) المسؤولية عن مفاوضات العضوية، وعمل في وقت مبكر على معالجة قضايا التنسيق السياسي بين مختلف المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالمفاوضات، وتمتع بالصلاحيات الضرورية ليعمل على تجاوز عقبات الروتين الحكومي. واستمد صلاحياته من شروط تعيينه ومن الأولوية التي أعطيت لمسألة العضوية من حكومتي الرؤساء غلافكوس كليريدس وتاسوس بابادوبولوس. وتمثل التحدي الفني الآخر في توفير العدد الكافي من المختصين القبارصة في مختلف أوجه القانون المحلي والأوروبي، إذ كان على هؤلاء المختصين تحضير الردود القبرصية على كافة فصول مفاوضات الانضمام إلى الإتحاد. وعلى الرغم من توفر نسبة عالية من المواطنين القبارصة الذين يحملون شهادات عالية من الذين يتمتعون بتدريب مهني، إلا أن قبرص تبقى جزيرة صغيرة ذات قاعدة سكانية صغيرة. ومن شأن النجاح الذي حققته الفرق الفنية المفاوضة، وكذلك نجاح التنسيق السياسي بقيادة فاسيليو، أن يشكل موضوعا للدراسة تستفيد منها الدول التي تتقدم بطلب العضوية في المستقبل.

واشتمل التحدي، الذي واجه الدبلوماسيين القبارصة في واشنطن وفي العواصم الأوروبية الكبرى، التغلب على المشكلة الماثلة في عدم وجود اهتمام بمسألة

[11] Stefanou, ed., *Cyprus and the EU.*

توسيع الإتحاد الأوروبي باتجاه المتوسط. وفي مرحلة لاحقة اشتمل التحدي الدبلوماسي على التعريف بفوائد الانضمام التي قد تعود على مسألة تسوية القضية القبرصية، واشتملت هذه التحديات أيضا على التغلب على الضغوطات من أجل التسوية قبل انضمام قبرص إلى الإتحاد الأوروبي. وقد سيطرت القضية الأخيرة على خلفية النشاط الدبلوماسي منذ الوقت الذي تقدمت فيه قبرص بطلب العضوية وحتى الأول من أيار/مايو عام 2004.

وجرى مبكرا، في هذا الفصل، التوضيح أن قبرص كان بإمكانها الاعتماد على مساعدة اليونان في مسيرة الانضمام، وكان هذا صحيحا إلى درجة معينة، لأن سمعة اليونان في أوساط الإتحاد الأوروبي لم تكن على أفضل حالاتها. إذ خلال فترة التسعينات المضطربة كانت اليونان متورطة في النزاع حول مسألة تسمية جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة (FYROM)، وهو النزاع الذي نشب إثر انقسام يوغسلافيا، أضف إلى ذلك المشاكل اليونانية التركية القائمة. وتعود هذه المشاكل إلى عام 1973 عندما حاولت تركيا، من طرف واحد، العمل على تغيير الوضع القائم في بحر إيجة، وإثر قيامها لاحقا بغزو قبرص عام 1974. وتميزت التسعينات في أنها شهدت تدهورا مستمرا للعلاقات اليونانية التركية، حيث وصل هذا التدهور إلى حد بلوغ الأزمة إثر نشوب أزمة جزيرة ايميا (Imia) عام 1996، وإثر اعتقال الزعيم الكردي عبدالله أوجلان في آذار/مارس عام 1998.[12] وهكذا كان الإتحاد الأوروبي ينظر إلى اليونان في التسعينات على أنها "جزء من المشكلة وليست جزءا من الحل" فيما يتعلق بقضايا هي موضع اهتمام الإتحاد الأوروبي.

سار هذا المنحى في الاتجاه المعاكس في نهاية عقد التسعينات، إذ ساهم حدثان في خلق موقف أوروبي أكثر ايجابية حيال اليونان. الأول منها كان تحسين وضع الاقتصاد اليوناني والإدارة العامة ووضعهما على الطريق السليم، وهي المهمة التي تحمل أعباء أداءها كوستاس سيميتس (Costas Simitis)، وهو رجل ذو خبرة فنية تلقى تعليمه وتدريبه في ألمانيا وأصبح رئيسا

[12] تعود أزمة ايميا إلى مزاعم تركية بشأن حقها في بعض الجزر الصغيرة غير المأهولة في بحر إيجة. في أواخر عام 1995 وأوائل عام 1996 كاد حادث محاولة إنقاذ سفينة شحن تركية عالقة في المنطقة أن يصل إلى حد المواجهة بين البلدين، إلا أن التدخل الأمريكي حال دون تطور النزاع إلى مواجهة عسكرية. أما حادث أوجلان عام 1998 فله علاقة بالعملية المشتركة بين المخابرات المركزية الأمريكية والمخابرات التركية التي أدت إلى اعتقال أوجلان ، وكانت اليونان قد اتهمت بمساعدة أوجلان على الفرار من السلطات التركية.

لوزراء اليونان عام 1996. وبدأت نتائج عمله تؤتي ثمارها مع حلول عام 1998، عندما انضمت اليونان إلى الوحدة النقدية الأوروبية. وتمثل الحدث الثاني في تعيين جورج باباندريو (George Papandreou) كوزير لخارجية اليونان وذلك في أعقاب مشكلة أوجلان. وغدا كل من سيميتس وباباندريو مهندسي سياسة الانفراج اليونانية التركية، والتي كان من المتوقع أن لا تقتصر آثارها الايجابية على الخلافات اليونانية التركية فقط، وإنما تتعداها لتطال القضية القبرصية أيضا. وبناء على ذلك، أصبح التحدي الذي على الدبلوماسية القبرصية مواجهته ماثل في كيفية الاستفادة من تجربة اليونان وتأثيرها داخل الإتحاد الأوروبي دون المس بسلامة واستقلالية الطلب القبرصي لعضوية الإتحاد. إذ كان من الضروري تعزيز شأن الطلب القبرصي على قاعدة مزاياه الخاصة دون خلق الانطباع أنه سيصبح مشكلة إضافية على جدول أعمال الإتحاد الأوروبي كانت اليونان قد وضعتها على هذا الجدول.

ولدى إلقاء نظرة على عمل الدبلوماسية القبرصية في دعم مسألة الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، ثمة سؤال لا بد من الإجابة عليه: هل أعطى كبار المسؤولين القبارصة وعودا قبيل انضمام قبرص لعضوية الإتحاد ولم تفي الحكومة القبرصية بهذه الوعود؟ إن هذا لسؤال مهم بالنظر إلى المزاعم التي أطلقها مسؤولون أمريكيون ومسؤولون في الإتحاد الأوروبي في أعقاب نتائج الاستفتاء السلبية على خطة عنان الخامسة في 24 نيسان/ابريل عام 2004. الرئيسان كليريدس (1993-2003) وبابادوبولوس 2003 الذي ما زال رئيسا حتى الوقت الراهن أثناء كتابة هذه السطور) ينفيان بوضوح مثل هذا السيناريو. إذ جهد كافة الرؤساء القبارصة وباستمرار على إظهار التعاون مع مهمة المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة، وقبلوا الخطط الثلاثة الأولى التي قدمها كوفي عنان في الفترة بين العامين 2002-2003 كأساس للمفاوضات، على الرغم من التنازلات الكثيرة التي تضمنتها تلك الخطط؛ هذا إضافة إلى ذلك، لم تتجاوب تركيا أبدا، ولا القبارصة الأتراك، في مسألة "الأخذ والعطاء" المطلوبة في أية مفاوضات صادقة، وبدلا من ذلك رفضت تركيا ورفض القبارصة الأتراك النسخ الثلاثة الأولى لخطة عنان. فما من رئيس قبرصي قد يعطي وعدا كاذبا للتوقيع والمصادقة على عضوية بلده في الإتحاد الأوروبي. وحتى في حالة تقديم هكذا وعد كان الأمين العام قد طلب طرح خطته على الاستفتاءات المنفصلة والمتزامنة من قبل الطائفتين. وما من أحد بمقدوره أن يضمن نتيجة ايجابية لاستفتاء

القبارصة اليونانيين ولا حتى مصادقة الرئيس على مثل هذه الخطة. وبغض النظر عن تأثير الأحزاب السياسية في قبرص فإن الجمهور القبرصي اليوناني معروف بميله إلى التفكير المستقل. وهذا يوضح بالضبط كيف رفض 76% من المقترعين من القبارصة اليونانيين خطة عنان الخامسة. وينتمي هؤلاء المقترعين الذين رفضوا الخطة إلى كافة الأطياف السياسية، على الرغم من أن القيادات السياسية كانت إما مع الخطة وإما مترددة بشأنها. وقبل أسبوع من إلقاء الرئيس بابادوبولوس لخطابه في مطلع نيسان/ابريل 2004، والذي حث فيه على التصويت "بلا" في الاستفتاء، كانت استطلاعات الرأي العام تشير إلى أن نسبة 70% على الأقل من القبارصة اليونانيين سيصوتون سلبا في الاستفتاء. فما من سياسي قبرصي محنك يمكن له أن يعطي وعودا لا يستطيع الإيفاء بها. والمزاعم التي رددها المفوض الأوروبي السابق لشؤون التوسيع السيد غينتر فيرهويغن (Gunther Verheugen)، وتلك التي كررها وزير خارجية بريطانيا جاك سترو (Jack Straw) في أعقاب الاستفتاء، والقائلة أن المسؤولين في الإتحاد الأوروبي قد "خدعوا" من قبل الرئيس بابادوبولوس، ما هي إلا تعبير عن الغضب الناجم عن نتيجة الاستفتاء. وتظهر هذه المزاعم أن منتقدي القبارصة ما كانوا يفهمون الثقافة أو المجتمع القبرصي اليوناني ولا سلوكه السياسي. إذ أن مسألة تقديم الوعد بالتفاوض بنوايا حسنة لتحقيق التسوية أمر مختلف عن قبول تسوية يقدمها الأمين العام.

ثمة مؤشر آخر على تفاوض القبارصة اليونانيين بنوايا حسنة، وهو الدعوة التي وجهت في 12 آذار/مارس عام 1998 إلى القبارصة الأتراك للانضمام إلى الفريق القبرصي المفاوض مع الإتحاد الأوروبي. وجرى توجيه الدعوة إلى القبارصة الأتراك بصفتهم أعضاء يتمتعون بكامل العضوية في الفريق المفاوض، ولم يكن مطلوبا منهم المشاركة كأعضاء في الحكومة القبرصية. ما من دول كثيرة قد تقدم على مثل هذه المخاطرة، لخلق نوايا حسنة بين الطائفتين ولتشجيع القبارصة الأتراك على اقتسام المنافع المترتبة العائدة من الانضمام للإتحاد الأوروبي. أما تركيا فقد أخضعت المنافع الاقتصادية والاجتماعية، التي يمكن أن يستمدها القبارصة الأتراك من عضوية قبرص في الإتحاد الأوروبي، إلى عملية بحث عقيمة لرفع مستوى المكانة السياسية لنظام لا يحظى بالاعتراف كانت قد أقامته هي في المناطق المحتلة. حتى أثناء كتابة هذه السطور، كانت تركيا ما زالت تصر على وجوب قيام "السلطات " القبرصية التركية بالتفاوض بصورة منفصلة مع الإتحاد الأوروبي. وأما رزمة المساعدات، التي تم

التوصل إلى اتفاق بشأنها في 7 تموز/يوليو عام 2004 بين حكومة جمهورية قبرص ومفوضية الإتحاد الأوروبي لصالح القبارصة الأتراك، لم ينتفع منها القبارصة الأتراك. واشتملت رزمة المساعدات للقبارصة الأتراك على مبلغ 259 مليون يورو، لفترة تغطي عامين من عام 2004 حتى عام 2006، هذا إضافة إلى بنود خاصة بالتجارة وتصدير منتجات المناطق المحتلة من قبرص إلى الإتحاد الأوروبي؛ واشتملت أيضا على حركة البضائع والخدمات في الاتجاهين عبر خط وقف إطلاق النار. وكان المقصود بهذه الترتيبات المساهمة في تنمية اقتصاد الطائفة القبرصية التركية والتغلب على المزاعم التي تردد حول "العزل الاقتصادي" للقبارصة الأتراك، وقد جرى تفحص هذه النقطة في موضع سابق.

ومع نهاية عام 2005، أعيد إلى خزينة الإتحاد الأوروبي مبلغ 120 مليون يورو، وهي قيمة مساعدات الإتحاد للقبارصة الأتراك الواردة في الرزمة المخصصة لذلك العام، بسبب الخلافات بشأن التجارة القبرصية التركية. حيث سعت القيادة القبرصية التركية، إلى جانب تركيا، وبدعم من بريطانيا والولايات المتحدة، لربط بنود برنامج المساعدات والتجارة مع الإتحاد الأوروبي مع مسألة فتح الموانئ والمطارات في المنطقة المحتلة. كما حاول هؤلاء إضفاء الصلاحية على بنود التجارة المقترحة بموجب المادة 133 من معاهدة الإتحاد الأوروبي التي تغطي التجارة مع دول ثالثة. وتطبيق المادة 133، كان من شأنه الإستجابة للسيناريو، الذي جرى استعراض خطوطه العريضة في موضع سابق من هذا الكتاب ،المتعلق بالحصول على اعتراف بالأمر الواقع في المناطق المحتلة، من خلال معاملة تلك المناطق على أنها منطقة "مستقلة ذاتيا في إطار الإتحاد الأوروبي". وكان قرار لجنة الممثلين الدائمين لدول الإتحاد، الصادر في 24 شباط/فبراير 2006، قد أوضح أن هذه المادة لا تنطبق على هذه الحالة، نظرا لأنه بموجب البروتوكول العاشر الخاص بانضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي فإن الجمهورية القبرصية، وكما أنشئت عام 1960، هي التي انضمت إلى الإتحاد الأوروبي. وأما مسألة تطبيق القوانين والأنظمة المسيرة لسياسة الإتحاد في المناطق المحتلة فهي مسألة معلقة حتى يتم تسوية القضية القبرصية. ويمكن فقط إبطال مفعول هذا التعليق من خلال قرار يصدر بالإجماع عن المجلس الأوروبي حيث جمهورية قبرص عضو في هذا المجلس.

طرح انضمام قبرص للإتحاد الأوروبي تحديين آخرين، وكلاهما لا ينحصران في قبرص ويتطلبان عملا مشتركا تؤديه حكومة جمهورية قبرص ومؤسسات الإتحاد الأوروبي. أولاهما،

يتطلب فهما من الجمهور القبرصي ومختلف المسؤولين للفوائد وللواجبات وللمسؤوليات التي تتضمنها عضوية الإتحاد الأوروبي. فالانتماء لهيئة معقدة تمر في عملية اندماج اقتصادي وسياسي لها آثارها الجدية على مجالات السيادة والهوية والسياسة، وهي أمور كانت جميعها في الماضي من اختصاص الشأن الوطني. ويجري التعاطي مع العديد من هذه القضايا، الآن، من خلال نشاطات مشتركة وبناء التحالفات في البرلمان الأوروبي ومؤسسات الإتحاد الأخرى. وتتطلب عملية الاندماج حوارا جادا بين مؤسسات الإتحاد الأوروبي وبين جمهور كل دولة عضو في الاتحاد. وظهرت خيبة الجمهور إزاء بروكسيل، (مقر الإتحاد)، واضحة من خلال نتائج الاستفتاءات في فرنسا وهولندا على الدستور الأوروبي. وفي حالة قبرص، فالفجوة القائمة بين فهم الجمهور لمؤسسات الإتحاد الأوروبي وبين الإجراءات قد جرى توسيعها، من خلال التأكيد الذي كان قد أعطي مبكرا بشأن الفوائد السياسية لعضوية الإتحاد وأثرها في تسوية القضية القبرصية. ويزداد وعي الجمهور وصانعي السياسة هذه الأيام لمسألة التعقيدات الخاصة ببناء التحالفات "والصفقات المتبادلة" الضرورية للتعاطي جماعيا مع قضايا تتراوح بين البطالة إلى البيئة وغيرها من القضايا، وهي مسائل تتخطى بعيدا مسألة تسوية القضية القبرصية.

أما التحدي الثاني، الذي يواجه قبرص وكافة أعضاء الإتحاد الأوروبي الآخرين، يتعلق باستمرار التعديل الجاري على القانون الأوروبي ومسألة تطبيق السياسات والالتزامات التي تم التعهد بها إلى جانب اتفاقيات العضوية، وعلى الالتزامات اللاحقة بموجب المعاهدة. وهذا يشكل عملية مستمرة لا يمكن وضعها جانبا حالما تحقق هدف الانضمام. فالتبني الناجح هو الاختبار الأقصى للعضوية لأي عضو في الإتحاد الأوروبي يطمح أن يكون مساهما فاعلا في عملية الاندماج الأوروبية.

الردود القبرصية التركية على انضمام قبرص للإتحاد الأوروبي

رسم هذا الفصل الخطوط العريضة لردود تركيا وقيادة القبارصة الأتراك خلال الفترة التي سبقت انضمام جمهورية قبرص للإتحاد الأوروبي إثر تقديمها لطلب عضوية الإتحاد. وفشلت تركيا وكذلك القبارصة الأتراك في منع انضمام قبرص للإتحاد الأوروبي، وفي ربط مسألة الانضمام مع تسوية القضية القبرصية ومع طموحات تركيا الأوروبية. وبرفض القبارصة الأتراك لدعوة الحكومة القبرصية

للالتحاق بالفريق المفاوض مع الإتحاد الأوروبي، جعلوا من أنفسهم مجرد متفرجين على مشهد ظهور إتحاد أوروبي مؤلف من خمس وعشرين دولة [لاحقا سبع وعشرين دولة بعد انضمام بلغاريا ورومانيا لعضوية الإتحاد] وقد تركوا أنفسهم خارج إطاره. هذه التطورات، إضافة إلى تشجيع قوى أجنبية، نجم عنها ما يلي:

- شجعت اندلاع مظاهرات للقبارصة الأتراك، في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير من عام 2003، والتي أدت بدورها إلى استبدال الزعيم القبرصي التركي رؤوف دنكتاش بالزعيم الجديد محمد علي طلعت.
- ساهمت في الرفع الجزئي للقيود المفروضة على حركة الأفراد والبضائع عبر خط وقف إطلاق النار، وهي القيود التي كانت قوات الاحتلال قد فرضتها منذ عام 1974.
- أثرت على نتائج تصويت القبارصة الأتراك وكذلك المستوطنين الأتراك في الاستفتاء على خطة عنان الخامسة.

أما رد القبارصة الأتراك منذ انضمام جمهورية قبرص إلى الإتحاد الأوروبي فقد تضمن ما يلي:

- خليط من العقلانية السياسية.
- تكرار نفس مواقفهم السياسية بشأن القضية القبرصية.
- الاعتماد على مغالطات تاريخية.
- محاولات جديدة لرفع مستوى مكانة النظام في المناطق المحتلة.[13]

ويواصل الزعيم القبرصي التركي الجديد محمد علي طلعت تحديه لشرعية حكومة الجمهورية القبرصية ولمشروعية توقيعها على معاهدة الانضمام عام 2003. ويتجاوز إنكار طلعت هذا الحقيقة القائمة والماثلة في أن الإتحاد الأوروبي مثله مثل بقية المجتمع الدولي، باستثناء تركيا، يعترف بجمهورية قبرص ،التي تأسست عام 1960، وبصفتها الجهة الوحيدة المعترف بها بموجب القانون الدولي. ويواصل طلعت طرح رواية خيالية تقول أن "الإدارة

[13] انظر ملخص تعليقات طلعت أثناء محاضرة له في معهد بروكينغز في واشنطن العاصمة، 26 تشرين أول عام 2005، ومقالة بعنوان "التوقعات القبرصية التركية من الإتحاد الأوروبي" منشورة في *فصلية السياسة التركية* (عدد الخريف 2005، متاحة على شبكة المعلومات الالكترونية.

القبرصية اليونانية" ليست السلطة الوحيدة الحاكمة في الجزيرة. ومن خلال استعارته لصفحة من كتاب السياسات التركية، يدافع طلعت عن عدم رغبة واستعداد تركيا الاعتراف بجمهورية قبرص، كما يتطلب ذلك الإتحاد الأوروبي، كما يعارض سياسة الإتحاد الأوروبي التي تربط بين حصول تقدم على تسوية القضية القبرصية مع طلب تركيا للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي. ويبدو أن الزعيم القبرصي التركي غافل عن الشروط التي ربطها الإتحاد الأوروبي مع قرار بدء مفاوضات عضوية الإتحاد الأوروبي مع تركيا. وبدلا من ذلك يوجه طلعت الاتهام للإتحاد الأوروبي على أنه:

- منحاز جزئيا نحو القبارصة اليونانيين؛
- أخفق في فهم التغييرات التي حدثت في تركيا بانتخاب أوردوغان؛
- أخفق في تقدير مغزى بروز قيادة جديدة للطائفة القبرصية التركية؛
- أخفق في تقدير مغزى قبول القبارصة الأتراك لخطة عنان الخامسة في استفتاء عام 2004؛
- أخفق في ربط تسوية القضية القبرصية مع انضمام قبرص لعضوية الإتحاد الأوروبي. وفي لحظة من فقدان الذاكرة يعمد طلعت أيضا إلى اتهام الإتحاد الأوروبي بأنه قبل بين صفوفه دولة مقسمة وذلك لأول مرة في التاريخ. ويبدو أن مثال ألمانيا كان خارجا عن نطاق رادار طلعت.

وبعد اتهام الإتحاد الأوروبي في كل هذه الإخفاقات، يطالب طلعت الإتحاد الأوروبي الإيفاء بوعده "بإنهاء العزلة التي يقع تحت وطأتها القبارصة الأتراك"، وذلك من خلال التجارة والمساعدات المباشرة، ومن خلال فتح الموانئ والمطارات رسميا تحت السيطرة القبرصية التركية. والهدف الواضح من هذا المطلب هو الحصول على اعتراف بالأمر الواقع القائم في المناطق المحتلة، وعلى الموافقة الضمنية للإتحاد الأوروبي على الموقف التركي القائل بوجود دولتين في الجزيرة. وتظهر هذه المواقف مدى ابتعاد القبارصة الأتراك، ومعهم تركيا، عن حقائق القضية القبرصية وسياسة الإتحاد الأوروبي. ويعتقد القبارصة الأتراك أن الإتحاد الأوروبي سيشعر في نهاية المطاف بالتعب إزاء الطريق المسدود الذي وصلت إليه القضية القبرصية، وعندئذ سيعود ليقبل بالمواقف القبرصية التركية من أجل إغلاق كتاب قبرص. وعلى ضوء النقاش الذي أجريناه في هذا الكتاب فإن هذا الأمر بعيد الاحتمال.

تناول هذا الكتاب، للتو، بحث الحل الأوروبي للقضية القبرصية. ومثل هذا الحل سيعود بالفائدة على كافة القبارصة، لأنه سيكون متماثلا مع المعايير الواردة في القانون والميثاق الأوروبي. وفكرة هذا الحل من الممكن أن تنجح، إذا ما استفاد أولئك الذين لهم تأثير على مسيرة التسوية من الفرص المتاحة لتسوية عادلة وقابلة للتطبيق، وهي الفرصة التي نشأت عن انضمام قبرص إلى الإتحاد الأوروبي. لكنه مع الأسف، فإن بلدانا مثل الولايات المتحدة وبريطانيا تستمر في الاعتماد على سياسات فاشلة جرى تحليلها في هذا الفصل على وجه الخصوص وفي الكتاب عموما.

الفصل السادس
نظرة إلى الوراء

تناول الفصل الأول من هذا الكتاب فحص القوى المكونة للثقافة السياسية وللتطور السياسي لمرحلة ما بعد الاستقلال في قبرص. وسيلقي هذا الفصل الضوء على القضايا التالية:

1- تأسيس الجمهورية القبرصية والتحديات التي تواجه تطورها الدستوري؛
2- الأسباب التي أدت إلى انهيار النظام السياسي الذي فرض على قبرص كشرط لاستقلالها؛
3- محاولات تسوية المشاكل الناجمة عن تطبيق اتفاقيات الاستقلال؛
4- تهديدات تركيا لاستقلال وسلامة أراضي وسيادة الجمهورية القبرصية، التي بلغت ذروتها في الغزو التركي عام 1974؛
5- الآثار التي خلفها الغزو التركي على المناحي السياسية والإنسانية والقانونية والاقتصادية؛
6- كيف أثرت مصالح قوى من خارج قبرص على عملية البحث عن حل عادل وعملي وقابل للتطبيق للقضية القبرصية.

خلفية تاريخية موجزة

كانت قبرص جزءا من الإمبراطورية البيزنطية، واحتل الملك ريتشارد الأول "قلب الأسد" ملك بريطانيا قبرص عام 1191. وخلال العصور الوسطى، وحتى عام 1570، خضعت قبرص لحكم الفرنجة والبندقية. وأوضح الفصل التمهيدي كيف استهل الغزو العثماني للجزيرة عام 1570-1571 فصلا جديدا في التاريخ الطويل لقبرص. وسلم العثمانيون الأتراك قبرص إلى البريطانيين عام 1878؛ وكان لبريطانيا مصالح اقتصادية وإستراتيجية في منطقة شرقي حوض البحر الأبيض المتوسط وفي الشرق الأوسط، إذ كانت بحاجة إلى تأمين مداخل قناة السويس، كما أرادت احتواء المخططات الإمبريالية الروسية في المضايق وفي شرقي حوض البحر الأبيض المتوسط. وفي مقابل حماية "رجل أوروبا المريض" من مخططات الإمبريالية الروسية، ومقابل تسديد الديون العثمانية، حازت بريطانيا العظمى على ملكية قبرص وإدارتها بموجب معاهدة عام 1878. إلا أن قبرص بقيت من

الناحية التقنية جزءا من الإمبراطورية العثمانية حتى نشوب الحرب العالمية الأولى عام 1914، عندها أعلنت بريطانيا رسميا عن ضم قبرص إليها، لأن تركيا العثمانية تحالفت مع ألمانيا في الحرب العظمى. وتم بموجب معاهدة لوزان لعام 1923 تسوية كافة القضايا السياسية العالقة وكذلك القضايا المتعلقة بالأراضي الباقية دون حل في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى. وبموجب المعاهدة تخلت تركيا، أيضا، عن كافة حقوقها ومصالحها في قبرص. وفي عام 1925 أعلنت قبرص مستعمرة من مستعمرات التاج البريطاني وظلت كذلك حتى عام 1960 عندما منحت الاستقلال.

وكما جرى تبيانه سابقا في هذا الكتاب، فإن تجاهل بريطانيا اقتصاديا لقبرص، وفشلها في إدخال وإقامة حكم ذاتي ديمقراطي إلى الجزيرة، إضافة إلى انتهاجها لسياسة "فرق تسد" من أجل القضاء على الطموحات السياسية للقبارصة اليونانيين، أدى إلى نشوب عصيان قبرصي يوناني، تم القضاء عليه عام 1931، ومن ثم نشوب انتفاضة القبارصة اليونانيين الشاملة بين الأعوام 1955-1959 ضد الحكم البريطاني. هذا وقد تناول الفصل الأول بالبحث مفصلا الحركة الوحدوية في قبرص التي هدفت توحيد الجزيرة مع اليونان.

كان للسياسة الاستعمارية البريطانية آثارا مأساوية بعيدة المدى؛ إذ عمل المستعمرون، بصورة منهجية، على تغذية الفصل الطائفي في جميع مناحي الحياة اليومية. واستغلوا الطائفة القبرصية التركية وتلاعبوا بها، وحرضوا على نشوب أعمال عنف من القبارصة الأتراك، أو غضوا الطرف عن هذا العنف، ضد القبارصة اليونانيين خلال فترة النضال الوطني المناهض للاستعمار،[1] وشجعوا تركيا على إعادة إحياء مطالبها في قبرص، على الرغم من بنود معاهدة لوزان لعام 1923. ومنذ ذلك الحين، أصبحت مسألة تقسيم قبرص أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية والأمنية التركية، وكاد هذا الأمر أن يتحقق

---

[1] عملت تركيا وبمساعدة قيادات قبرصية تركية رئيسية مثل رؤوف دنكتاش، على إنشاء وتدريب وتجهيز منظمة قبرصية تركية إرهابية عرفت باسم منظمة المقاومة التركية (ت.م.ت.). وضمت هذه المنظمة في صفوفها عناصر من القوات الخاصة التركية. وأعلن عن تشكيل هذه المنظمة في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1957. وكانت هذه المنظمة هي الوريثة لمنظمة فولكان وهي منظمة إرهابية مماثلة. اعترف دنكتاش أنه لعب دورا في هذه المنظمة وبنشاطاته الإرهابية العديدة التي كان هدفها الأساسي خلق التوتر بين الطائفتين. انظر مقابلته مع شبكة التلفزيون البريطاني المستقلة (ITV).

عندما عرضت خطة ماكملان (Macmillan Plan) في 19 حزيران/ يونيو 1958.[2]

فشلت بريطانيا في السيطرة على انتفاضة القبارصة اليونانيين، على الرغم من نشرها آلاف من القوات البريطانية واستخدامها العنف ضد السكان. وأدت انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها القوات البريطانية إلى رفع العديد من الدعاوى الهامة، على مستوى الدول، ضد بريطانيا إلى هيئات المجلس الأوروبي. وقد أدى التهديد بالتقسيم بموجب خطة ماكملان؛ والمناشدات المتكررة، التي قدمتها اليونان إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي لم يتم الاستجابة لها؛ والنزاع الطائفي المتصاعد في الجزيرة؛ إضافة إلى قلق الولايات المتحدة بشأن الآثار التي قد تخلفها القضية القبرصية على فعالية حلف شمال الأطلسي الناتو وعلى تماسك هذا الحلف، إلى البدء في مفاوضات سرية. وأدى الحوار إلى اتفاقيات زيورخ ولندن لعام 1959، والتي منحت قبرص بموجبها الاستقلال.

القبارصة اليونانيون والخوف من التقسيم

إن مصلحة تركيا في تقسيم قبرص هو موضوع بحاجة إلى الشرح والتفصيل. خلال فترة نضال القبارصة اليونانيين ضد الاستعمار البريطاني، داعبت فكرة التقسيم أهواء كل من تركيا واليونان والولايات المتحدة كتسوية للقضية القبرصية؛ واعتبر التقسيم، عندئذ، وسيلة لتحسين العلاقات اليونانية التركية، وذلك من خلال إرضاء الأهداف السياسية، جزئيا، للبلدين. كما إن التقسيم يزيل سببا منغصا واجه التحالف الغربي، حيث عمل الإتحاد السوفيتي وقتها على استغلال هذا المنغص، الذي ترك أثره على تماسك وفعالية حلف شمال الأطلسي الناتو. إلا أن التقسيم حمل معه ثمنا إنسانيا باهظا؛ إذ تطلب فصلا وتطهيرا عرقيا للخليط الديموغرافي للطائفتين القبرصيتين الرئيسيتين في كافة أنحاء الجزيرة.

وكان هذا الخوف من التقسيم رادعا أساسيا لموقف القبارصة اليونانيين في كل المفاوضات حول اقتسام السلطة. فعلى سبيل المثال، أبدى القبارصة اليونانيون معارضة مستمرة للخطط الخاصة بالحكم المحلي، والتي كانت تقول بتجميع للقرى التي يسكنها أغلبية من القبارصة

---

[2] عرفت الخطة باسم رئيس وزراء بريطانيا آنذاك.
انظر بريطانيا العظمى، *Cyprus: Statement of Policy*, Cmnd. 455 (London: HMSO, 1958). رفضت اليونان والقبارصة اليونانيين هذه الخطة لأنها استهدفت تقسيم قبرص.

الأتراك، على أساس جغرافي. وفي أعقاب المشاكل التي نجمت عن تطبيق اتفاقيات زيورخ ولندن، في أواخر عام 1963، ازدادت الشكوك لدى حكومة قبرص حيال المحاولات التركية، الهادفة إلى خلق معازل قبرصية تركية، لها هياكلها الإدارية وقوة الشرطة الخاصة بها على امتداد الجزيرة. ومع اكتساب جمهورية قبرص للشرعية في أوساط النخبة السياسية للقبارصة اليونانيين، تعزز لدى هؤلاء الخوف من التقسيم، بسبب المخططات التي لا تكتفي بتقسيم قبرص، بل قد تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك لإنهاء الجمهورية القبرصية أو تفكيكها. وقد بحثت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا واليونان وتركيا العديد من هذه الخطط، من وراء ظهر الحكومة القبرصية. وهذا هو شأن خطة اتشيسون (Acheson Plan) لعام 1964، وكذلك الخطط اليونانية التركية للأعوام 1965 و 1971 لتقسيم قبرص - وهي خطط سيجري بحثها لاحقا في هذا الفصل.

فرض الغزو التركي عام 1974، وكذلك عملية التطهير العرقي التي نفذها الجيش التركي، فصلا عرقيا قد يشكل جزءا من خطط تقسيم قبرص في المستقبل. إذ للمرة الأولى منذ الفتح العثماني لقبرص عام 1570-1571، أصبحت الجزيرة تتكون من منطقتين مطهرتين عرقيا إلى حد كبير. وفي أعقاب تدهور العلاقات اليونانية التركية بعد عام 1973 تغير الاهتمام التركي بمسألة التقسيم الشرعي لقبرص؛ فالتقسيم الرسمي قد يمدد الحدود التركية اليونانية المتنازع عليها في منطقة بحر إيجة لتمتد وصولا إلى شرقي المتوسط؛ وهو تقسيم كان من شأنه وضع اليونان على مقربة من الخاصرة اللينة لتركيا. ولهذا السبب ركزت السياسة التركية، بعد عام 1974، وخاصة بعد الإعلان عن قيام ما يسمى "جمهورية شمال قبرص التركية" في المناطق المحتلة عام 1983، على مخططات دستورية تدعو إلى فرض تقسيم الأمر الواقع وليس للتقسيم القانوني لقبرص. وانعكس هذا الأمر من خلال الموقف التركي القائل بوجود دولتين مستقلتين ذاتيا في قبرص، ويمكن لهما الإتحاد في أطار كونفيدرالية فضفاضة. ولهذا السبب، صادقت تركيا على خطة عنان الخامسة عام 2004؛ إذ أن الكونفيدرالية الفضفاضة المقترحة في هذه الخطة، تحمل معها كافة المزايا المؤدية إلى تقسيم فعال. حيث ستكون تركيا والقبارصة الأتراك في وضع يسمح لهم بالسيطرة الفعلية على "الدولة" القبرصية التركية، إلى جانب السيطرة على كافة الأراضي القبرصية، من خلال السلطات الموسعة التي يمنحها إياهم حق الفيتو، وحقوق التدخل المعطاة لتركيا بموجب خطة عنان الخامسة. إضافة لذلك، تحمى المصالح الأمنية التركية، من خلال وجود قبرص منزوعة السلاح، وعاجزة عن

الدفاع عن نفسها، ولا يمكنها أن تصبح جزءا من شبكة الدفاع الأوروبية. وهكذا وفرت خطة كوفي عنان الخامسة الأرضية لتقسيم أمر واقع لقبرص، دون مواجهة خطر أو تكاليف التقسيم القانوني. وكان هذا أحد الأسباب، من بين أسباب عديدة، التي أدت إلى رفض القبارصة اليونانيين لخطة عنان الخامسة.

اتفاقيات زيورخ ولندن لعام 1959

في أعقاب مشاورات سرية بين الحكومتين اليونانية والتركية، التقى رئيسا وزراء اليونان وتركيا كونستانتين كراماليس (Constantine Karamanlis) وعدنان مندريس (Adnan Menderes) في مدينة زيورخ في سويسرا. وفي الحادي عشر من شباط/ فبراير 1959، اتفق البلدان على مخطط لاستقلال قبرص. وكان هذا المخطط، إلى حد كبير، نتاج عمل الوفد التركي. وفي التاسع عشر من الشهر ذاته، التقى الزعيمان إياهما في لندن بحضور رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكملان (Harold Macmillan) وممثلين عن الطائفتين القبرصيتين لتأكيد اتفاقهم النهائي بشأن استقلال قبرص. ولم يكن الاستقلال آنذاك يشكل الهدف الرئيسي لحركة القبارصة اليونانيين المناهضة للاستعمار. إذ تم قبول الأمر، حينذاك، كبديل للتقسيم الذي يخشونه بموجب خطة ماكملان. كما أن اليونان مارست أقصى درجات الضغط، على الأسقف مكاريوس وعلى غيره من قيادات القبارصة اليونانيين المتواجدين، من أجل قبول الاتفاقية. وهكذا جاء دستور الجمهورية الجديدة مرتكزا على اتفاقيات زيورخ ولندن. وأصبحت قبرص دولة مستقلة عشية السادس عشر من آب/ أغسطس عام 1960. وقبلت بريطانيا استقلال قبرص، وربطت هذه الموافقة بقبول اليونان وتركيا لشروط الاستقلال، وبشرط حماية المصالح الأمنية الإقليمية لبريطانيا. وأعفت الاتفاقية بريطانيا من الثمن السياسي والقانوني والاقتصادي الناجم عن انتفاضة القبارصة اليونانيين.

ثلاث معاهدات شكلت الأساس لاستقلال جمهورية قبرص. الأولي معاهدة التأسيس: واشتملت على القوانين الأساسية للجمهورية الجديدة. وتضمنت المعاهدة بنودا صارمة، تجعل معها مسألة التعديل الدستوري للقوانين الأساسية أمرا مستحيلا، من الناحية العملية، في ظل غياب اتفاقية مسبقة بين الأطراف الثلاثة الضامنة لاستقلال قبرص. كما منحت المعاهدة بريطانيا الحق في الاحتفاظ بمناطق لقواعد عسكرية، تتمتع بالسيادة (Sovereign Base Areas; SBAs) على مساحة تسعة وتسعين ميلا مربعا، أي 2.7%، من

أراضي الجمهورية الجديدة. ومنذ ذلك الحين، تحولت قضية منطقة القواعد العسكرية ذات السيادة، بالإضافة إلى حقوق بريطانيا في المرور ودخول أية منطقة في كافة أنحاء قبرص، إلى قضية ذات أبعاد ثنائية هامة. وسيجري بحث هذه النقطة لاحقا.

بعض البنود المعقدة، والمثيرة للجدل وللخلاف، الواردة في اتفاقيات الاستقلال تتضمن البنود التالية:[3]

- التقسيم على أساس خطوط عرقية صارمة، حيث ضمت الطائفة القبرصية اليونانية، التي تشكل نسبة 82% من السكان، إلى جانبها الطوائف المارونية والأرمينية [واللاتينية].
- التخلي عن مسألة وحدة قبرص مع اليونان أو تقسيم الجزيرة.
- إعطاء حقوق واسعة للطائفة القبرصية التركية لممارسة حق النقض الفيتو في كافة المجالات الأساسية، وهي الطائفة التي تشكل نسبة 18% من السكان.
- رئيس الجمهورية قد ينحدر من الطائفة القبرصية اليونانية وتنتخبه الطائفة؛ بينما ينتخب القبارصة الأتراك نائب الرئيس من الطائفة القبرصية التركية. ويتمتع نائب الرئيس بصلاحيات تخوله ممارسة حق النقض (الفيتو)، بشأن كافة القوانين الأساسية التي يتبناها مجلس النواب أو يتخذها مجلس الوزراء.
- مجلس الوزراء يتكون من عشرة أعضاء، على أن يكون ثلاثة منهم من القبارصة الأتراك ويعينهم نائب الرئيس. ويجب أن تعهد إحدى الوزارات الرئيسية (الشؤون الخارجية، الدفاع، أو المالية) إلى القبارصة الأتراك.
- تسري نسبة 70 إلى 30 في توزيع وظائف الخدمة المدنية.
- تسري نسبة 60 إلى 40 على التجنيد في الشرطة والجيش القبرصي.
- يجري انتخاب أعضاء مجلس النواب القبرصي حسب لوائح منفصلة لكل طائفة، ولا يستطيع مجلس النواب تعديل المواد الأساسية في الدستور، أما فيما يتعلق بالقوانين الخاصة في شؤون البلديات والضرائب

---

[3] للاطلاع على النصوص الكاملة لاتفاقيات الاستقلال انظر *Cyprus*, Cmnd. 1093 (London: HMSO, 1960) كما تجد نصوصا مكتملة أيضا في المرجع التالي:
Ambassador Nicolas D. Macris, *The 1960 Treaties on Cyprus and Selected Subsequent Acts* (Mannheim: Bibliopolis, 2003).

والتعديلات المتعلقة بالقانون الانتخابي فإن الأمر يتطلب غالبية منفصلة لكل طائفة من الطائفتين. ويخصص خمسة عشر مقعدا للقبارصة الأتراك، من أصل خمسين مقعدا هي عدد مقاعد مجلس النواب. ونظرا لقانون الأغلبية المنفصلة في التصويت، فإن أقلية من القبارصة الأتراك يمكن لها أن تعطل إرادة الأغلبية. وشكل هذا الأمر سببا رئيسيا لانهيار اتفاقيات عام 1959 في أواخر عام 1963.

- كان من المفترض أن يترأس المحكمة الدستورية العليا ومحكمة العدل العليا قضاة محايدون أجانب، يمسكون بزمام الأمور في حالة الانقسام حول القرارات. وترفع المخالفات التي يرتكبها أحد أفراد الطائفة أمام قضاة ينتمون لنفس الطائفة. أما القضايا التي يدخل فيها قبارصة يونانيون وأتراك فيجري الاستماع إليها أمام محاكم مختلطة.
- تشكلت مجالس طائفية منفصلة للتعاطي مع الشؤون الدينية والتعليمية والثقافية والخيرية لكل من الطائفتين. وعهد لهذه المجالس، إضافة إلى ما تقدم، تنظيم شؤون الأوضاع الشخصية والتعاونيات وهيئات الإقراض وقضايا أخرى متعلقة بشؤون الطوائف.
- وضعت رؤيا لإنشاء بلديات منفصلة للمدن الخمسة الكبرى في قبرص، على الرغم من أن سكانها في معظم الحالات مختلطون وتتداخل فيها الممتلكات.

ولم تتوقف بنود هذا الدستور على كونها باهظة الكلفة فقط، ولكنها كانت مثيرة للخلافات والانقسامات أيضا.

المعاهدتان الأخريان، اللتان ترتبطان باستقلال قبرص، هما معاهدة الضمانات ومعاهدة التحالف. بموجب الأولى، من هاتين المعاهدتين، فقد أعطي الحق لكل من اليونان وتركيا وبريطانيا في التدخل، إما بصورة جماعية أو فردية إذا لم يكن التدخل الجماعي ممكنا، في شؤون الجمهورية القبرصية لاستعادة الأمر الواقع القائم الذي خلقته معاهدات الاستقلال. ولم تجري الإشارة مباشرة للتدخل العسكري بموجب المعاهدة، لأن من شأن ذلك أن يجعلها متناقضة مع بنود ميثاق الأمم المتحدة. إلا أن تركيا فسرت هذا الصمت الوارد في المعاهدة على أنه يشمل العمل العسكري. وبموجب هذا التفسير الأحادي الجانب قامت تركيا بغزو قبرص عام 1974.

معاهدة التحالف، من جانبها، دعت إلى التعاون العسكري بين اليونان وتركيا والقوة الصغيرة القبرصية الناشئة من أجل حماية قبرص. ونصت المعاهدة على تمركز وحدة عسكرية يونانية مؤلفة من 950 جنديا، وأخرى

تركية مؤلفة من 650 جنديا في الجزيرة. وللمرة الأولى، ومنذ تسلم بريطانيا لزمام الأمور في قبرص عام 1878، عادت القوات التركية عودة مشروعة إلى قبرص. وأصبح أفراد الحامية التركية قناة المساعدة العسكرية للقبارصة الأتراك في فترة العصيان القبرصي التركي بين الأعوام 1963-1974. ولعبت الحامية التركية أيضا دورا حاسما أثناء الغزو التركي لقبرص عام 1974. إضافة لما تقدم، فقد ألحق العديد من الملاحق والتذييلات الأخرى بمعاهدات الاستقلال، وعززت بذلك الدور السياسي للقوى الضامنة وفي نفس الوقت قيدت استقلال الجمهورية الجديدة.

اتفاقيات الاستقلال لعام 1959: نظرة تقيمية

على الرغم من أن اتفاقيات عام 1959 قد أعطت قبرص الاستقلال، إلا أن هذا الاستقلال كان استقلالا مقيدا. إذ أن أمورا مثل حق الفيتو الممنوح للأقلية، وحقوق بريطانيا في المرور والوصول حيثما تشاء داخل قبرص وحولها، ومعاهدة الضمانات وموادها المتعلقة بالتدخل الأجنبي، وتمركز قوات أجنبية على التراب القبرصي، كلها تشكل أدلة على أن الاستقلال قد وضع تحت السيطرة. وهكذا فإن العبء الذي ألقي على كاهل حكومة قبرص تمثل في كيفية حماية استقلال وسيادة وسلامة أراضي الجمهورية وضمانة مكانة قبرص على قدم المساواة مع المكانة التي يتمتع بها بقية أعضاء المجتمع الدولي. وكانت المواد الدستورية، التي جرى الحديث عنها بإيجاز أعلاه، ما هي إلا نتاجا واضحا لسياسة فرق تسد التي انتهجتها بريطانيا، كما كانت نتاجا للتحريض البريطاني لإشراك تركيا في قبرص بغية إبطال مفعول المطالب السياسية للقبارصة اليونانيين. وفي عام 1959، وكما هو الحال في الوضع الراهن في قبرص، لم تجري معالجة الأبعاد الحقيقية للقضية القبرصية، إذ أن ذلك كان ينظر إليه دائما من منظار علاقات الدول الكبرى ومصالحها الإستراتيجية. وقد شوهت هذه النظرة الأبعاد الحقيقية للقضية القبرصية.

ومع ظهور المشاكل في تطبيق هذه الاتفاقيات، بدأ القبارصة اليونانيون في النظر إليها على أنها غير عادلة ومفروضة عليهم. وعلى عكس ذلك، فقد اعتبر القبارصة الأتراك الحقوق الممنوحة لهم بموجب الاتفاقيات، إلى جانب دور تركيا الضامن، على أنها تمثل الحد الأدنى من الحماية لوضعهم، بالإضافة إلى كونهم الطائفة الثانية المؤسسة لجمهورية قبرص لا كونهم أقلية بحاجة إلى الحماية. وبحلول عام 1963، وجد القبارصة اليونانيون أنفسهم في مواجهة مع مأزق دستوري في مجلس النواب، لذا سعوا إلى

إجراء تعديلات على الدستور. وكان القصد من التعديلات الدستورية جعل الدستور يتماشى مع الأعراف الديمقراطية ومع حكم القانون وكذلك ضمان قابلية النظام السياسي للتطبيق.

وكانت مشاكل التطبيق وخيبات الأمل التي شعر بها القبارصة اليونانيون مشاكل منتظرة الوقوع. إذ أن اتفاقيات الاستقلال كانت إحدى أكثر الحالات افتضاحا في القانون الدولي لمعاهدات غير متكافئة ومفروضة فرضا. فقد جرى التفاوض على الاتفاقيات في غياب كلا الطائفتين القبرصيتين، وفرضت عليهم تحت التهديد بتقسيم قبرص. ولم تعرض هذه الاتفاقيات أبدا على مجلس النواب القبرصي للمصادقة عليها. إضافة لذلك، فإن القيود المفروضة على سيادة قبرص، كما هو واضح من خلال حقوق المرور والوصول التي تتمتع بها بريطانيا داخل قبرص وحولها، إلى جانب بنود التدخل الواردة في معاهدة الضمانات، ومحاولة تقييد استقلال السياسة المحلية والخارجية لقبرص،[4] كلها تشكل أدلة واضحة أنه لم يكن لقبرص صوتا في مفاوضات الاستقلال. وقد توصلت سلطات القانون الدولي الأجنبية،[5] بما في ذلك التحليلات المصنفة أنها سرية، والتي وضعها مكتب التحري والبحوث في وزارة الخارجية الأمريكية،[6] إلى الاستنتاج أن هذه الاتفاقيات الفريدة من نوعها لم يكن لها سابقة، وأنها تخلق مشاكل على صعيد تطبيقها. وأثبت تحليل وزارة الخارجية الأمريكية، في العديد من النواحي، أنه كان قد جرى التنبؤ بهذه النتيجة. إذ أن التعديلات الدستورية التي اقترحها الرئيس مكاريوس في أواخر عام 1963، كان القصد منها التغلب على العجز وعلى المشاكل التي جرى تحديدها من خلال ذلك التحليل. والمأزق الذي واجهه مجلس النواب بشأن تقسيم البلديات، وما صاحب ذلك من ابتزاز قبرصي تركي من خلال ممارسة الفيتو ضد قانون الضرائب، كلها

---

[4] تزعم تركيا أن قبرص لا يمكنها أن تكون عضوا في منظمة دولية ما لم تكن تشمل في عضويتها الدول الضامنة. وحاولت تركيا استخدام هذا الزعم أيضا في حالة طلب قبرص للحصول على عضوية الإتحاد الأوروبي. وهدفت المعارضة التركية بهذا الشأن لوقف الطلب القبرصي أو ربطه مع طلب تركيا. إلا أن تركيا فشلت في الحالتين. وتظهر مذكرة سرية تفاهما بين اليونان وتركيا يدعو إلى اتخاذ إجراءات من شأنها السيطرة على الشيوعية في قبرص.

[5] Thomas Ehrlich, "Cyprus the Warlike Isle: Origins and Elements of the Current Crisis", *Stanford Law Review* (18 May 1966): pp. 1021-98. See also S. de Smith, "Cyprus SUI Generis," *New Commonwealth and its Constitutions* (London: Stevens and Sons, 1964), pp. 282-96.

[6] " تحليل للاتفاقيات القبرصية"، 14 تموز 1959.

تشكل أمثلة على عجز الدستور. حتى أن الوسيط الدولي غالو بلازا (Galo Plaza) وصف دستور قبرص لعام 1960 بأنه "شيء غريب".

ختاما، كانت اتفاقيات الاستقلال على تناقض مباشر مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. فما من دولة أخرى، باستثناء بعض الدول الأعضاء في الكتلة السوفيتية، مفتوحة لتدخل مشروع من قبل قوى أجنبية، وأن تعمل هذه القوى على إملاء السياسة المحلية والخارجية لدولة مستقلة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة.

في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1963، وفي محاولة لإنقاذ الجمهورية القبرصية من المشاكل الناجمة عن تطبيق مواد هذه الاتفاقيات، المثيرة للخلافات والانقسامات والعاجزة في نفس الوقت، اقترح الرئيس مكاريوس ثلاثة عشر تعديلا لإدخالها على الدستور وعرضها للنقاش على القبارصة الأتراك. وبدون نقاش، وقبل أن يتاح للقبارصة الأتراك الفرصة لإعطاء الردود على تلك الاقتراحات، رفضت تركيا مباشرة التعديلات المقترحة. وبانتظار التاريخ ليوضح دور ودوافع المفوض السامي البريطاني لدى نيقوسيا في صياغة وتقديم هذه التعديلات. إلا أن الوثائق المتيسرة تشير إلى أن مكاريوس كان قد بحث التعديلات مع المفوض السامي البريطاني وحصل على موافقته. ومن سخرية الأقدار أنه بعد أحد عشر عاما من ذلك، وفي صيف عام 1974، كانت التعديلات المقترحة قد دمجت في الاتفاقية التي تم التوصل إليها بين القبارصة اليونانيين والأتراك في المباحثات بين الطائفتين التي جرت برعاية الأمم المتحدة آنذاك. إلا أن هذه الاتفاقية قد جرى إغراقها وخنقها في الانقلاب الذي وقع ضد الحكومة القبرصية والذي نفذته الطغمة العسكرية الحاكمة في اليونان آنذاك.

وكملاحظة ختامية، لا بد من تذكير القارئ بالحديث المبكر الخاص بخطة عنان الخامسة، وإصرار الأمين العام على إجراء استفتاءات منفصلة ومتزامنة على هذه الخطة. وكان هو ومستشاريه قد تعلموا درسا من معاهدات الاستقلال لعام 1959-1960، والتي كانت قد فرضت على قبرص. أراد كوفي عنان المصادقة على تسوية، من خلال الاستفتاء، وذلك حتى لا يتمكن أحد لاحقا من تحدي شرعية الخروقات، ولا الحقوق الموسعة لتركيا في التدخل، ولا الصلاحيات الجديدة المعطاة لبريطانيا فوق مناطق القواعد العسكرية البريطانية ذات السيادة، التي تضمنتها خطته والتي نتجت عن تحكيمه.

التحديات السياسية والتشريعية في الفترة 1960-1963

على ضوء الظروف، التي أدت إلى إقامة جمهورية قبرص عام 1960، كان على القيادات السياسية في قبرص واليونان وتركيا وبريطانيا أن تتحمل مسؤولية خاصة في جعل نظام عاجز ومثير للانقسامات والخلافات، نشأ عن مفاوضات زيورخ ولندن، قابلا للعمل. وللأسف فقد أثبتت النتيجة عكس هذا التوقع. إذ تعمقت الشكوك بين أعضاء الطائفتين في قبرص حيال دوافع البلدين الأم وحيال دوافع كل طائفة منهما من وراء قبول اتفاقيات زيورخ ولندن.

وتمثل التحدي الأول الذي مثل أمام الطائفتين القبرصيتين في خلق دولة شرعية تضع المصالح الوطنية فوق المصالح الطائفية من جهة، وفوق مصالح البلدين الأم من جهة أخرى. وهذا يعني أن تعلو فوق الانقسامات الطائفية، وتتطلع إلى ما بعد التجربة الثورية لمناهضة الاستعمار، بهدف بناء نظام سياسي وطني مشروع قائم على حكم القانون وعلى المساواة بين المواطنين. وشكل هذا الأمر تحديا رئيسيا لمستعمرة سابقة، ليس لديها تجربة وطنية، ناهيك عن السياسات الثنائية الطائفية. وبهذا المعنى، فقد واجهت قبرص مأزقا لم يكن غير مألوف لدى مجتمعات أخرى خارجة من الحكم الاستعماري. وتضاعفت المشكلة بسبب الانقسامات الطائفية، وكذلك بسبب الانقسامات السياسية داخل كل طائفة. ويصح هذا القول بشكل خاص على الطائفة القبرصية اليونانية، حيث انتابت الكنيسة والنخبة السياسية المحافظة الشكوك حيال الحزب الشيوعي المتنفذ (أكيل) بسبب موقفه المثير للتساؤل بشأن مسألة النضال المناهض للاستعمار. واستدعى هذا الأمر اللجوء إلى المهارات التصالحية الكبيرة التي كان يتمتع بها مكاريوس، من أجل الخروج بصيغة لاقتسام السلطة بين الأحزاب السياسية الناشئة للقبارصة اليونانيين في أعقاب الانتخابات البرلمانية الحرة الوطنية الأولى. وازدادت المشكلة تعقيدا بتدخل البلدين الأم في السياسات الطائفية. وفي الوقت الذي انتهى فيه تدخل اليونان إثر انقلاب عام 1974، ما زالت تركيا تمارس تأثيرها على السياسات القبرصية التركية وتعمل على توجيهها.

ثمة تحدي آخر واجه الجمهورية الجديدة، وتمثل في حقيقة أن الاستقلال لم يكن هدفا لأي من الطائفتين. فمنذ عام 1878، كان هدف القبارصة اليونانيين الحصول على حق تقرير المصير والوحدة مع اليونان. ولذلك احتاج الأمر لأن تبذل القيادات السياسية الرئيسية للقبارصة اليونانيين جهودا حثيثة من أجل تعزيز شرعية دولتهم

الجديدة، وخاصة على ضوء طبيعة الدستور المثيرة للانقسامات، وبالنظر إلى الأسلوب الذي فرض فيه هذا الدستور على الطائفة التي تشكل الأغلبية. ومع اكتساب القيادة القبرصية اليونانية للخبرة والنضوج والثقة في مواجهة التهديدات الخارجية بالتقسيم لدولتهم، كبرت شرعية الجمهورية الجديدة في عيون أبناء طائفة الأغلبية. وإذا ما بقيت أية شكوك عالقة، فقد جرى التغلب عليها إثر انقلاب عام 1974 في قبرص، والذي دبرته الطغمة العسكرية الحاكمة في اليونان؛ كما تبددت هذه الشكوك إثر الغزو التركي عام 1974، وإثر استمرار احتلال نحو 37% من أراضي الجمهورية. كما تم التغلب على الشكوك، التي قد تكون ما زالت قائمة، من خلال التجربة المتراكمة للقيادات القبرصية أثناء عملها في مختلف المحافل الدولية. وشكل انضمام قبرص لعضوية الإتحاد الأوروبي، في الأول من أيار/ مايو عام 2004 الذروة في اكتساب جمهورية قبرص لشرعيتها.

التحدي الثالث، الذي واجه الجمهورية القبرصية وحكومتها، تمثل في حماية سيادة واستقلال الجمهورية وسلامة أراضيها. وكان هذا التحدي نتاجا للظروف التي أدت إلى إنشاء جمهورية قبرص وللآثار المترتبة عن الدستور المثير للانقسامات والخلافات الذي فرض على الدولة الجديدة. وأدى المأزق الدستوري، عام 1963، إلى انهيار صيغة زيورخ، وإلى الاشتباكات الطائفية، وإلى تهديدات تركيا بالتدخل العسكري خلال الأعوام 1964 و 1967. وكانت الولايات المتحدة آنذاك قلقة بشأن وقع القضية القبرصية على تماسك حلف الناتو وفعاليته وبشأن خطر نشوب نزاع يوناني تركي على قبرص. ولهذا فقد حثت الدولتين الضامنتين على البحث عن طرق من شأنها إطفاء الأزمة. واشتمل ذلك على تقسيم الجزيرة.[7] كما شجعت واشنطن وروجت لصيغ من شأنها أن تؤدي إلى تفكيك الجمهورية القبرصية،[8] وجهدت في إيجاد طرق لاستبدال رئيس جمهورية قبرص المنتخب بزعيم أكثر قبولا للمخططات الأمريكية والتركية.[9]

ليس مستغربا أن تكرس القيادة القبرصية اليونانية طاقتها لتدويل القضية القبرصية، بغية حماية سيادة وسلامة أراضي واستقلال قبرص. إذ توضح هذه الأحداث السبب وراء معارضة القيادة القبرصية اليونانية، سواء

[7] وهو ما حصل من خلال المفاوضات اليونانية التركية خلال الأعوام 1965، 1967، 1971.

[8] انظر صفحة 82.

[9] درس جورج بال (George Ball) موضوع استبدال مكاريوس ليحل محله الجنرال غريفاس (General Grivas)، وهو أحد منتقدي مكاريوس كان قد قاد الجانب العسكري في النضال المناهض للاستعمار البريطاني.

كان ذلك قبل أو بعد الاستقلال، أية مخططات قد تشير ضمنيا إلى تقسيم الأراضي القبرصية. ولهذا السبب أيضا أبدى القبارصة اليونانيون معارضة للبلديات المنفصلة، التي تمت الدعوة إليها بموجب اتفاقيات الاستقلال.[10] هذا الخوف من التقسيم ترك أثره على المواقف والسياسات القبرصية اليونانية منذ أواسط الخمسينات.

ثمة مشكلة أخرى تطرحها اتفاقيات الاستقلال ما زالت قائمة دون حل، وهي وضع القواعد العسكرية البريطانية على التراب القبرصي. إذ أن ما يسمى بمنطقة القواعد العسكرية ذات السيادة يقدم توضيحا إضافيا للمعاهدات غير المتكافئة التي أوصلت قبرص إلى الاستقلال. ولم تكن للقبارصة كلمة إزاء منح ما نسبته 2,7% من أراضي جزيرتهم لبريطانيا العظمى، ولا كلمة إزاء الحقوق الواسعة لبريطانيا في المرور والوصول حيث تشاء داخل قبرص وحولها. إذ أن حقوق المرور الأحادية الجانب، و مدى السيادة التي منحت لبريطانيا، تشكل انتهاكا لكافة مفاهيم السيادة الوطنية بموجب القانون الدولي المعاصر. ويظهر هذا الخرق للسيادة القبرصية جليا من خلال النشاطات التي تجري في منطقة القواعد العسكرية البريطانية ذات السيادة. وتضم القواعد منشآت عسكرية واسعة للجنود والمعدات، وقاعدة عسكرية جوية كبيرة، ومنشآت طبية عسكرية متطورة، إضافة إلى أحدث منشآت التصنت والرقابة الإلكترونية وأكثرها تطورا في المنطقة.[11] وتغطي منشآت الرقابة هذه مساحات جغرافية واسعة تمتد من جنوب روسيا حتى الشرق الأوسط وإلى شمال إفريقيا. وعلى الرغم من أن بريطانيا عضو في كل من حلف الناتو والإتحاد الأوروبي، إلا أن هذه المنشآت العسكرية تبقى خارج إطار سياسة الدفاع المشتركة الأخيرة للإتحاد الأوروبي. وتستخدم هذه المنشآت بصورة موسعة من قبل وكالة الأمن الوطني الأمريكية (U.S. National Security Agency)؛ وتقلع طائرات التجسس الأمريكية من طراز يو-2 (U-2) بانتظام من قاعدة اكروتيري (Akrotiri) الجوية. وكان لهذه المنشآت أهمية بالغة خلال حرب الخليج، وما تلاها من غزو بريطاني أمريكي للعراق

[10] Diana Weston Markides, *Cyprus 1957-1963, From Colonial Conflict to Constitutional Crisis: Te Key Role of the Municipal Issue*, Minnesota Mediterranean and East European Monographs, no. 8 (Minneapolis: University of Minnesota, Modern Greek Studies, 2001).

[11] Brendan O'Malley and Ian Graig, *The Cyprus Conspiracy: America, Espionage and the Turkish Invasion* (London: I. B. Tauris and Co., Ltd., 1999).

في آذار/مارس من عام 2003. كما تظهر النشاطات، التي يتم تنفيذها من خلال هذه المنشآت، عدم الاحترام لسياسة الإتحاد الأوروبي، أو لسياسة قبرص، ناهيك عن السيادة القبرصية. وتشكل هذه القواعد العسكرية ذات السيادة إحدى مخلفات الماضي الاستعماري في قبرص.

هذا الوضع، الذي تتمتع به منطقة القواعد العسكرية البريطانية ذات السيادة، يبقى وضعا مثيرا للجدل. وثمة قضايا قانونية تتعلق في هذا الأمر، ولا تنحصر فقط في الأسلوب الذي استخدمته بريطانيا لحصولها على السيادة في هذه المناطق، لكن تتعداه إلى المدى الحقيقي للسيادة الممنوحة لبريطانيا على هذه القواعد. ومن الضروري فحص العديد من هذه القضايا في المحاكم البريطانية وغيرها من المحاكم. وعملت الحكومات البريطانية المتعاقبة جاهدة لتجنب رفع قضايا ناجمة عن تصرفات سلطاتها في منطقة القواعد أمام المحاكم من أجل أن تتحاشى إعادة إحياء الشكوك القائمة حيال وضع هذه القواعد الذي اكتسبته بموجب اتفاقيات الاستقلال. إضافة لذلك، فقد أخفقت الحكومات البريطانية في دفع التعويضات المالية لجمهورية قبرص، والبالغ قيمتها نحو مليار دولار على شكل إيجارات ورسوم نابعة من استخدام المرافق القبرصية. وتزعم بريطانيا أن هذه الأموال سيتم دفعها بعد التوصل إلى تسوية للقضية القبرصية في المستقبل من أجل تمكين الطائفتين من الاستفادة من هذه الأموال. إن هذه حجة ضعيفة، نظرا لوجود آلية مشروعة لتوزيع هذه الأموال على القبارصة الأتراك. وتشغل القواعد عمالة محلية، بما في ذلك القبارصة الأتراك، والمنظمين غالبا في أطر اتحادات يسارية. وربما يوضح هذا الأمر السبب وراء عدم رغبة الحزب الشيوعي القبرصي (أكيل) في أن يشن تحديا شاملا لهذه المرافق "الامبريالية". وقد احتلت قضايا العمل، مؤخرا فقط، مكانا أكثر صدارة بعد أن أعلنت بريطانيا عن خطط الخصخصة التي أثرت على كافة مجالات العمل في القواعد. كما تحولت القواعد مصدرا للاحتكاك بسبب قضايا الصحة والبيئة نتيجة الأثر الذي يخلفه الانبعاث الإلكتروني من الأجهزة الجديدة الإلكترونية القوية للإرسال والاستقبال.

هذه القضايا التي تثيرها منطقة القواعد العسكرية ذات السيادة تفسر اهتمام بريطانيا في توضيح القضايا الخلافية وتوسيع حقوقها في هذه المناطق. وقد وفرت الخطة، الناجمة عن تحكيم الأمين العام للأمم المتحدة (عنان الخامسة)، الوسيلة لبلوغ هذا الهدف. وتبقى هذه القضايا معلقة إثر فشل الخطة من خلال استفتاءات 24 نيسان/ابريل 2004.

وتعكس العلاقة بين قبرص وبريطانيا، والتي يمكن وصفها بعلاقة الحب والكره معا، الشكوك القبرصية اليونانية حيال الدوافع البريطانية على ضوء الأثر التراكمي لأفعالها في قبرص طوال القرن العشرين. ولم يساعد دور بريطانيا في وضع الخطط الخمسة، التي طرحها كوفي عنان، إضافة لسلوكها في فترة ما بعد الاستفتاء، على تحسين مصداقية بريطانيا. وعلى الرغم من أن السياسة البريطانية قد تشجع عمليا على تقسيم أمر واقع لقبرص، لكنها في نفس الوقت جهدت على تجنب أية تصرفات قد تعمل ضمنا على إلغاء اتفاقيات زيورخ ولندن لعام 1959. إذ أن إثارة التساؤل حيال أي من هذه الاتفاقيات قد يؤثر على وضع منطقة القواعد العسكرية البريطانية ذات السيادة. ولهذا السبب حاولت بريطانيا ضمان حقوقها في القواعد من خلال الاستفتاءات التي جرت بموجب خطة عنان. ويمكن القول، أنه لأسباب سياسية مختلفة، ما من حكومة قبرصية قد تحدت رسميا وضع القواعد. إلا أن السياسيين القبارصة اليونانيين قد بدءوا في السنوات الأخيرة بطرح أسئلة حول القواعد وبشأن الأموال التي تدين بها الحكومة البريطانية للجمهورية القبرصية، وبدءوا التفكير في ربط مسألة تسامحهم حيال هذه القواعد مع سلوك بريطانيا إزاء القضية القبرصية. وقد بدأ الباحثون من القبارصة اليونانيين، في السنوات الأخيرة، مناقشة هذه القضية في المؤتمرات وفي أوراق البحث المعبرة عن المواقف. إلا أنه في الوقت الراهن، تبقى قضية القواعد رهن الأدراج الدبلوماسية، لأن الحكومة القبرصية تبدو غير راغبة في فتح جبهة جديدة في الحرب الهادفة إلى ضمان استقلال وسيادة الدولة القبرصية.

العصيان القبرصي التركي عام 1963 ورد الأمم المتحدة

عشية الحادي والعشرين من كانون الأول/ديسمبر عام 1963، أدى حادث صغير وقع بين دورية للشرطة وسيارة مشبوهة يقودها قبرصي تركي إلى عنف طائفي كبير حرض عليه المتطرفون من القبارصة الأتراك. وكان ذلك من عمل حركة المقاومة التركي (ت.م.ت.)، وهي، كما سبق إيضاحه، حركة نظمتها ودربتها وسلحتها القوات الخاصة التركية. ويبدو أن اندلاع أعمال العنف كانت قد ارتكزت على خطة دعائية معدة مسبقا.

وانسحب القبارصة الأتراك، أعضاء مجلس الوزراء، وأعضاء البرلمان وموظفو الخدمة المدنية من الحكومة. وأعلن فاضل كوتشوك نائب رئيس الجمهورية القبرصي التركي أن جمهورية قبرص " ما عادت قائمة"، وأن دستور عام

1960 "أصبح ميتا".[12] وهكذا وضعت خطة تقسيم قبرص قيد التنفيذ. وانتشر أعضاء حركة المقاومة التركية بقيادة ضباط من الجيش التركي، وبمساعدة من الحامية التركية المتمركزة في قبرص بموجب معاهدة التحالف، في قطاعات متعددة في نيقوسيا. وتحت ذريعة أن الأقلية القبرصية التركية تواجه التصفية، بدءوا باقتلاع وتهجير القبارصة الأتراك من أماكنهم بالقوة ووضعهم في معازل تحت سيطرة حركة المقاومة التركية. وشكلت هذه العملية الخطوة الأولى في عملية الفصل الجغرافي للطائفتين... هذه الخطوط كانت قد أشارت إليها وثائق تم الاستيلاء عليها، مؤرخة في أيلول/سبتمبر عام 1963، وموقعة من كوتشوك ورؤوف دنكتاش رئيس مجلس الطائفة القبرصية التركية آنذاك.

أدى العنف الطائفي المتزايد، والتهديدات التركية بالتدخل العسكري من جانب واحد، إلى عقد مؤتمر طارئ في لندن بتاريخ 15 كانون الثاني/يناير عام 1964، وضم الدول الضامنة والحكومة القبرصية والقبارصة الأتراك. وبدا واضحا أن هدف المؤتمر كان إرسال قوة دولية إلى قبرص تحت رعاية حلف الناتو. وتعمل لجنة حكومية مؤلفة من الحكومات التي تقدم وحدات عسكرية على تقديم التوجيه السياسي لهذه القوة. وكانت هذه محاولة مكشوفة تهدف إلى تجاوز واستبدال الحكومة القبرصية المنتخبة. ورفضت حكومة قبرص هذا الاقتراح. وبدلا عن ذلك فقد طرحت المسألة على مجلس الأمن الدولي، في الوقت الذي قامت فيه القوات البريطانية المتمركزة في قبرص بمهمة حفظ السلام. "والخط الأخضر" الذي يقسم نيقوسيا حاليا هو نتاج عملية حفظ السلام هذه. وتشير معلومات رفعت عنها السرية مؤخرا إلى أن القوات الخاصة البريطانية ربما كانت متورطة في مساعدة العصيان المدني التركي.[13]

وازدحمت الأسابيع التي سبقت النقاشات بشأن القضية القبرصية في مجلس الأمن الدولي بمناورات دبلوماسية خلف الستار. وكانت واشنطن تمسك بزمام المبادرة، لأنها كانت تخشى من استغلال سوفيتي للنزاع أو حتى الدخول في هذا النزاع. كما شعرت حكومة الولايات المتحدة بالقلق إزاء احتمال نشوب نزاع يوناني تركي بسبب الوضع القبرصي، وبسبب أعمال الانتقام التي تقوم بها الحكومة التركية ضد الباقين من أفراد الأقلية اليونانية في استانبول، إذ كانت هذه الأقلية قد تعرضت لأعمال الإبادة عام 1955 من

---

[12] تصريحات أدلى بها لصحيفة *نيويورك تايمز* وصحيفة *نيويورك هيرالد تريبيون* بتاريخ 31 كانون أول 1963.

[13] جوليون جينكينز (Jolyon Jenkins) "الدور الضبابي للمملكة المتحدة في الأزمة القبرصية"، من وثائق هيئة الإذاعة البريطانية، الراديو الرابع.

خلال المذابح التي نفذتها حكومة مندريس ضدها. وكانت عمليات الإبعاد الأخيرة قد قضت عمليا على طائفة كانت قد عاشت في استانبول منذ العصور القديمة، وحيث كانت حقوقهم يفترض أن تكون محمية بموجب معاهدة لوزان لعام 1923. وكان مصير مسكونية البطريركية الأرثوذكسية في مهب الريح أيضا.

اعترفت واشنطن بالحاجة إلى إجراء تعديلات على اتفاقيات الاستقلال. إلا أنه كان لا بد أولا من موافقة اليونان وتركيا على أية تعديلات كهذه. وفي تلك الأثناء توجه الرئيس القبرصي مكاريوس إلى الأمم المتحدة، وهي بيئة أكثر أمانا لحماية سيادة بلده ولتحقيق تعديل لاتفاقيات الاستقلال. وخشي من أن تضع مشاركة الناتو المقترحة مصالح الحلف فوق المصالح القبرصية، إذ سيكون للولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وتركيا تأثيرا طاغيا في هذا الحلف تتأثر فيه القضية. وعلى العكس من ذلك، ففي الأمم المتحدة يستطيع مكاريوس الاعتماد على الدعم السوفيتي وكتلة أوروبا الشرقية وعلى حركة دول عدم الانحياز وآخرين، إذ أن وجود مثل هذه البلدان من شأنه التصدي لهذه التصرفات التي تهدد سيادة واستقلال وسلامة أراضي قبرص.

يحتاج المرء لأن يتذكر السياق الدولي الإقليمي لهذه المرحلة من القضية القبرصية. إذ جاءت الأزمة في قبرص في أعقاب المواجهات السوفيتية الأمريكية بشأن برلين وكوبا. أما في شرقي حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، فكان الإتحاد السوفيتي يؤكد على وجوده وعلى مصالحه من خلال المستشارين العسكريين وبرامج المساعدات العسكرية للدول العربية. كما أقام السوفيت حضورا بحريا وصل ذروته بتشكيل الأسطول الخامس (Fifth Eskadra) الذي لازم الأسطول السادس كظله في حوض البحر الأبيض المتوسط طوال فترة الحرب الباردة وحتى نهايتها. وكانت الأوضاع السياسية غير المستقرة في شرقي المتوسط وفي الشرق الأوسط واضحة من خلال الحربين الرئيسيتين بين العرب وإسرائيل عامي 1967 و 1973، واللتان شارفتا على خطر مواجهة أمريكية سوفيتية.

وكان التحذير السوفيتي في السابع من شباط/فبراير عام 1964 للولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا والآخرين بعدم التدخل في قبرص قد رفع من درجة هذه المخاوف الأمريكية. وفي هذا السياق جاءت زيارة الجنرال الأمريكي ليمن ليمنتزر (Lyman Lemnitzer) قائد قوات حلف الناتو لليونان وتركيا في 28 كانون الثاني/يناير 1964. ونجح في الحيلولة دون تدخل عسكري تركي أحادي الجانب في قبرص، ومهد الأرضية لمحاولة إشراك حلف الناتو في

هذا البلد. وجاء في أعقاب مهمة ليمنتزر زيارة المبعوث الرئاسي جورج دبليو بال (George W. Ball) في 12 شباط/فبراير 1964 لنيقوسيا. وهدفت مهمته الحصول على موافقة الحكومة القبرصية على الخطة المقترحة لحلف الناتو، وإذا ما فشل هذا الأمر فسيسعى لإيجاد قيادة قبرصية يونانية بديلة راغبة في الموافقة على هذه الخطة. لكنه فشل في تحقيق أي من الهدفين، على الرغم من الدعم الذي تلقاه من الدول الضامنة بما فيها اليونان. وفي تلك الأثناء كانت اليونان غارقة وسط أزمة سياسية وصلت ذروتها في 21 نيسان/ابريل 1967 بالانقلاب العسكري المدعوم من حلف شمال الأطلسي الناتو. ولم تكن اليونان قادرة على تحدي رغبات واشنطن لأسباب عملية وعقائدية على الرغم من معارضة الرأي العام اليوناني.

ونتيجة لهذه المناورات لجأت الحكومة القبرصية إلى عرض قضيتها على مجلس الأمن الدولي على الرغم من الاعتراضات البريطانية الأمريكية. وبعد سلسلة من الاجتماعات تبنى مجلس الأمن قرارين هامين جدا كان لهما تأثير على مسار القضية القبرصية منذ صدورهما. الأول منهما هو القرار رقم 186 المؤرخ في 4 آذار/مارس 1964، والثاني كان القرار رقم 187 المؤرخ في 13 آذار/مارس 1964. ووضع هذان القراران الأسس لما يلي:

1- تأسيس مهمة المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة بهدف التوصل إلى تسوية سلمية ترتكز على تسوية متفق عليها وفقا لميثاق الأمم المتحدة.
2- إنشاء قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (UNFICYP).
3- التأكيد على سيادة وسلامة أراضي واستمرار وجود الجمهورية القبرصية.
4- التأكيد على استمرارية وشرعية الحكومة القبرصية على الرغم من انسحاب الأعضاء الذين يمثلون القبارصة الأتراك منها.

وشكل القراران نجاحا هاما للدبلوماسية القبرصية. وبدءا من آذار/مارس 1964، دخلت الأمم المتحدة دخولا عمليا في عملية حفظ السلام وفي صنع السلام معا؛ وهما عمليتان ما زالتا قائمتين حتى يومنا الحاضر. في الفصول السابقة جرى فحص الأسباب التي أدت إلى فشل مبادرات الأمم المتحدة لصنع السلام. إن أهمية التأكيد على شرعية الحكومة القبرصية، واستمرارية الجمهورية القبرصية، أمر غير قابل للمبالغة؛ إذ تحول هذا الأمر ليشكل الدعامة الأساسية للجهود الدبلوماسية القبرصية في مواجهة

المخططات الهادفة إلى تفكيك الجمهورية القبرصية والتي تؤدي إلى اقتسام يوناني تركي للجزيرة. وبدأت هذه التهديدات في ربيع عام 1964، ووصلت ذروتها في مبادرات عنان عام 2004. وانتهى المطاف بالولايات المتحدة وبريطانيا، واللتان كانتا المحرك لمثل هذه المخططات، بتأيدهما للقرارين المذكورين. فلم يكن لديهما خيار آخر، وخاصة على ضوء ازدياد خطر اندلاع نزاع إقليمي آنذاك. أما بالنسبة لرئيس قبرص، فقد شكل اشتراك مجلس الأمن الدولي في الإشراف على كل من عملية حفظ السلام وصنع السلام من قبل الأمم المتحدة ضمانة لتجنب قبرص للسيناريوهات السلبية المستلهمة من حلف الناتو والولايات المتحدة، وهي السيناريوهات التي تهدف إلى خدمة الاحتياجات الإستراتيجية للحلف ولتركيا وليس لخدمة المصالح القبرصية.

عملية صنع السلام المتعثرة

لجم وجود الأمم المتحدة وسلطتها القضائية المحدودة في قبرص مستوى العنف بين الطائفتين، على الرغم من عدم إزالته كليا. وفي تلك الأثناء، انتشرت المعازل القبرصية التركية التي تخضع لسيطرة حركة المقاومة التركية في أنحاء متفرقة من الجزيرة. وواصلت تركيا تهديداتها بالتدخل من جانب واحد في قبرص. وتمكن إنذار شديد اللهجة وجهه الرئيس الأمريكي ليندون جونسون (Lyndon Johnson) في الخامس من حزيران/يونيو 1964 من وقف غزو تركي كان على وشك الحدوث. وأصبح هذا الإنذار مسوغا لتركيا وحافزا لها أيضا على تبنيها تدريجيا لسياسات خارجية أكثر استقلالية خلال فترة الحرب الباردة. وتحول هذا الأسلوب إلى وسيلة لممارسة الضغط على واشنطن التي اتهمت بالتخلي عن حليفتها. ومن الجدير بالذكر أن إنذار الرئيس جونسون لا يدلل على عدم موافقة أمريكية على أهداف تركيا في قبرص. بل جاء نتيجة الأساليب التركية التي غامرت باحتمال حدوث مواجهة سوفيتية أمريكية بشأن قبرص.

وعلى الرغم من اشتراك الأمم المتحدة، إلا أن تقديم مبادرات أمريكية مستقلة بشأن قبرص ظل مستمرا. فقد وجه الرئيس جونسون دعوة لرئيس وزراء اليونان جورج باباندريو (George Papandreou) ولرئيس وزراء تركيا عصمت اينونو (Ismet Inonu) لعقد اجتماعات منفصلة معه في واشنطن وذلك في 22 و 24 حزيران/يونيو عام 1964 على التوالي. وكان الغرض من هذه الاجتماعات أن "يبيع" للبلدين أفكارا خاصة بتسوية يونانية تركية للقضية

القبرصية، من وراء ظهر الحكومة القبرصية. ووصلت هذه المبادرات الذروة بعرض نسخة معدلة لخطة "اتشيسون" بشأن قبرص.[14] وسبق تقديم هذه الخطة تحذيرات أمريكية في الثاني من تموز/يوليو 1964 موجهة إلى اليونان وتركيا، مفادها أن الولايات المتحدة لن تتدخل مرة ثانية لوقف غزو تركي أو نزاع يوناني تركي. وقدم اتشيسون النسخة الأولى لخطته في الرابع من تموز/يوليو 1964. ولم توجه الدعوة إلى القبارصة للمشاركة في هذه الاجتماعات، على الرغم من أن الخطة كانت ستقرر مصير دولتهم. ودعت الخطة أساسا إلى حل جمهورية قبرص وتوحيدها مع اليونان. وبموجب بروتوكول سري لم يكن ليعرض على البرلمان للمصادقة عليه، فإن اليونان، وخدمة منها لمصلحة السياسة الأمنية لحلف الناتو، ستمنح تركيا قاعدة عسكرية في القطاع الشمالي الشرقي من قبرص تصل مساحتها 14-18% من مساحة أراضي الجمهورية. ولجعل هذه الخطة أكثر قبولا لدى اليونان، دعت نسخة لاحقة معدلة للخطة إلى تأجير المنطقة المقترحة كقاعدة لتركيا بموجب عقد إيجار مدته خمسين عاما. ومع أن النسخة المعدلة للخطة كانت تلقى قبولا أوليا من اليونان إلا أن الحكومة اليونانية، وتحت ضغط من قبرص، رفضت مقترحات اتشيسون. كما رفضت تركيا، من جانبها، الخطة لأن عقد الإيجار لمدة خمسين عاما لا يلبي أهدافها التقسيمية. إضافة للتنازلات التي كانت اليونان ستقدمها في قبرص، كان من المفروض أن تقدم تنازلات إقليمية صغيرة على حدودها الشمالية الشرقية مع تركيا وتعيد لتركيا جزيرة كاستيلوريزو (Kastelorizo) إحدى جزر دوديكانيز (Dodecanese) [الإثني عشر].

تميزت الفترة منذ بداية خريف عام 1963، ووصولا إلى الانقلاب ضد الحكومة القبرصية، الذي كان برعاية يونانية في 15 تموز/يوليو 1974، بالتوتر بين أثينا ونيقوسيا. وساد تلك الفترة حالة من عدم الاستقرار السياسي في اليونان، حيث كانت الحكومات اليونانية القائمة آنذاك تعتمد في وجودها، ولأسباب إيديولوجية وسياسية في آن معا، على الدعم الأمريكي، لذلك كانت هذه الحكومات عرضة للضغط الأمريكي. وواصلت اليونان تصوير نفسها على أنها "المركز الوطني للقومية اليونانية"، لذلك

[14] Dean Acheson, "Cyprus: The Anatomy of the Problem", *Chicago Bar Record 46*, no. 8 (May 1965): 349-56. the text is Acheson's address to the Chicago Bar Association on 24 March 1965.

محاضرة ألقاها اتشيسون أمام رابطة المحامين في شيكاغو. وكانت بعنوان قبرص: دراسة تحليلية للمشكلة.

شكلت سياسات نيقوسيا الاستقلالية إزعاجا لها. إضافة لذلك، وجدت هذه السياسات القبرصية دعما لها من حركة عدم الانحياز ومن الكتلة الشرقية. وشعرت أثينا، إبان تلك الفترة، بالقلق من أن تنعكس المشاكل بشأن قبرص على مصير الأقلية اليونانية في استانبول وأن يؤدي ذلك إلى مواجهة يونانية تركية. وأخيرا كانت أثينا، مثلها مثل واشنطن، تخشى من وجود حزب شيوعي كبير ومنظم ومنضبط في الجزيرة. ولم تؤيد اليونان تقديم الرئيس مكاريوس للتعديلات الدستورية المقترحة. وكانت القضية القبرصية تحظى بتأييد شعبي قوي في اليونان، وعملت الحكومات القبرصية المتعاقبة على الاستفادة من هذا الدعم للتأثير على السياسة اليونانية. وكان الرفض النهائي اليوناني لخطة اتشيسون مثالا على هذا التأثير. كل هذا التأثير قد اندثر عندما استولت الطغمة العسكرية على السلطة في اليونان في 21 نيسان/ابريل عام 1967. وهكذا فإنه على عكس العلاقة بين القبارصة الأتراك وأنقره، كانت العلاقة بين نيقوسيا وأثينا متوترة بسبب تباين أهداف سياستهما الخارجية غالبا. وفي أعقاب استعادة الديمقراطية في اليونان عام 1974 تعززت العلاقات بين البلدين لأن أثينا قبلت نيقوسيا بصفتها طرفا على قدم المساواة معها.

تدمير عملية صنع السلام

استهلت مهمة المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة في آذار/مارس عام 1964. إلا أن هذا لم يضع حدا لمبادرات دبلوماسية برعاية الولايات المتحدة كانت تجري وراء الستار، ولا للتهديدات التركية ضد جمهورية قبرص. وفي السابع والثامن من آب/أغسطس 1964 شنت القوات الجوية التركية غارات على أهداف في أنحاء متفرقة من قبرص، مخلفة إصابات خطيرة. واستدعى الأمر تحذيرا سوفيتيا جديدا وقرارا آخر من مجلس الأمن الدولي رقم 193(1964) لوقف تدهور الوضع في قبرص.

وبدا عدم الاحترام، الذي واجهته مهمة الأمم المتحدة لصنع السلام، واضحا، من خلال أمور ثلاثة أخرى على الأقل في الفترة ما بين الأعوام 1965 و 1967. كان الأول منها رفض الولايات المتحدة وتركيا لتقرير الوسيط الدولي غالو بلازا بشأن قبرص. ويبقى هذا التقرير المقدم في 26 آذار/مارس عام 1965 أهم وثيقة كتبت على الإطلاق بشأن القضية القبرصية وتسويتها.[15] تساءل التقرير عن

[15] مجلس الأمن الدولي، s/6253.

الفيدرالية التي تطالب بها تركيا، من جهة أسباب تمت إلى إمكانية تطبيقها ولأسباب إنسانية على حد سواء. ووجه انتقادات لمسألة حق الفيتو الذي تتمتع به الأقلية والذي هو جزء من دستور عام 1960، وأيد مسألة توفير الحماية للأقلية بموجب الميثاق الأوروبي ومن خلال الأجهزة المتاحة بموجب هذا الميثاق.

والطريقة الثانية التي ظهر معها عدم احترام مهمة الأمم المتحدة لصنع السلام تمثلت في استمرار الدبلوماسية السرية للبحث عن حل نهائي للقضية القبرصي، وذلك من خلال اتفاقية يونانية تركية. وقد اتخذ هذا الأمر شكلين:

- الأول كان الاجتماع الذي عقد، في باريس يوم 17 كانون الأول/ديسمبر عام 1965، بين وزير خارجية اليونان الأدميرال جون تومباس (Admiral John Toumbas) ونظيره التركي إحسان صبري شاغلاينغل (Ihsan Sabri Caglayangil) وهو الاجتماع الذي أعقب سلسلة من المباحثات السرية اليونانية التركية بشأن قبرص. وقع الوزيران بالأحرف الأولى على بروتوكول ينص على وحدة قبرص مع اليونان وتضمن تنازلات عديدة لصالح تركيا، بما في ذلك انفصال منطقة ديكيليا (Dhekelia) وضمها إلى تركيا وهي احدى القواعد العسكرية البريطانية ذات السيادة. ولقي هذا العرض موافقة بريطانية. إلا أن هذا البروتوكول لم يخرج أبدا إلى حيز التنفيذ، بسبب خسارة الحكومة اليونانية في التصويت على الثقة في البرلمان، وكان ذلك التصويت على قضية ليس لها علاقة بقبرص.
- الاجتماعات التي عقدت في كل من : كيشان (Kesan) التركية والكسندروبولس (Alexandroupolis) اليونانية بين رئيس وزراء اليونان كوستانتينوس كولياس (Konstantinos Kollias) ورئيس وزراء تركيا سليمان ديميريل (Suleiman Demirel) يومي التاسع والعاشر من أيلول/سبتمبر عام 1967. واستغلالا منها للوضع الدبلوماسي الضعيف للطغمة العسكرية التي سيطرت على الحكومة اليونانية قبل بضعة شهور من ذلك التاريخ، رفضت تركيا الاقتراحات اليونانية رفضا قاطعا ومباشرا، وهي مقترحات كانت قد ارتكزت على الأفكار الواردة في خطة اتشيسون الفاشلة.

وبعد فترة وجيزة من حرب عام 1967 بين العرب وإسرائيل، هددت تركيا مجددا بغزو قبرص. واستدعى الأمر إرسال

المبعوث الأمريكي سايروس فانس (Cyrus Vance) بصورة عاجلة في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1967، وإلى إصدار تحذيرات من الولايات المتحدة إلى كافة الأطراف المعنية لوقف التهديد بالغزو التركي.[16] ويعتبر ذلك مؤشرا إضافيا على محدودية مهمة الأمم المتحدة لصنع السلام، هذه المحدودية التي أصبحت أكثر وضوحا عندما قامت تركيا عمليا بغزوها لقبرص يوم 20 تموز/يوليو عام 1974.

رغم هذه التطورات، عملت الحكومة القبرصية، بالتعاون مع مهمة المساعي الحميدة للأمين العام، على اتخاذ عدة إجراءات لاستعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي في الجزيرة. وساهمت هذه الإجراءات في التخفيف من حدة التوتر والعنف بين الطائفتين، وقدمت حوافز إلى القبارصة الأتراك الراغبين في مغادرة المعازل الخاضعة لسيطرة حركة المقاومة التركية والعودة إلى حيث أمان منازلهم. وفي أعقاب أزمة تشرين الثاني/نوفمبر استهل القبارصة اليونانيون والأتراك حوارا بينهم برعاية مهمة المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة. وبعد اتصالات غير رسمية بدأت النقاشات يوم 24 حزيران/يونيو عام 1968. وانضم إلى المباحثات لاحقا خبراء في الدستور من كل من اليونان وتركيا، وذلك في مطلع عام 1972.[17] وكان هدفهم إعداد دستور معدل لقبرص. ذلك الجهد كان قد حقق النجاح قبل ست وثلاثين ساعة من الانقلاب الذي دبرته في نيقوسيا الطغمة العسكرية الحاكمة في اليونان بالتعاون مع متطرفين من القبارصة اليونانيين من معارضي مكاريوس في 15 تموز عام 1974.[18] وفر الانقلاب الذريعة للغزو التركي لقبرص يوم 20 تموز /يوليو عام 1974.

الخاتمة الساخرة لجولة المباحثات بين الطائفتين برعاية الأمم المتحدة، والتي كانت قد جرت في الفترة من عام 1968 حتى عام 1974، تمثلت في أن رؤوف دنكتاش،

---

[16] يقدم كتاب السفير الأمريكي لدى تركيا باركر هارت في تلك الأثناء رواية جيدة للأحداث. انظر كتابه التالي:
Parker T. Hart , *Two NATO Allies at the Threshold of War: Cyprus, A First Hand Account of Crisis Management 1965-1968* (Durham, S.C.: Duke University Press, 1990).

[17] القاضي مايكل ديكليرس (Michael Dekleris) من اليونان، والبروفسور أورهان ألديكاجي (Professor Orhan Aldikacti) من تركيا.

[18] يؤكد القاضي ديكليرس والبروفسور ألديكاجي من خلال مقابلات ووثائق بحوزتهما حصول هذا الاتفاق. انظر كذلك كتاب القاضي ديكليرس، *القضية القبرصية 1972-1974: الفرصة الأخيرة* (أثينا: نشره المؤلف، 1981). [الكتاب متوفر باللغة اليونانية، لذا اقتضى التنويه].

وبصفته ممثلا للطائفة القبرصية التركية، كان عمليا قد وافق على كافة التعديلات للدستور التي اقترحها الرئيس مكاريوس عام 1963. والأهم من ذلك أن هذه المباحثات كانت قد حققت نجاحا رغم الاتصالات اليونانية التركية السرية الهادفة إلى تسوية القضية القبرصية، ورغم المحاولات الدؤوبة للطغمة العسكرية اليونانية للقضاء على الحكومة القبرصية. واشتملت هذه المحاولات التخريبية على ما يلي:

- "الإجماع" اليوناني التركي المثير للجدل والذي تم التوصل إليه في لشبونة في الفترة من 3-4 حزيران/يونيو عام 1971 بين نائب وزير الخارجية اليوناني خريستوس كسانثوبولوس بالاماس (Christos Xanthopoulos-Palamas) ووزير الخارجية التركي عثمان أولجي (Osman Olcay). وجرى اللقاء على هامش أعمال اجتماع وزراء خارجية دول حلف الناتو. واشتمل هذا "الإجماع" على التزام يوناني تركي بتسوية نهائية للقضية القبرصية قائمة على تقسيم قبرص إذا ما فشلت المفاوضات الجارية بين الطائفتين.
- الإنذارات التي وجهتها الحكومة اليونانية للرئيس مكاريوس من أجل تعديل سياسته لتتماثل مع المواقف اليونانية والتركية.[19] مهددة أن الفشل في الامتثال سيؤدي إلى "نتائج مريرة" لقبرص.
- تنظيم وتسليح الطغمة العسكرية اليونانية لحركة أيوكا- فيتا (EOKA-B). وهي منظمة قبرصية متطرفة، كانت تسعى لإفشال الحكومة القبرصية المنتخبة وإلى اغتيال الرئيس مكاريوس. وهي منظمة مختلفة عن تلك التي ناضلت ضد البريطانيين في الفترة من عام 1955 حتى عام 1959.
- إنذار الطغمة العسكرية اليونانية الموجه للرئيس مكاريوس لتسليم قوات حفظ السلام الدولية في قبرص الأسلحة التي ابتاعتها الحكومة القبرصية من تشيكوسلوفاكيا في كانون الثاني/يناير عام 1972.
- الرفض الأمريكي للمقترحات التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت (U Thant)، وذلك عام 1971 بشأن مبادرة وساطة يقوم بها أعضاء ليسو دائمين في مجلس الأمن الدولي برئاسة فرنسا. وشكل هذا الرفض مؤشرا آخر على أن الولايات المتحدة قد تعارض أية

[19] انظر رسالة السفير اليوناني أنجيلوس خورافاس (Angelos Chorafas) للرئيس مكاريوس في 18 حزيران عام 1971.

مبادرة للأمم المتحدة لا تتماشى مع وجهات النظر الأمريكية والتركية.

الانقلاب والغزو التركي عام 1974

يوم الخامس عشر من تموز/يوليو عام 1974، نفذت الطغمة العسكرية الحاكمة في اليونان آنذاك بالتعاون مع عناصر متطرفة قبرصية يونانية انقلابا ضد الحكومة المنتخبة ديمقراطيا في قبرص. واستغلت تركيا هذا العمل الإجرامي ذريعة، وقامت بغزو قبرص بعد خمسة أيام من وقوع الانقلاب. وفي غزو جرى على مرحلتين، ورغم دعوات مجلس الأمن الدولي إلى وقف إطلاق النار، فقد احتلت تركيا ما يشكل نسبة 36,2% من أراضي جمهورية قبرص. وبررت تركيا فعلتها هذه بموجب بنود معاهدة الضمانات، على الرغم من أن العمل العسكري ليس مشمولا في بنود المعاهدة. وادعت تركيا أنها تصرفت لحماية القبارصة الأتراك، ولاستعادة الأمر الواقع القائم في قبرص. وكلا الإدعاءين لا أساس لهما من الصحة. فلم يتعرض أي قبرصي تركي للأذى خلال الانقلاب، إذ كان هذا الأمر مسألة داخلية قبرصية يونانية صرفة. وما من أحد قدم إثباتا أن الانقلاب كان يهدف إلى توحيد قبرص مع اليونان. وأما بخصوص الإدعاء التركي بشأن استعادة الأمر الواقع القائم في قبرص فإن التاريخ أثبت عكس هذا الإدعاء. هدف تركيا كان وما يزال فرض تقسيم أمر واقع لقبرص. وكان الإعلان أحادي الجانب عام 1983 بخصوص استقلال ما يسمى "جمهورية شمال قبرص التركية" - دولة زائفة أقيمت في المناطق التي يحتلها الجيش التركي - قد قدم دليلا واضحا على ذلك.

تحتاج الأحداث التي وقعت في الفترة من 15 تموز/يوليو حتى 15 آب/أغسطس عام 1974 إلى مزيد من التحليل. حصلت الأزمة في قبرص في الوقت الذي كانت فيه واشنطن تمر في المراحل الأخيرة من [فضيحة] وترغيت واستقالة الرئيس نيكسون. إذ عمل وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر (Henry Kissinger) منفردا في تحديد وتنفيذ السياسة الأمريكية الخارجية. وكانت الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي حتى ذلك الوقت قد تدخلتا من أجل منع غزو تركي أحادي الجانب. وعلى الرغم من أن واشنطن كانت قد حذرت اليونان وقبرص في إطار إنذارها الموجه عام 1964 لرئيس الوزراء التركي عصمت إينونو (Ismet Inonu) من أنها لن تتدخل ثانية في أية أزمة مع تركيا، إلا أنها فعلت الشيء ذاته عام 1967. ولكن لماذا تصرفت الولايات المتحدة بصورة مختلفة عن السابق في عام 1974؟

كان الرئيس مكاريوس قد نجا من محاولات اغتيال سابقا. كما أنه نجا عندما قام الإنقلابيون بمهاجمة القصر الجمهوري في نيقوسيا يوم 15 تموز/يوليو 1974. وعلى الرغم من أن الرئيس مكاريوس، رمز الاستقلال والسيادة القبرصية، بقي على قيد الحياة آنذاك، إلا أن حريته السياسية كانت مقيدة إلى حد كبير. إذ كان في منفاه المؤقت في لندن، عندما كانت 36.2% من أراضي بلده قد خضعت للاحتلال التركي. وما زالت مسألة التورط الأمريكي في انقلاب نيقوسيا مثارا للنقاش والجدل. إذ كانت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) آنذاك مشاركة مع الطغمة العسكرية في اليونان وفي عملية البحث عن مجموعات متطرفة مناهضة لمكاريوس مشاركة نشطة. وكان للوضع في قبرص العديد من الخطوط المتوازية مع الدور الأمريكي في تشيلي والانقلاب ضد حكومة اليندي. إن التورط الأمريكي، في حده الأدنى، كان بمثابة خطيئة في تغاضيه عن الجريمة. فقد علمت حكومة الولايات المتحدة بأمر الانقلاب واختارت ألا تفعل شيئا حياله. على أية حال ثمة دليل كاف يشير إلى أن الانقلاب قد يكون جريمة تفويض. وفي هذه الحال فإن الطغمة العسكرية المنهارة في اليونان وإدارة نيكسون في واشنطن كانت قد خلقت ظروفا غير عادية للتدخل في قبرص ولإدارة الأزمة.

وانصب اهتمام كيسنجر، أولا وقبل كل شيء، على تثبيت الوضع في أثينا وعلى منع نشوب نزاع يوناني تركي؛ وقد نجح في تحقيق الهدفين. وأعطت الأزمة في قبرص الفرصة لكيسنجر لهندسة تسوية للقضية، وهي فرصة قد فاتته كما كانت قد فاتت أسلافه حتى ذلك الحين. وكان من شأن هكذا تسوية أن تلبي في نهاية المطاف الاحتياجات الأمنية للولايات المتحدة ولتركيا. وبأسلوب يذكر تماما بالأساليب الصرفة للقرن التاسع عشر، وقف طالب دبلوماسية مترنيخ (Metternich) جاهزا لاستغلال ميزان القوى في قبرص من أجل تحقيق الأهداف المنشودة. وكان الانفراج السوفيتي الأمريكي الذي تم التوصل إليه آنذاك يعمل لصالحه؛ وعمل لصالحه، أيضا، الفهم الماثل في أن قبرص واقعة في نطاق المنطقة الرمادية للمصالح الرئيسية للولايات المتحدة. ففي مقابلة جرت معه مباشرة في أعقاب موجة الغزو التركية الثانية لقبرص، أبدى كيسنجر ثناء على الإتحاد السوفيتي. وافترض أنه يجب الحكم على الدور السوفيتي من خلال "ما لم يفعله" الإتحاد السوفيتي، بدلا من الحكم عليه من خلال ما فعله السوفيت في الحالة القبرصية. وهذه إشارة واضحة للسلوك السوفيتي إبان الأزمات السابقة.

لا بد من رؤية الجمود السوفيتي عام 1974 ضمن سياق مختلف، وهذا يشتمل على: الانفراج السوفيتي الأمريكي الناشئ؛ والقبول الضمني بالواقع القائل أن الدولتين العظميين لهما مناطق مصالح حيوية خاصة بكل منهما. وما كان السوفيت مستعدين لنسف الانفراج كرد على حادث وقع في منطقة رمادية من المناطق الرئيسية للمصلحة الأمريكية. إضافة لذلك رغم الاستعراضات الخطابية والتهديدات من حين لآخر، كما حدث عام 1964، فلم تكن السياسة السوفيتية قد طرحت أفكارا جديدة لتسوية القضية القبرصية. المقترحات السوفيتية بشأن مؤتمر دولي حول قبرص وحول نزع التسلح في الجزيرة أخذت مداها في الصحافة وفي أوساط الأمم المتحدة، إلا أنه لم تجر متابعة جادة لهذه المقترحات. إضافة لكل ذلك، قامت زمرة عسكرية معزولة دوليا بتنفيذ الانقلاب في نيقوسيا، ونصبت ديكتاتورا ينتمي إلى اليمين في قبرص، وهو انقلاب استمر لبضعة أيام فقط. ولم يشعر السوفيت بواجب تجاه إنقاذ هكذا أنظمة، أو المخاطرة بفوائد الانفراج، أو المخاطرة بحقوق العبور الموسعة غير الرسمية التي يحظى بها السوفيت في المضايق التركية.[20] وكانت قبرص ضحية لكل هذه الحسابات.

رغم المشاورات العاجلة التي جرت في أنقره وأثينا ولندن، إلا أن سياسة كيسنجر كانت واضحة: فلم يفعل شيئا لمنع الانقلاب، ولا لتحذير حكومة قبرص المعترف بها دوليا من الانقلاب الوشيك. ورغم أن واشنطن كان لديها الإمكانية للتدخل ووقف الغزو التركي، إلا أنها لم تفعل ذلك.[21] على العكس من ذلك، ثمة إدعاء مفاده أن واشنطن لم تشجع اقتراحا بريطانيا بنشر قواتها في قبرص ومحيطها، وأن الأسطول السادس اعترض قافلة من السفن اليونانية، كانت في طريقها إلى قبرص، كانت قد أرسلتها الحكومة الديمقراطية التي تسلمت مقاليد الحكم في اليونان في أعقاب انهيار الطغمة العسكرية اليونانية. ووصف كيسنجر الغزو التركي على أنه عمل عسكري "محدود الأبعاد"، ولم يأخذ أية إجراءات عملية لمنع انهيار مباحثات جنيف، التي كانت قد تمت الدعوة لها على عجل في أعقاب الموجة الأولى من الغزو التركي، وضمت الدول

---

[20] في إطار سياستها الخارجية المستقلة خلال الحرب الباردة غضت تركيا الطرف عن القيود المفروضة بموجب معاهدة مونترو لعام 1939 على إبحار السفن الحربية في المضايق. وساعد هذا الأمر إلى حد كبير على تشكيل الأسطول السوفيتي الخامس في البحر الأبيض المتوسط.

[21] من الإجراءات التي كان من الممكن اتخاذها وضع الأسطول السادس في وضع اعتراضي بين قبرص والقوات الغازية، استخدام القوات الجوية للسيطرة على الأجواء المحيطة بقبرص، وتعليق مبيعات الأسلحة الأمريكية ووقف شحن قطع الغيار الضرورية للقوات التركية.

الضامنة والحكومة القبرصية. وهكذا أدى الانهيار المدبر لمباحثات جنيف إلى الموجة الثانية من الغزو التركي لقبرص يوم 14 آب/أغسطس عام 1974. وكان لتركيا اليد الطولى في قبرص طوال فترة الأزمة في صيف عام 1974. وحازت على التفوق العسكري، وعلى دعم كيسنجر أيضا، وكان بمقدورها الاعتماد على الدعم الأمريكي لرفضها انسحابا مبكرا وشاملا لقواتها من قبرص، على الرغم من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (رقم 3212 المؤرخ في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1974) وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 365(1974).

الآثار المترتبة على الغزو التركي

أحدث الغزو التركي تغييرين غير مقصودين: (1) انهيار الطغمة العسكرية التي حكمت اليونان منذ عام 1967، واستعادة الديمقراطية في اليونان، وعودة كونستانتين كارامنليس (Constantine Karamanlis) من منفاه الاختياري في باريس. كارامنليس هو رئيس وزراء اليونان الذي فاوض على اتفاقيات زيورخ ولندن لعام 1959 بشأن قبرص. (2) انهيار الزمرة التي لم تعمر طويلا والتي تشكلت في نيقوسيا خلال الانقلاب، واستعادة الديمقراطية في قبرص. وكان رئيس البرلمان القبرصي آنذاك غلافكوس كليريدس (Glafkos Clerides) قد تولى القيام بأعمال الرئيس بموجب الدستور حتى أواخر الخريف عام 1974 إلى حين عودة الرئيس المنتخب الأسقف مكاريوس إلى نيقوسيا. إلا أنه وكما أشارت الأحداث اللاحقة بوضوح، فلم تكن النوايا الحقيقية لتركيا وراء غزوها للجزيرة تهدف إلى استعادة الديمقراطية سواء في اليونان أم في قبرص؛ إذ أن الغزو التركي واحتلال مساحة 36,2% من أراضي جمهورية قبرص قد أحدث تغييرا جذريا على طبيعة القضية. وكان لهذا الغزو والاحتلال آثارا خطيرة على جملة من القضايا السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية والتي شملت الآتي:

- طرد السكان القبارصة اليونانيين من بيوت آبائهم وأجدادهم في المناطق الخاضعة لاحتلال الجيش التركي. حيث جرى في البداية طرد نحو 142000 قبرصي يوناني من أرضهم وبيوتهم، وجرى لاحقا إبعادا قسريا لنحو عشرين ألفا من القبارصة اليونانيين من أولئك الذين لم يغادروا بيوتهم خلال السنتين الأولين للاحتلال التركي. أما اليوم بقي نحو 500 قبرصي يوناني يعيشون في أحد المعازل في شبه جزيرة

كارباس (Karpass Peninsula) الواقعة في المنطقة الشمالية الشرقية من الجزيرة. وفي عام 1975 وتحت وطأة تهديد بإجراء عسكري تركي آخر، اضطر القبارصة الأتراك الذين يعيشون في المناطق الحرة من قبرص على الانتقال قسرا إلى المناطق المحتلة. ونتيجة لهذه الأفعال وجد نحو 50% من سكان قبرص أنفسهم مقتلعين من جذورهم؛ ومنذ ذلك الحين تمنع تركيا عودة القبارصة اليونانيين المهجرين وتحرمهم بصورة منهجية من حق العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم. وهذا الأمر فتح المجال لرفع الكثير من القضايا، والتي أصبحت مشهورة وشكلت سوابق قانونية، أمام محكمة حقوق الإنسان الأوروبية، (انظر القرارات والدعاوى القضائية لاحقا في هذا الفصل).
- النقل القسري للاقتصاد القبرصي وتمزيقه، ونجم هذا الأمر عن الانتقال القسري للسكان وعن الاحتلال التركي للمناطق الأكثر إنتاجا من الناحية الاقتصادية في قبرص.
- وفاة أكثر من أربعة آلاف مدني وعسكري قبرصي يوناني، إضافة إلى 1476 مواطنا قبرصيا يونانيا ما زالوا في عداد المفقودين. وغالبية المفقودين شوهدوا للمرة الأخيرة من قبل منظمة الصليب الأحمر الدولي ومن قبل مراقبين آخرين وهم في عهدة الأتراك. هذه الخسائر البشرية تحمل خطورة أكبر لدى النظر إليها من زاوية النسبة التي تمثلها مقارنة مع العدد الإجمالي لسكان قبرص. وترفض تركيا على الدوام تقديم أية توضيحات بشأن مصير المفقودين.
- وضع القبارصة الأتراك داخل غيتو وعزلهم. وتحكمت تركيا تحكما صارما بالعبور إلى المناطق المحتلة حتى نيسان/ابريل عام 2003. كما أدخلت الليرة التركية التي تعاني من التضخم كعملة للتداول في المناطق المحتلة، وجلبت البيروقراطيين الأتراك لإدارة الاقتصاد في هذه المناطق. أما أسطورة عزل القبارصة الأتراك فهي مسألة قد جرى بحثها سابقا.
- استيطان قبرص المحتلة، حيث جلبت أنقره وبصورة منتظمة المستوطنين من الأناضول إلى المناطق المحتلة في محاولة لتغيير التركيب الديمغرافي لقبرص وللطائفة القبرصية التركية. وتم منح غالبية هؤلاء المستوطنين "الجنسية" لما يسمى "جمهورية شمال قبرص التركية". أثناء العمل على إعداد هذا الكتاب كان عدد المستوطنين يقدر بنحو 160000، في الوقت الذي بلغ فيه عدد القبارصة الأتراك أقل من 85000 ممن بقوا في المناطق المحتلة من أصل ما كان يقدر بنحو

124000 في الوقت الذي جرى فيه الغزو التركي عام 1974. جلب المستوطنين يشكل انتهاكا لميثاق جنيف لعام 1949، ومن الجدير ذكره أن تركيا هي إحدى الدول التي صادقت على الميثاق. وقد أحدث المستوطنون توترا اجتماعيا وثقافيا في المناطق المحتلة. وقد تسبب الاستيطان، إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية البائسة، في دفع القبارصة الأتراك إلى الهجرة من المناطق المحتلة إلى بلدان مثل ألمانيا والمملكة المتحدة واستراليا. وعمل مراقبون مستقلون مثل الفونس كوكو (Alfons Cuco) وجاكو لاكسو (Jaako Laakso) على توثيق الأوضاع في المناطق المحتلة لحساب برلمان المجلس الأوروبي عام 1992 وعام 2003 على التوالي. وكانت قضية المستوطنين سببا رئيسيا لرفض القبارصة اليونانيين لخطة عنان عام 2004.

- تمركز نحو 43000 جندي تركي مسلحين بأسلحة أمريكية في المناطق المحتلة. ويمكن تعزيز هذه القوات بسهولة من القواعد التركية الرئيسية الواقعة على بعد نحو أربعين ميلا شمال قبرص. ويشكل انتشار هذه القوات خطرا واضحا على جمهورية قبرص.
- التدمير المنهجي للإرث الثقافي للقبارصة اليونانيين في المناطق المحتلة. وأطلقت أسماء تركية على المدن والقرى، الأمر الذي يشكل انتهاكا للمواثيق الدولية. ونهبت الأماكن الأثرية، بينما دمرت أماكن أخرى باسم التنمية، وبيعت المقتنيات الأثرية في السوق السوداء الدولية، ودنست الكنائس والمقابر، ونهبت وأتلفت، أو حولت إلى استخدامات أخرى، (انظر القرارات القانونية). وسرقت كميات لا تحصى ولا تعد من اللوحات الدينية والأيقونات والكنوز الأخرى، وهربت إلى الخارج، وبيعت بطرق غير مشروعة لوكلاء الأعمال الفنية - ومن الجدير بالذكر أن تركيا هي إحدى الدول الموقعة على ميثاق هيئة اليونسكو (UNESCO) وعلى مواثيق دولية أخرى ذات الصلة بحماية الممتلكات الثقافية.[22]
- الاستغلال غير المشروع للممتلكات المسروقة من القبارصة اليونانيين في المناطق المحتلة. إذ أن لمسألة اغتصاب وسوء تخصيص وتوزيع ممتلكات تعود

[22] أحدث دراسة حول الموضوع دراسة أعدتها الصحافية مايكل جانسن في كتابها بعنوان *الحرب والإرث الثقافي*.
Michael Jansen, *War and Cultural Heritage*.

للقبارصة اليونانيين، والاستغلال غير المشروع لهذه الممتلكات، مسألة لها مضامين قانونية وسياسية جدية، (انظر القرارات القانونية). وشكلت هذه المسألة سببا رئيسيا وراء رفض القبارصة اليونانيين لخطة عنان عام 2004. إن هذه التصرفات تعتبر انتهاكا للميثاق الأوروبي وللقانون القبرصي، وتشكل إجحافا بعملية البحث عن تسوية سياسية من خلال إنشاء كيان سياسي شهد تطهيرا عرقيا، كما أن لها آثارا خطيرة على البيئة الطبيعية للمناطق المحتلة.

- فرض تقسيم الأمر الواقع على قبرص. وقد أعطى الانتقال القسري للسكان تركيا الفرصة لتكريس إدارتها للمناطق المحتلة من خلال إنشاء كيان سياسي شهد تطهيرا عرقيا. هذا الكيان كان قد سمي أولا "دولة قبرص الفيدرالية التركية"، وهو كيان جرى الإعلان عن قيامه في 13 شباط/فبراير عام 1975، ولاقى الإدانة من خلال قرار مجلس الأمن الدولي رقم 367. وذهب رؤوف دنكتاش، الذي نصب نفسه زعيما "لدولة قبرص الفيدرالية التركية" إلى جانب أسياده الأتراك، خطوة أبعد من ذلك بعد ثماني سنوات على هذا الإعلان، حيث قام في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1983 بإعلان استقلال ما أسماه الدولة القبرصية التركية عن الجمهورية القبرصية وأطلق عليها اسم "جمهورية شمال قبرص التركية". أدان مجلس الأمن الدولي بالإجماع هذا التصرف، من خلال قراره رقم 541 المؤرخ في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1983. ودعا المجلس كافة الدول الامتناع عن الاعتراف بهذا الكيان الانفصالي، وأعاد التأكيد على كافة قراراته السابقة بشأن قبرص. ومنذ ذلك الحين لم يعترف بهذا الكيان سوى تركيا والتي تزعم وجود "دولتين وشعبين" في الجزيرة. وتصر تركيا على أن الواقع الجديد الذي استحدث في قبرص عام 1974 يجب أن يكون أساسا لأية تسوية للقضية القبرصية.

القرارات القانونية حول القضية القبرصية

كدولة صغيرة وضعيفة تعاني من الجراح، أكدت قبرص على حكم القانون في محاولة منها لضمان استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها. وخلال الحرب الباردة، اتسمت الحجج القانونية بأهمية سياسية إضافية، في الوقت الذي كان فيه أعضاء التحالف الغربي يزعمون أن حكم القانون أمر يميز سلوكهم عن سلوك الكتلة الشرقية. وفي

فترة ما بعد الحرب الباردة أصبح حكم القانون أحد الميزات التي يبشر بها "النظام العالمي الجديد".

توفر القرارات القانونية الموجزة التالية سجلا مستقلا هاما لكيفية تناول محاكم إقليمية ومحلية في أوروبا الغربية وفي الولايات المتحدة للآثار المترتبة على الغزو التركي.[23] تحمل هذه القرارات مضامين سياسية هامة لأية تسوية مستقبلية للقضية القبرصية. ففي الوقت الذي تؤكد فيه على شرعية واستمرارية جمهورية قبرص وحكومتها، فإنها قد استنتجت أن السلطات القبرصية التركية ما هي إلا "إدارة محلية تابعة" لتركيا. وتشكل استنتاجات هذه القرارات، كونها سابقة قانونية، خصوصا فيما يتعلق بمسألة الممتلكات، أساسا مهما لأية تسوية مستقبلية شاملة للقضية القبرصية، خاصة في أعقاب انضمام قبرص إلى الإتحاد الأوروبي. إذ لا يمكن لتركيا الاستمرار في انتهاك القانون الأوروبي وقرارات المحكمة الأوروبية وأن تتوقع في نفس الوقت إحراز تقدم في مفاوضاتها للانضمام لعضوية الإتحاد الأوروبي. فالقوة التي يحظى بها الموقف القانوني القبرصي بلغت حد التأثير على مضمون القرارات التي تبناها كل من مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، كما أسهمت في صياغة قرارات محاكم محلية ودولية، إضافة إلى أنها أسهمت في فرض حظر على تزويد تركيا بالأسلحة فرضه مجلس الشيوخ الأمريكي في الفترة من عام 1974 حتى عام 1978.[24]

فيما يلي بعض الأمثلة التي تشكل سوابق قانونية لقضايا عرضت على المحاكم منذ عام 1976 وحتى عام 2005:

- قبرص ضد تركيا، القضية رقم (74/6780) ورقم (75/6950) - المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان، 1976. في تقرير مشترك لعام 1976، وبموجب المادة السابقة رقم 31 من الميثاق الأوروبي، اعتبرت

[23] موجز القضايا القانونية مقتبس عن منشورات مكتب الإعلام والصحافة في جمهورية قبرص. انظر الكتاب الصادر عن مكتب الإعلام بعنوان: *القضية القبرصية: مقدمة موجزة* (*The Cyprus Question: A Brief Introduction*).

[24] من بين الدراسات العديدة حول الموضوع انظر دراسة أيان براونلي (Ian Brownlie) تحت عنوان "حظر استخدام القوة العسكرية لتسوية الخلافات الدولية وبإشارة خاصة إلى قضية الجمهورية القبرصية"، قدمت الدراسة إلى "مؤتمر القانون الدولي حول قبرص عام 1979 (مجلس رابطة المحامين القبارصة، نيقوسيا: 1981). وانظر أيضا:
Eugene T. Rossides, "Cyprus and the Rule of Law", *Syracuse Journal of International Law and Commerce 17*, no. 1 (Spring 1991), pp. 21-90.

تركيا أنها قد انتهكت المادة رقم 2 (الحق في العيش)، والمادة رقم 5 (حرية وأمن الفرد والعائلة والمنزل...الخ)، والمادة رقم 13 (المعالجة الفعالة لانتهاك الحقوق والحريات)، إضافة إلى المادة رقم 1 من البروتوكول رقم 1 (التمتع السلمي بالممتلكات). في 20 كانون الثاني/يناير عام 1979 تبنت اللجنة الوزارية قرار رقم DH (79) دعا إلى حماية مستديمة لحقوق الإنسان عبر المباحثات بين الطائفتين وصولا إلى تسوية للنزاع.

- قبرص ضد تركيا (77/8007) - المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان، 1983. بموجب المادة السابقة رقم 31 للميثاق الأوروبي، وجدت المفوضية أن تركيا تخرق التزاماتها المنصوص عليها في المادة رقم 5 (حرية وأمن الفرد)، والمادة رقم 8 (احترام حياة الفرد والعائلة وحرمة المنزل...الخ)، والمادة رقم 1 من بروتوكول رقم 1 (التمتع السلمي بالممتلكات). وفي 2 نيسان/ابريل عام 1992 تبنت اللجنة الوزارية القرار رقم DH (92) 12 والخاص بتقرير المفوضية والذي تم بموجبه نشر تقرير عام 1983.

- الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية المرؤوسة ذاتيا ضد غولدبيرغ فيلدمان للفنون الجميلة (Goldberg Feldman Fine Arts Inc.) قضية رقم 917 F.2d 278 المرفوعة أمام محكمة الاستئناف الأمريكية في دورتها السابعة، قرار صادر في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1990: تؤكد محكمة الاستئناف الفيدرالية في دورتها السابعة الحكم الصادر في 3 آب/أغسطس عام 1989 عن المحكمة الأمريكية لمقاطعة انديانابولس (Indianapolis) - والقضية تتعلق بملكية لوحات فسيفساء مسروقة يعود تاريخها للقرن السادس وسرقت من كنيسة كاناكاريا (Kanakaria) في قبرص المحتلة. وجرى نقل لوحات الفسيفساء هذه بواسطة الأتراك من مهربي التحف الأثرية، وتم بيعها بمبلغ 1,2 مليون دولار. وقد أعيدت لوحات الفسيفساء إلى مالكها الشرعي الكنيسة القبرصية. شكل هذا القرار سابقة قانونية هامة في الولايات المتحدة لحماية الملكية الثقافية. وعلى الرغم من مصادقة تركيا على مواثيق اليونسكو لعامي 1954 و1970، المتعلقة بحماية الملكية الثقافية، إلا أنها لا تحرك ساكنا إزاء أعمال التخريب والتدمير والنهب للممتلكات الثقافية للقبارصة اليونانيين في المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش التركي ولا تفعل شيئا لوقف هذه الأفعال.

- محكمة العدل للمجتمعات الأوروبية: قضية رقم C - 439/92 تاريخ 5 تموز/يوليو 1994. حكمت محكمة العدل الأوروبية أن شهادات الاستيراد والمنشأ والصحة الزراعية الصادرة عن السلطات المختصة في جمهورية قبرص هي فقط الشهادات المقبولة من قبل الدول الأعضاء في الأسرة الأوروبية، كما أقر الحكم أن الدولة القبرصية الوحيدة التي تعترف بها الأسرة الأوروبية هي جمهورية قبرص. لذا فإن شهادات الاستيراد والمنشأ والصحة الزراعية الصادرة عن "السلطات" القبرصية التركية مستثناة من هذا الاعتراف وليست مقبولة، وذلك لأن "الكيان مثل ذلك الكيان المقام في الجزء الشمالي من قبرص... غير معترف به من الأسرة ولا من الدول الأعضاء". ونظرت محكمة العدل الأوروبية في هذه القضية بناء على طلب من المحكمة العليا البريطانية، في أعقاب قضية رفعت أمام المحكمة في المملكة المتحدة من قبل مصدرين قبارصة يونانيين للحمضيات والبطاطا. وطلبت المحكمة العليا تفسيرا للبنود ذات العلاقة الواردة في اتفاقية الارتباط بين قبرص والسوق الأوروبية المشتركة لعام 1972 والدليل الإداري لمجلس السوق الأوروبية (77/93/EEC). وأكدت المحكمة العليا البريطانية قرار محكمة العدل الأوروبية في تشرين الثاني/نوفمبر 1994. واعترف هذا القرار الهام بسيادة جمهورية قبرص على كافة أنحاء الجزيرة فيما يتعلق بعلاقاتها مع الأسرة الأوروبية.
- قضية لويزيدو (Titina Loizidou) ضد تركيا: محكمة حقوق الإنسان الأوروبية، 18 كانون الأول/ديسمبر 1996، و 28 تموز/يوليو 1998. وجدت محكمة حقوق الإنسان الأوروبية أن صاحبة الدعوى وهي تيتينا لويزيدو مواطنة من جمهورية قبرص ما زالت هي المالك الشرعي لأملاكها الكائنة في المناطق التي خضعت لاحتلال الجيش التركي. وأصدرت المحكمة ثلاثة أحكام: في 23 آذار/مارس 1995 بشأن الاعتراضات الأولية؛ وفي 18 كانون الأول/ديسمبر 1996 بشأن أهلية القضية؛ وفي 28 تموز/يوليو 1998 حول "التعويض العادل عن الخسائر". وفي قرار يشكل سابقة قانونية، اعتبرت المحكمة أن تركيا بصفتها القوة المحتلة هي المسؤولة عن سياسات وتصرفات السلطات في المناطق المحتلة. هذه السلطات وصفت بأنها "إدارة محلية تابعة" لتركيا. ووجدت تركيا مدانة لخرقها المادة رقم 1 من البروتوكول رقم 1 للميثاق، وذلك من خلال استمرار إنكارها حق

صاحبة الدعوى في الوصول إلى ممتلكاتها ولمصادرتها المزعومة لهذه الممتلكات دون تعويض. في 28 تموز/يوليو 1998 أمرت المحكمة تركيا بدفع تعويض عن الأضرار للسيدة لويزيدو. وأدى رفض تركيا الامتثال للحكم إلى صدور قرارات عن مجلس وزراء المجلس الأوروبي. وشجبت هذه القرارات عدم امتثال تركيا، وذكر المجلس تركيا بمسألة قبولها للميثاق والأحكام الملزمة التي تصدر عن المحكمة. ودعت القرارات مجلس وزراء المجلس الأوروبي اتخاذ الخطوات المناسبة لفرض الامتثال لأحكام المحكمة. ومع دنو اتخاذ قرارات بشأن طلب تركيا للإتحاد الأوروبي، اضطرت تركبا إلى دفع مبلغ 641000 جنيه قبرصي أي ما يعادل نحو مليون ونصف المليون دولار للسيدة لويزيدو.

- قبرص ضد تركيا (الطلب 94/2581) - محكمة حقوق الإنسان الأوروبية، تاريخ 10 أيار/مايو 2001. لهذا القرار آثار بعيدة المدى، هي الأقوى فيما يتعلق بالطلبات والدعاوى التي رفعتها حكومة الجمهورية القبرصية ضد تركيا. حيث أكد هذا القرار الطلبات التي تقدمت بها حكومة قبرص في إطار الدعاوى المرفوعة ضد دولة أخرى، هي تركيا، بموجب المادة 31 من الميثاق الأوروبي وذلك بتاريخ 10 تموز/يوليو 1976 و 4 تشرين الأول/أكتوبر 1983. وكانت القضايا السابقة قد وثقت مختلف الانتهاكات للميثاق التي ارتكبتها تركيا خلال غزو عام 1974 وبعده. وبحصوله على أصوات الأغلبية قرر هذا الحكم أن تركيا تواصل هذه الانتهاكات من خلال:

1- استمرارها في انتهاكها للمواد الثانية والثالثة والخامسة من الميثاق من خلال إخفاقها بإجراء تحريات فعالة لتحديد مكان ومصير الأشخاص المفقودين من القبارصة اليونانيين.
2- رفضها السماح لأي من القبارصة اليونانيين المهجرين العودة إلى منازلهم. كما أن تركيا تواصل انتهاكها للمادة رقم 8 من الميثاق، هذا إضافة إلى انتهاكات مماثلة متواصلة للمادة الأولى من البروتوكول الأول (إنكار حق الوصول إلى والسيطرة على الممتلكات واستخدام حقوق ملكيتها والتمتع بها)، وكذلك انتهاكها للمادة 13 (غياب معالجات ذات فاعلية) لمسألة حقوق الملكية للقبارصة اليونانيين المهجرين.

-3 انتهاك تركيا لحقوق القبارصة اليونانيين الذين يعيشون في الجزء الشمالي من قبرص، بما في ذلك انتهاكها للمادة رقم 9 (المعاملة باحترام) والمادة رقم 10 (الرقابة على الكتب المدرسية)، المادة الأولى من البروتوكول الأول (التمتع السلمي بالممتلكات)، والمادة 2 (عدم توفر مرافق ملائمة لمدرسة ثانوية)، والمادة رقم 3 (التمييز إلى حد المعاملة المهينة)، والمادة 13 (غياب المعالجات).

-4 انتهاك حقوق القبارصة الأتراك في المناطق المحتلة التي تنص عليها المادة 6 (محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية). وأثناء تعاطيه مع هذه القضية أكد القرار أيضا قضية السيدة لويزيدو (عامي 1996 و 1998)، كما تناول لا مشروعية إعلان قيام ما يسمى "جمهورية شمال قبرص التركية" عام 1983، إضافة إلى تأكيده على القرارات السابقة المتعلقة بالطلبات المقدمة من دولة ضد دولة أخرى، وهي الطلبات التي كانت جمهورية قبرص قد رفعتها ضد تركيا، وتحمل هذه الطلبات الأرقام: 74/6780؛ 75/6950؛ 77/8007. وحملت المحكمة تركيا المسؤولية عن هذه الانتهاكات لأنها هي الجهة التي تملك "سيطرة فعالة وشاملة على شمال قبرص". وأكدت المحكمة أيضا أن حكومة الجمهورية القبرصية هي الحكومة الشرعية الوحيدة في الجزيرة.

- قرار بقبول أهلية الدعوى: السيدة كسينيدس أريستيس ضد تركيا (الدعوى رقم 99/46347) - محكمة حقوق الإنسان الأوروبية، تاريخ 6 نيسان/ابريل 2005. صدر قرار بالإجماع عن هيئة محكمة حقوق الإنسان الأوروبية يعلن قبول الدعوى التي رفعتها أمام المحكمة السيدة ميرا كسينيدس أريستيس (Myra Xenides-Arestis)، حيث اشتكت صاحبة الدعوى من استمرار انتهاك حقوقها التي تنص عليها المادة الثامنة من الميثاق (احترام حق الإنسان في بيته)، وكذلك المادة الأولى من البروتوكول الأول (حماية الممتلكات)، وأن القوات العسكرية التركية حرمتها من حقها في ملكيتها وفي بيتها. كما ادعت السيدة المذكورة في دعواها المرفوعة للمحكمة أن الأفعال التركية تشكل انتهاكا للمادة 14 من الميثاق (منع المعاملة على أساس التمييز). صاحبة الدعوى هي قبرصية يونانية أرثوذكسية. وقررت المحكمة، دون إجحاف بالقضية رفض وجود "معالجات محلية" في المناطق المحتلة. ولاحظت

المحكمة أيضا أنه بسبب رفض القبارصة اليونانيين خطة الأمم المتحدة (عنان الخامسة) لذا فإن البنود المتعلقة بالممتلكات الواردة في هذه الخطة لا يمكن وضعها موضع التنفيذ.

وفي الختام لا بد من الأخذ بعين الاعتبار وجود ثلاث وثلاثين قضية كبيرة أخرى كانت المحكمة قد أعلنت أهليتها للنظر فيها من قبل المحكمة.

عودة إلى الوراء: كيف أثرت الحرب الباردة على القضية القبرصية

تناول الفصل الثاني والثالث بنظرة فاحصة طبيعة القضية القبرصية، والأسباب الكامنة وراء غياب تسوية سياسية، ودور اللاعبين الأجانب في عملية البحث عن تسوية عادلة وقابلة للتطبيق للقضية القبرصية، وكذلك الدور المتغير للأمين العام للأمم المتحدة. لكن الحقيقة التي ما تزال قائمة تتمثل في حقيقة أنه منذ عام 1975 تواصلت المفاوضات، وإن بشكل متقطع أحيانا، تحت رعاية الأمم المتحدة. وتتمثل الأسس التي يجب أن تقوم عليها أية تسوية عملية وقابلة للتطبيق على العناصر الأربع التالية:

- قرارات مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة بشأن قبرص؛
- الاتفاقيات رفيعة المستوى لعامي 1977 و 1979 وهما على التوالي: اتفاق مكاريوس ودنكتاش، واتفاق كبريانو (Kyprianou) ودنكتاش؛
- القوانين والمواثيق الأوروبية؛
- القرارات الصادرة عن محاكم أوروبية وغير أوروبية بشأن القضية القبرصية.

توفر الاتفاقيات رفيعة المستوى لعامي 1977 و 1979 دليلا هاديا للمفاوضات وإطارا لتسوية القضية القبرصية. وتمثل هدف الاتفاقيات في إعادة بناء جمهورية مستقلة فيدرالية مؤلفة من منطقتين، بحيث تتمتع حكومتها بالصلاحيات الكافية للحفاظ على وحدة واستقلال وسلامة أراضي قبرص. وأكدت الاتفاقيات، فيما أكدت عليه، على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأعطت الأولوية لعودة المهجرين من أهالي مدينة فاروشا (Varosha) - وهي فاماغوستا الجديدة - إلى مدينتهم وبيوتهم. ولا داعي للقول أن تركيا لم تطبق أو تحترم أيا من هذه الاتفاقيات.

حتى بداية التسعينات، اعتمدت تركيا على اهتمامات القوى العظمى المتعلقة بالحرب الباردة وعلى موقعها الاستراتيجي من أجل إبطال الجهود الدولية المعنية بإيجاد حل عادل ودائم وقابل للتطبيق للقضية القبرصية. وفي الفترة التي أعقبت الحرب الباردة، كيفت تركيا أهميتها الإستراتيجية لتتلاءم والاهتمامات الجديدة للولايات المتحدة وأوروبا، واستغلت الخطر الماثل في عدم الاستقرار الإقليمي في منطقتي البلقان والشرق الأوسط، ووفرت معبرا لمصادر الطاقة في آسيا الوسطى، وقدمت المساعدة في التصدي للإرهاب والأصولية الإسلامية. ولا يوجد مجال هنا، على أية حال، لمناقشة هذه الأطروحات، والتي وجدت آذانا صاغية في واشنطن وانعكست لذلك على الدعم الأمريكي المستمر لمواقف تركيا بشأن قبرص.

كان التصريح الأول والأهم الصادر عن واشنطن بشأن سياساتها حيال قبرص قد أتى في أعقاب الغزو التركي، وذلك في الثاني من أيلول/سبتمبر عام 1975، حيث قدم وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر "خمس نقاط " إلى الأمم المتحدة لتسوية القضية القبرصية. ورأى أن التسوية لا بد أن توفر حماية لسيادة وسلامة أراضي قبرص واستقلالها، وتوفر تعديلات على الأراضي من شأنها الحفاظ على المصالح الاقتصادية والأمنية للطائفتين، وتوفر الحكم الذاتي للقبارصة الأتراك. ووجدت هذه الأفكار تطبيقا عمليا لها على صعيد مهمة كليفورد (Clifford) إلى قبرص في شباط/فبراير عام 1977. وتمكن المبعوث الرئاسي الأمريكي إقناع الرئيس مكاريوس بقبول مبدأ الفيدرالية ذات المنطقتين، كقاعدة لتسوية القضية القبرصية، مقابل انخراط الولايات المتحدة الفعال في عملية التسوية؛ وأصبحت هذه الأفكار فيما بعد أساسا لمخططات مفصلة قدمتها الأمم المتحدة، منذ ذلك الحين، وتوجتها بالخطط الخمسة التي قدمها كوفي عنان في الفترة بين عام 2002 وعام 2004. ومن الجدير بالذكر أن تركيا لم تقدم في المقابل أية تنازلات أو التزامات. واعتمدت واشنطن على المزاعم بشأن مبادرات تفاوضية قادمة من أجل منع فرض أية عقوبات على تركيا قد يفرضها الكونغرس الأمريكي أو أية منظمات دولية أو إقليمية، وكذلك التخفيف من مضمون القرارات الدولية بشأن قبرص. وادعت الولايات المتحدة بالقول أن هذا ضروري من أجل منع الإساءة لتركيا ومن أجل تشجيع مرونتها التفاوضية وضمان تعاونها في إستراتيجية الولايات المتحدة الإقليمية. وبالتالي تم إلقاء عبء تقديم التنازلات على الحلقة الأضعف، ضحية العدوان وانتهاك القانون الأمريكي والقانون الدولي على حد سواء.

ثمة اعتبار آخر للحساسية الأمريكية تجاه المطالب التركية، وهذا ماثل في نموذج التفاوض بشأن قبرص. فالخطة التي قدمتها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وكندا في العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر عام 1978 توفر مثالا جيدا على ذلك.[25] وتطلب الاقتراح موافقة قبرص على إطار دستوري مفصل ينشأ عنه كونفيدرالية فضفاضة ثنائية الطائفة وثنائية المنطقة كما تطالب بذلك تركيا، أما القضايا التي يعيرها القبارصة اليونانيون أهمية مثل قضية الأراضي وعودة المهجرين إلى بيوت آبائهم وأجدادهم وانسحاب القوات التركية هي قضايا متروكة لمفاوضات مستقبلية.

الأوضاع المتدهورة في الشرق الأوسط، إضافة إلى سقوط شاه إيران، والحرب الإيرانية العراقية، والغزو السوفيتي لأفغانستان، عززت الأهمية الإستراتيجية لتركيا، في الاعتبارات السياسية للولايات المتحدة. وفهمت تركيا هذا الأمر فهما واضحا. إذ مع الصبر والإصرار استطاعت أنقره تعزيز مخططاتها التقسيمية وأن تجد التشجيع لهذه المخططات، وذلك من خلال استفادتها من الاحتياجات الأمنية الإقليمية لواشنطن ومن تأثير الأخيرة على الأمم المتحدة.

---

[25] هذه الخطة عرفت بالأحرف الأولى لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا (ABC Plan)، أو خطة نيميتز (Matthew Nimetz)، الدبلوماسي الأمريكي الذي قدم الخطة.

الفصل السابع
دروس الماضي

قدم هذا الكتاب المختصر فكرة فاحصة موجزة عن قبرص وعن القضية القبرصية؛ وأكد على الاعتبارات المعاصرة للقضية، وقدم خلفية لتطورها، وكيف عمل اشتراك الوسطاء الأجانب على تعقيدها وتشويهها.

وتبقى القضية القبرصية قضية غزو واحتلال؛ إذ أن قبرص، وهي دولة عضو في الإتحاد الأوروبي، ما تزال آخر بلد مقسم في أوروبا. ودعا الكتاب إلى نهج جديد لتسوية القضية قائم على: المبادئ الموجهة للإتحاد الأوروبي؛ وقرارات مجلس الأمن الدولي الصادرة بالإجماع؛ وقرارات المحاكم الدولية والمحلية؛ وعلى الاتفاقيات رفيعة المستوى لعامي 1977 و 1979. إن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، والاستيطان الهائل للمناطق الخاضعة للاحتلال، واغتصاب الممتلكات، والفصل العرقي، وتدمير الإرث الثقافي، واستمرار الاحتلال والتقسيم القسري لقبرص أفعالا تشكل كلها تحديا لنظام الشرعة الدولية وتهديدا للاستقرار الإقليمي.

وكما جرى تبيانه في هذا الكتاب، فقد انضمت قبرص، في الأول من أيار/مايو عام 2004، إلى الإتحاد الأوروبي، دون تحقيق هدف الانضمام كبلد موحد كما كانت تصبو لذلك. إن الحكومة القبرصية، والشعب القبرصي كذلك، ملتزمان بمبدأ تسوية عادلة وعملية وقابلة للتطبيق، من شأنها احترام حقوق الإنسان، والسماح بإعادة توحيد سلمية لبلدهم بموجب المعايير الأوروبية. وبين الفصل الثالث بالتفصيل كيف، ولماذا، فشلت محاولة فرض تسوية من الخارج على قبرص؛ فالدروس المستفادة من تجربة المفاوضات للفترة ما بين عام 1999 وعام 2004 يجب ألا تنسى. وللأسف، فلقد حاولت أنقره وحلفائها استغلال تصويت القبارصة الأتراك الإيجابي لصالح خطة عنان الخامسة بغية الحصول على اعتراف بالأمر الواقع الماثل في صنيعة تركيا غير المشروعة. مثل هذا التصرف من شأنه تكريس التقسيم وتعزيز حالة عدم الاستقرار الإقليمي. وإنه لفي مصلحة كافة الأطراف المعنية بالقضية القبرصية، وخصوصا تركيا والولايات المتحدة، البحث عن تسوية تتماثل مع المعايير والقوانين الأوروبية. ففي الوقت الذي لن يكون فيه هذا المسعى لتحقيق مثل هذه التسوية بديلا عن المساعي الحميدة للأمم المتحدة، إلا أنه يوفر المبادئ الأساسية لحل عادل وقابل للتطبيق وعملي يستفيد

منه كلا الطائفتين. حتى الوقت الذي كانت فيه هذه السطور قيد الكتابة، لم تكن تركيا، صاحبة طلب للانضمام لعضوية الإتحاد الأوروبي، قد أوفت بالتزاماتها نحو قبرص. وهذه الالتزامات جزء من الوثائق الخاصة الموقعة بين الإتحاد الأوروبي وتركيا والمتعلقة بانضمام تركيا إلى الإتحاد. وغدت قبرص الآن قضية أوروبية، ولا يمكن معها تجنب تنفيذ أحكام الإتحاد الأوروبي.

إن الالتزام القبرصي اليوناني الحقيقي بإعادة توحيد قبرص، مع مساهمة الإتحاد الأوروبي الفعالة، هو التزام قد جرى إبرازه والتأكيد عليه من خلال الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية القبرصية تاسوس بابادوبولوس (Tassos Papadopoulos) في 18 أيلول/سبتمبر 2005 أثناء انعقاد الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وقدمت تركيا في 20 كانون الثاني/يناير عام 2006، وتحت ضغط من أعضاء في الإتحاد الأوروبي، اقتراحا يقع في عشر نقاط لتسوية القضية القبرصية. وللأسف، فإن هذا "الاقتراح الجديد" المزعوم يكرر المواقف التركية المعروفة بشأن قبرص. كما شكل هذا الأمر محاولة من تركيا لتجنب التزاماتها نحو الإتحاد الأوروبي، ومن أجل رفع مستوى وضع الكيان الإنفصالي الذي خلقته في المناطق المحتلة. ورفضت الحكومة القبرصية هذا الاقتراح التركي، في الوقت الذي عمدت فيه الولايات المتحدة وبعض أعضاء الإتحاد الأوروبي إلى البحث عن وسائل دبلوماسية من أجل عدم إغلاق الباب في وجه المزيد من المقترحات التركية.

إثر مفاوضات جرت من خلف الستار، التقى الرئيس بابادوبولوس مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، في باريس، يوم 28 شباط/فبراير 2006. وبعيدا عن الإتهامات التي سمعت في أعقاب الاستفتاءات على خطة عنان الخامسة، جرى تبادل بناء للآراء، استعرض الزعيمان، خلال اللقاء، الوضع في قبرص، وتفحصوا وسائل التقدم التي يمكن انتهاجها في مسيرة إعادة التوحيد. واتسم المؤتمر الصحفي، المعد له بعناية، إثر اللقاء، وكذلك البيان الذي تلي أثناء المؤتمر، بالأهمية التي نجمت عن الرموز التي حملها وعن المضمون الذي جرى التعبير عنه.

عقد المؤتمر الصحفي في ظل أعلام الأمم المتحدة وجمهورية قبرص، وجرت الإشارة إلى الرئيس بابادوبولوس بألقابه الرسمية، وفي نفس الوقت جرى الإشارة إلى طلعت باللقب الصحيح على أنه زعيم للطائفة القبرصية التركية. ويذكر أنه خلال المفاوضات برعاية كوفي عنان، في الفترة من عام 1999 حتى عام 2004، كان ثمة إشارات وحيدة، وهي "الزعيمان"؛ وكانت الرموز الدالة على

الدولة غائبة بصورة ملحوظة. ولم تجري الإشارة لخطة عنان الخامسة الفاشلة أثناء المؤتمر الصحفي، كما لم تكن مقترحات تركيا التي تقدمت بها في كانون الثاني/يناير من نفس العام على جدول أعمال البحث. وبدلا من ذلك، تم تذكير تركيا بالتزاماتها نحو قبرص أثناء مسيرة الانضمام للإتحاد الأوروبي، وبأهمية إعادة فتح مدينة فاماغوستا وميناؤها كخطوة في عملية التسوية. وتقرر أن يعمل ممثل الأمم المتحدة لدى قبرص، مايكل موللر (Michael Moller) مع رئيس الجمهورية ومع الزعيم القبرصي التركي بغية تفعيل عمل لجنة شؤون المفقودين. كما تقرر أن يساعد في تشكيل اللجان الفنية، لبحث سلسلة من القضايا بهدف إعادة الثقة بين الطائفتين، وليمهد الطريق لاستئناف كامل للمفاوضات. وفي الوقت الذي لاحظ فيه الأمين العام أنه قد تلقى تطمينا من زعيم الطائفة القبرصية التركية بشأن المسيرة التي رسم البيان خطوطها العريضة، شككت تركيا والقبارصة الأتراك بهذا التصريح. وحتى كتابة هذه السطور، لم تبدي تركيا ولا القبارصة الأتراك رغبة في التعاون مع الأمم المتحدة.

يوم 27 شباط/فبراير 2006، اتخذ الإتحاد الأوروبي خطوة هامة، وبموافقة جمهورية قبرص، بتقديمه رزمة مساعدات بلغت قيمتها 165 مليون دولار تهدف إلى تنمية المناطق المحتلة. وأصبح هذا الأمر ممكنا عندما جرى فصل بنود المساعدات عن مسألة التدابير المقترحة للتجارة مع المناطق المحتلة. إذ حتى ذلك الحين كانت تركيا والقبارصة الأتراك، وبدعم بريطاني، يصرون على ربط البندين معا في محاولة لكسب اعتراف بالأمر الواقع القائم في المناطق المحتلة. ونجم عن هذه المحاولة فقدان رزمة المساعدات المخصصة للسنة الأولى. وكان المقصود بالمساعدات تشجيع الانسجام مع سياسة الإتحاد الأوروبي ولدعم مجالات مثل الطاقة والبيئة في المناطق المحتلة.

إن انضمام قبرص لعضوية الإتحاد الأوروبي، وطلب تركيا للانضمام لعضوية الإتحاد، يوفران فرصا جديدة لتسوية القضية القبرصية. ففي الوقت الذي أظهرت فيه حكومة الجمهورية القبرصية والقبارصة اليونانيون الالتزام بإعادة توحيد حقيقية لبلدهم، إلا أن تركيا وصنيعتها القيادة القبرصية التركية في المناطق المحتلة لم تظهرا أي التزام مماثل. وهكذا فإن الكرة الآن في الملعب التركي.

كم من الحبر قد سال في وصف القضية القبرصية! لقد دام هذا النزاع طويلا؛ إلا أنه وللمرة الأولى، ومنذ عدة عقود يبزغ شعاع أمل في الأفق. ودونما إضفاء الصبغة المثالية على الحل الأوروبي، يمكن القول أن المبادئ التي

قام على أساسها الإتحاد الأوروبي توفر مسالك جديدة لتسوية قضايا أدت إلى مأساة يعاني منها كافة القبارصة من يونانيين وأتراك على حد سواء. إننا بحاجة إلى تخطي مسألة قبول هذه المأساة وكأنها قدرنا، وهي مأساة جرى تبريرها باسم الواقعية السياسية. يمكننا، بل علينا فعل ذلك.

إضافة لاحقة للنص

سلمت مخطوطة الكتاب إلى المحرر في مطلع ربيع عام 2006. ومنذ ذلك الحين، حصلت تطورات ربما تكون موضع اهتمام القارئ. وعلى الرغم من أنها تطورات مشجعة، إلا أن تركيا والقيادة القبرصية التركية لم تتزحزح عن مواقفها التي جرى استعراضها وتحليلها في هذا الكتاب.

في 28 شباط/فبراير عام 2006، التقى الرئيس القبرصي تاسوس بابادوبولوس مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، في باريس، من أجل "مراجعة الوضع في قبرص وتفحص وسائل التقدم في المسيرة المؤدية إلى إعادة توحيد الجزيرة". واتفقا على أن استئناف المفاوضات في إطار مهمة المساعي الحميدة للأمين العام يجب أن تأتي في حينها وأن تقوم على أساس من التحضير الدقيق لها. وعبر الأمين العام عن سروره، لملاحظته أن زعيمي الطائفتين في قبرص قد اتفقا لتوهما، على أن المباحثات بين الطائفتين بشأن سلسلة من القضايا، والتي لا بد من الاتفاق عليها، وتعود بالفائدة على كافة أبناء الشعب القبرصي، ستجري على المستوى الفني؛ وأن اتفاقهم بشأن "استمرار الحوار الجاري بينهما بهدف تسريع عملية البحث عن حل شامل وعادل ومقبول من الطرفين للقضية القبرصية" قد ولد قوة دفع جديدة لاستئناف عملية السلام القبرصية.

وفي لقاء جرى بين الرئيس بابادوبولوس والزعيم القبرصي التركي محمد علي طلعت، برعاية الأمم المتحدة، في الثامن من تموز/يوليو من نفس العام، تم الاتفاق على مجموعة من المبادئ؛ واتفقا أيضا على أن تبدأ "اللجان الفنية" بشأن القضية القبرصية العمل مع نهاية شهر تموز/يوليو، بينما يلتقي الزعيمان أنفسهم عند الاقتضاء لمراجعة العملية.

الملحق الأول
قرارات الأمم المتحدة بشأن قبرص

القرار 186 (1964)
المؤرخ في 4 آذار/مارس 1964

إن مجلس الأمن،
وإذ يحيط علما بأن الوضع الحالي في قبرص قد يهدد الأمن والسلم الدوليين وقد يشهد المزيد من التدهور ما لم يتم اتخاذ إجراءات فورية للحفاظ على السلم وللبحث عن حل دائم،
وإذ يأخذ بعين الاعتبار المواقف التي تتخذها الأطراف فيما يتعلق بالمعاهدات الموقعة في نيقوسيا في 16 آب/أغسطس 1960،
وإذ يأخذ بعين الاعتبار البنود ذات الصلة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وعلى وجه الخصوص الفقرة الرابعة من البند الثاني التي تنص على ما يلي:
"أن كافة الأعضاء سيمتنعون في إطار علاقاتهم الدولية عن التهديد أو استخدام القوة ضد السلامة الدولية أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو في أي أسلوب لا يتلاءم مع أهداف الأمم المتحدة"،
1- *يدعو* كافة الدول الأعضاء، وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، الامتناع عن أي عمل أو تهديد من شأنه زيادة الوضع سوءا في جمهورية قبرص ذات السيادة، أو من شأنه تعريض السلم الدولي للخطر؛
2- *يطلب* من حكومة قبرص، والتي تتحمل مسؤولية الحفاظ على القانون والنظام واستعادته أن تأخذ كافة الإجراءات الإضافية الضرورية لوقف العنف وإراقة الدماء في قبرص؛
3- *يدعو* الطوائف في قبرص وقياداتها التصرف بأقصى درجات ضبط النفس؛
4- *يوصي* بإنشاء، وبموافقة حكومة قبرص، قوة للأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. ويحدد الأمين العام تشكيل وحجم هذه القوة بالتشاور مع حكومات قبرص واليونان وتركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية. وسيعين الأمين العام قائد هذه القوة والذي سيقدم بدوره تقاريره له. وسيعمل الأمين العام على الإحاطة الكاملة لحكومات الدول المشاركة في هذه القوة علما بما يجري وسيقدم تقريرا دوريا لمجلس الأمن بشأن عمليات هذه القوة؛
5- *يوصي* بأن تكون مهمة القوة، وخدمة لمصلحة صيانة الأمن والسلم الدوليين، استخدام أفضل جهودها لمنع نشوب

القتال ثانية والمساهمة كما تدعو الضرورة في حفظ واستعادة القانون والنظام والعودة إلى الأوضاع العادية؛

6- *يوصي* أن تتمركز القوة لفترة ثلاثة شهور، على أن يتحمل كافة التكاليف الناجمة عن ذلك، وبصورة يجري الاتفاق عليها فيما بينهم، من قبل الحكومات التي ستوفر هذه القوة ومن قبل حكومة قبرص، وقد يقبل الأمين العام مساهمات تطوعية لهذا الغرض؛

7- *ويوصي* أيضا أن يعين الأمين العام، وبموافقة حكومة قبرص وحكومات اليونان وتركيا والمملكة المتحدة، وسيطا، والذي سيستخدم أفضل مساعيه مع ممثلي الطوائف ومع الحكومات الآنفة الذكر أيضا، بغية تشجيع الوصول إلى حل سلمي وإلى تسوية متفق عليها للمشكلة التي تواجه قبرص، وذلك طبقا لميثاق الأمم المتحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار ما فيه الخير لشعب قبرص كافة وللحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. وسيقدم الوسيط تقارير دورية عن مساعيه إلى الأمين العام؛

8- *يرجو* من الأمين العام أن يوفر من أموال الأمم المتحدة مكافآت ونفقات الوسيط بصورة ملائمة.

اتخذ بالإجماع في الجلسة 1102.

القرار 187 (1964)

المؤرخ في 13 آذار/مارس 1964

إن مجلس الأمن،

وقد استمع إلى بيانات ممثلي جمهورية قبرص واليونان وتركيا،

وإذ يؤكد قراره 186 (1964) المؤرخ في 4 آذار/مارس 1964،

وإذ يساوره قلق عميق إزاء التطورات في المنطقة،

وإذ يحيط علما بتطمين الأمين العام أن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص كما ارتآها القرار 186 (1964) هي على وشك الإنشاء وأن طلائع متقدمة من هذه القوة هي في طريقها الآن إلى قبرص،

1- *يؤكد* مجددا دعوته لكافة الدول الأعضاء وعملا بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة الامتناع عن أي عمل أو تهديد بالإقدام على عمل قد يزيد الوضع سوءا في جمهورية قبرص ذات السيادة أو تعريض السلم الدولي للخطر؛

2- *يرجو* من الأمين العام المضي قدما في مساعيه لتنفيذ قرار مجلس الأمن 186 (1964)، ويطلب من الدول الأعضاء التعاون مع الأمين العام لتحقيق هذه الغاية؛

اتخذ بالإجماع في الجلسة 1103

القرار 353 (1974)

المؤرخ في 20 تموز/يوليو 1974

إن مجلس الأمن،

وقد تدارس تقرير الأمين العام في جلسته 1779 بشأن التطورات الأخيرة في قبرص،

وقد استمع إلى بيان رئيس جمهورية قبرص وإلى بيانات ممثلي قبرص وتركيا واليونان ودول أعضاء أخرى،

وقد تدارس في جلسته الراهنة التطورات اللاحقة في الجزيرة،

وإذ يشجب بشدة نشوب العنف واستمرار إراقة الدماء،

وإذ يساوره قلق شديد إزاء الوضع الذي أدى إلى تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين والذي خلق وضعا هو الأكثر انفجارا في منطقة شرقي حوض البحر الأبيض المتوسط برمتها،

وإذ يساوره قلق مماثل إزاء ضرورة استعادة البناء الدستوري لجمهورية قبرص والذي تم تأسيسه وضمانه باتفاقات دولية،

وإذ يذكر بقراره 186 (1964) المؤرخ في 4 آذار/مارس 1964 وقراراته اللاحق بشأن هذه المسألة،

وإذ يدرك مسؤولياته الأساسية في صيانة السلم والأمن الدوليين بموجب المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة،

1- *يدعو* كافة الدول إلى احترام سيادة واستقلال قبرص وسلامة أراضيها؛

2- *يدعو* كافة أطراف النزاع الحالي وكخطوة أولى لوقف تام لإطلاق النار ويطلب من كافة الدول ممارسة الحد الأقصى من ضبط النفس والامتناع عن أي عمل قد يزيد من خطورة الوضع؛

3- *يطالب* بوضع حد فوري للتدخل العسكري الأجنبي في جمهورية قبرص المناقض لبنود الفقرة الأولى أعلاه؛

4- *يطلب* انسحاب القوات العسكرية الأجنبية دونما إبطاء من أراضي جمهورية قبرص المتواجدة بصورة مغايرة للتفويض الممنوح لها بموجب صلاحيات الاتفاقات الدولية، ويشمل ذلك القوات التي طالب بانسحابها رئيس جمهورية قبرص الأسقف مكاريوس في رسالته المؤرخة في 2 تموز/يوليو 1974؛

5- *يدعو* اليونان وتركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا الدخول في مفاوضات دونما تأخير بغية استعادة السلام في المنطقة والحكومة الدستورية في قبرص وأن تبقي الأمين العام على اطلاع؛

6- *يدعو* كافة الأطراف التعاون التام مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بغية تمكينها من تنفيذ المهام الموكولة إليها؛

7- *يقرر* إبقاء الوضع تحت المراجعة المستمرة ويرجو من الأمين العام أن يقدم تقريرا كما يراه مناسبا آخذا في الاعتبار اتخاذ إجراءات إضافية من أجل التأكد من استعادة الأوضاع السلمية بأسرع وقت ممكن.

اتخذ بالإجماع في الجلسة 1781.

القرار 354 (1974)

المؤرخ في 23 تموز/يوليو 1974

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراره 353 (1974) المؤرخ في تموز/يوليو 1974،

يطالب كافة أطراف القتال الحالي التقيد فورا ببنود الفقرة الثانية من قرار مجلس الأمن 353 (1974) الداعية إلى الوقف الفوري لكافة أعمال إطلاق النار في المنطقة ويطلب من كافة الدول ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه زيادة الوضع خطورة.

اتخذ بالإجماع في الجلسة 1783.

القرار 355 (1974)

المؤرخ في 1 آب/أغسطس 1974

إن مجلس الأمن،

وإذ يذكر بقراراته 186 (1964) المؤرخ في 4 آذار/مارس 1964 و 353 (1974) المؤرخ في 20 تموز/يوليو 1974 و 354 (1974) المؤرخ في 23 تموز/يوليو 1974،

وإذ يحيط علما أن كافة الدول قد أعلنت عن احترامها لسيادة واستقلال قبرص وسلامة أراضيها،

وإذ يحيط علما ببيان الأمين العام الذي قدم في الجلسة 1788 لمجلس الأمن،

يرجو من الأمين العام اتخاذ العمل المناسب على ضوء بيانه وأن يقدم تقريرا كاملا للمجلس آخذا بعين

الاعتبار أن وقف إطلاق النار سيكون الخطوة الأولى في التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 353 (1974).

اتخذ في الجلسة 1789 بأغلبية 12 صوتا مقابل عدم اعتراض أي عضو وامتناع عضوين عن التصويت (جمهورية روسيا البيضاء السوفيتية الاشتراكية وجمهوريات الإتحاد السوفيتي الاشتراكية).

القرار 358 (1974)

المؤرخ في 15 آب/أغسطس 1974

إن مجلس الأمن،

وإذ يساوره قلق شديد إزاء استمرار العنف وسفك الدماء في قبرص،

وإذ يشجب بشدة عدم الامتثال لقراره 357 (1974) المؤرخ في 14 أب/أغسطس 1974،

وإذ يذكر بقراراته 353 (1974) المؤرخ في 20 تموز/يوليو 1974، و 354 (1974) المؤرخ في 23 تموز/يوليو 1974، و 355 (1974) المؤرخ في 1 آب/أغسطس 1974، و 357 (1974)،

يصر على التنفيذ الكامل للقرارات المذكورة أعلاه من قبل كافة الأطراف وعلى التقيد الفوري والدقيق بوقف إطلاق النار.

اتخذ بالإجماع في الجلسة 1793.

القرار 360 (1974)

المؤرخ في 16 آب/أغسطس 1974

إن مجلس الأمن،

وإذ يذكر بقراراته 353 (1974) المؤرخ في 20 تموز/يوليو 1974، و 354 (1974) المؤرخ في 23 تموز/يوليو 1974، و 355 (1974) المؤرخ في 1 آب/أغسطس 1974، و 357 (1974) المؤرخ في 14 آب/أغسطس 1974، و358 (1974) المؤرخ في 15 آب/أغسطس 1974،

وإذ يحيط علما أن كافة الدول قد أعلنت عن احترامها لسيادة واستقلال جمهورية قبرص وسلامة أراضيها،

وإذ يساوره قلق شديد إزاء تدهور الوضع في قبرص، والناجم عن مزيد من العمليات العسكرية والتي تشكل أكبر تهديد للسلم والأمن في منطقة شرقي حوض البحر الأبيض المتوسط،

1- *يسجل* رسميا عدم موافقته على الأعمال العسكرية التي اتخذت من جانب واحد ضد جمهورية قبرص؛

2- يحث كافة الأطراف الامتثال لكافة البنود الواردة في قرارات مجلس الأمن السابقة بما فيها المتعلقة بانسحاب القوات العسكرية الأجنبية من قبرص دون إبطاء ما عدا تلك القوات المتواجدة بموجب صلاحية الإتفاقات الدولية؛

3- يحث كافة الأطراف العمل، ودون إبطاء وفي جو من التعاون البناء، على استئناف المفاوضات التي دعا إليها القرار 353 (1974) والتي يجب عدم إعاقة نتائجها أو التأثير عليها من خلال اكتساب منافع ناجمة عن العمليات العسكرية؛

4- يرجو من الأمين العام تقديم تقرير للمجلس، حسب الضرورة، مع الأخذ بعين الاعتبار اتخاذ مزيد من الإجراءات الهادفة إلى تشجيع استعادة الأوضاع السلمية؛

5- يقرر أن يبقى في حالة متابعة دائمة للقضية وأن يلتئم في أي وقت للنظر في إجراءات قد تكون مطلوبة على ضوء تطور الوضع.

اتخذ في الجلسة 1794 بغالبية 11 صوتا وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت (جمهورية روسيا البيضاء السوفيتية الاشتراكية والعراق وجمهوريات الإتحاد السوفيتي الاشتراكية).

القرار 364 (1974)

المؤرخ في 13 كانون الأول/ديسمبر 1974

إن مجلس الأمن،

وإذ يحيط علما من خلال تقرير الأمين العام في 6 كانون الأول/ ديسمبر 1974، (S/11568)، ذلك أنه في الظروف الراهنة فإن تواجد قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ما زال ضروريا بغية أداء المهام التي تقوم بها حاليا إذا ما كان من الضروري الحفاظ على وقف إطلاق النار في الجزيرة ولعملية البحث عن تسوية سلمية أن تجد تسهيلا لها،

وإذ يحيط علما من خلال التقرير بالأوضاع السائدة في الجزيرة،

وإذ يحيط علما أيضا ببيان الأمين العام الذي تضمنته الفقرة 81 من تقريره، أن الأطراف المعنية قد أشارت إلى توافقها مع توصيته الداعية إلى تمديد تمركز القوة في قبرص لفترة أخرى مدتها ستة شهور،

وإذ يحيط علما أن حكومة قبرص قد وافقت أنه على ضوء الظروف السائدة في الجزيرة فمن الضروري الإبقاء على القوة في قبرص إلى ما بعد 15 كانون الأول/ديسمبر 1974،

وإذ يحيط علما أيضا بالرسالة المؤرخة في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 1974، (S/11557)، الموجهة من الأمين العام لرئيس مجلس الأمن الدولي، ومعها نص القرار 3212 (د - 29) تحت عنوان "القضية القبرصية" والذي اتخذ بالإجماع في الجمعية العامة في جلستها العامة 2275 في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1974،

وإذ يحيط علما أيضا أن القرار 3212 (د - 29) يعلن عن بعض المبادئ الهادفة إلى تسهيل إيجاد حل للمشاكل الراهنة في قبرص بالوسائل السلمية، طبقا لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة،

1- *يؤكد من جديد* قراراته 186 (1964) في 4 آذار/مارس، 187 (1964) في 13 آذار/مارس، 192 (1964) في 20 حزيران/يونيو، 193 (1964) في 9 آب/أغسطس، 194 (1964) في 25 أيلول/ سبتمبر، 198 (1964) في 18 كانون الأول/ديسمبر 1964، 201 (1965) في 19 آذار/مارس، 206 (1965) في 15 حزيران/يونيو، 207 (1965) في 10آب/أغسطس، 219 (1965) في 17 كانون الأول/ديسمبر 1965، 220 (1966) في 16 آذار/مارس، 222 (1966) في 16 حزيران/يونيو، 231 (1966) في 15 كانون الأول/ديسمبر 1966، 238 (1967) في 19 حزيران/يونيو، 244 (1967) في 22 كانون الأول/ديسمبر 1967، 247 (1968) في 18 آذار/مارس، 254 (1968) في 18 حزيران/يونيو، 261 (1968) في 10 كانون الأول/ديسمبر 1968، 266 (1969) في 10 حزيران/يونيو، 274 (1969) في 11 كانون الأول/ديسمبر 1969، 281 (1970) في 9 حزيران/يونيو، 291 (1970) في 10 كانون الأول/ديسمبر 1970، و 293 (1971) في 26 أيار/مايو، 305 (1971) في 13 كانون الأول/ديسمبر 1971، 315 (1972) في 15 حزيران/يونيو، 324 (1972) في 12 كانون الأول/ديسمبر 1972، 334 (1973) في 15 حزيران/ يونيو، 343 (1973) في 14 كانون الأول/ديسمبر 1973، 349 (1974) في أيار/مايو 1974، والإجماع الذي عبر عنه الرئيس في الجلسة 1143 في 11 آب/أغسطس 1964 وفي الجلسة 1383 في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 1967؛

2- *ويؤكد من جديد* أيضا قراراته 353 (1974) في 20 تموز/يوليو، 355 (1974) في 1 آب/أغسطس، 357 (1974) في 14 آب/أغسطس، 358 (1974)، 359 (1974) في 15 آب/أغسطس، 360 (1974) في 16 آب/أغسطس، 361 (1974) في 30 آب/أغسطس 1974؛

3- يحث كافة الأطراف ذات العلاقة على العمل وبأقصى درجات ضبط النفس وعلى الاستمرار بتصميم وتسريع جهود التعاون بغية تحقيق أهداف مجلس الأمن؛

4- *يمدد* مرة أخرى تمركز قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص والتي تأسست بموجب قرار مجلس الأمن 186 (1964) لمدة أخرى تنتهي في 15 حزيران/يونيو 1975، بناء على التوقع أنه في ذلك الوقت يكون قد تم إحراز تقدم كاف باتجاه حل نهائي من شأنه أن يسمح بالانسحاب أو التخفيض الكبير للقوة؛

5- *يناشد من جديد* كافة الأطراف ذات العلاقة أن يقدموا كل تعاونهم لقوة الأمم المتحدة في أدائها المستمر لواجباتها.

اتخذ في الجلسة 1815 بأغلبية 14 صوتا مقابل عدم اعتراض أي من الأعضاء.

القرار 541 (1983)

المؤرخ في 18 تشرين الثاني/نوفمبر

إن مجلس الأمن،

وقد استمع إلى بيان وزير خارجية حكومة جمهورية قبرص،

وإذ يساوره القلق إزاء إعلان السلطات القبرصية التركية الصادر في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1983 الذي يزعم إنشاء دولة مستقلة في شمال قبرص ،

وإذ يرى أن هذا الإعلان لا يتفق ومعاهدة 1960 التي تتعلق بإنشاء جمهورية قبرص ومعاهدة الضمان لعام 1960،

وإذ يرى لذلك أن محاولة إنشاء "جمهورية شمال قبرص التركية" ليست شرعية، وستساهم في تدهور الحالة في قبرص،

وإذ يؤكد من جديد قراريه 365 (1974) و 367 (1975)،

وإذ يدرك ضرورة حل مشكلة قبرص، على أساس مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام،

وإذ يؤكد استمرار تأييده لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص،

وإذ يحيط علما ببيان الأمين العام المؤرخ في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1983،

1- *يأسف* لإعلان السلطات القبرصية التركية بشأن الإدعاء بانفصال جزء من جمهورية قبرص؛

2- *يرى* أن الإعلان المشار إليه أعلاه باطل قانونيا ويدعو إلى سحبه؛

3- يدعو إلى تنفيذ قراريه 365 (1974) و367 (1975) بشكل عاجل وفعال؛

4- يرجو من الأمين العام أن يواصل مهمته للمساعي الحميدة بغية تحقيق أسرع تقدم ممكن نحو إيجاد تسوية عادلة ودائمة في قبرص؛

5- *يدعو* الأطراف إلى التعاون تعاونا تاما مع الأمين العام في مهمته للمساعي الحميدة؛

6- *يدعو* جميع الدول إلى احترام سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامة أراضيها وعدم انحيازها؛

7- *يدعو* جميع الدول إلى عدم الاعتراف بأي دولة قبرصية غير جمهورية قبرص؛

8- *يدعو* جميع الدول والطائفتين في قبرص إلى الامتناع عن أي عمل يمكن أن يزيد من تدهور الحالة؛

9- يرجو من الأمين العام أن يبقي مجلس الأمن على اطلاع تام.

اتخذ في الجلسة 2500 بأغلبية 13 صوتا مقابل صوت واحد (باكستان)، وامتناع عضو واحد عن التصويت (الأردن).

القرار 550 (1984)

المؤرخ في 11 أيار/مايو 1984

إن مجلس الأمن،

وإذ يحيط علما بالوضع في قبرص بناء على طلب من حكومة جمهورية قبرص،

وقد استمع إلى بيان رئيس جمهورية قبرص،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام،

وإذ يذكر بقراراته 365 (1974)، 367 (1975)، 541 (1983)، 544 (1983)،

وإذ يأسف أسفا بالغا لعدم تنفيذ قراراته وخاصة القرار 541 (1983)،

وإذ يساوره القلق الشديد إزاء المزيد من الأعمال الانفصالية في المناطق المحتلة من جمهورية قبرص والتي هي انتهاك لقرار 541 (1983)، وتحديدا التبادل المزعوم للسفراء بين تركيا و "جمهورية شمال قبرص التركية" الباطلة قانونيا، والعزم على إجراء "استفتاء دستوري" وانتخابات، إضافة إلى أعمال أخرى أو التهديد بأعمال أخرى بغية مزيد من تكريس الدولة المستقلة المزعومة وتقسيم قبرص،

وإذ يساوره القلق الشديد إزاء التهديدات الأخيرة باستيطان فاروشا من قبل أناس من غير سكانها،

وإذ يؤكد من جديد استمرار دعمه لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص،

1- يؤكد من جديد قراره 541 (1983) ويدعو إلى تنفيذه عاجلا وبصورة فاعلة؛

2- *يدين* كافة الأعمال الانفصالية، بما في ذلك تبادل السفراء بين تركيا والقيادة القبرصية التركية ويعلن أن هذه الأعمال باطلة وغير قانونية ويدعو إلى سحبها فورا؛
3- *يكرر من جديد* الدعوة لكافة الدول عدم الاعتراف بالدولة المزعومة "جمهورية شمال قبرص التركية" والتي أقيمت من خلال أعمال انفصالية ويدعو هذه الدول عدم التسهيل أو مساعدة الكيان الانفصالي المشار إليه أعلاه بأية طريقة كانت؛
4- *يدعو* كافة الدول إلى احترام سيادة واستقلال ووحدة جمهورية قبرص وسلامة أراضيها وعدم انحيازها؛
5- *يرى* أن أية محاولة للاستيطان في أي جزء من فاروشا من قبل أناس غير سكانها أمرا ليس مقبولا ويدعو إلى نقل تلك المنطقة إلى إدارة الأمم المتحدة؛
6- *يرى* أن أية محاولة للتدخل في وضع وفي انتشار قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص مخالفا لقرارات الأمم المتحدة؛
7- *يرجو* من الأمين العام تشجيع التنفيذ العاجل لقرار مجلس الأمن 541 (1983)؛
8- *يؤكد من جديد* مهمة المساعي الحميدة الموكولة إلى الأمين العام ويرجو منه القيام بجهود جديدة لتحقيق حل شامل للقضية القبرصية وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة إذ أن بنود مثل هكذا تسوية قد تم التأسيس لها في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بما فيها القرار 541 (1983) والقرار الحالي؛
9- يدعو كافة الأطراف للتعاون مع الأمين العام في مهمته للمساعي الحميدة؛
10- *يقرر* إبقاء متابعته للوضع آخذا في الاعتبار اتخاذ إجراءات عاجلة ومناسبة في حالة عدم تنفيذ القرار 541 (1983) والقرار الحالي؛
11- يرجو من الأمين العام تشجيع تنفيذ القرار الحالي وأن يقدم تقريرا لمجلس الأمن بشأن ذلك كلما استدعت التطورات.

اتخذ في الجلسة 2539 بأغلبية 13 صوتا مقابل صوت واحد ضد (باكستان) وامتناع عضو عن التصويت (الولايات المتحدة الأمريكية).

القرار 3212 (د - 29)
المؤرخ في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1974

إن الجمعية العامة،
وقد نظرت في قضية قبرص،
وإذ يساورها شديد القلق لاستمرار الأزمة القبرصية، مما يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،
وإذ تدرك ضرورة حل هذه الأزمة دون إبطاء بالطرق السلمية، وفقا لأهداف الأمم المتحدة ومبادئها،
وقد استمعت إلى البيانات التي ألقيت، أثناء المناقشة، وأحاطت علما بتقرير اللجنة السياسية الخاصة عن قضية قبرص؛
1- *تدعو* جميع الدول أن تحترم سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامة أراضيها وعدم انحيازها، وأن تمتنع عن جميع الأعمال والتدخلات ضدها؛
2- *وتحث* على السحب السريع لجميع القوات المسلحة الأجنبية والوجود العسكري الأجنبي والعسكريين الأجانب من جمهورية قبرص، ووقف كل تدخل أجنبي في شؤونها؛
3- *وترى* أن النظام الدستوري لجمهورية قبرص هو من شأن طائفتي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك؛
4- *وتثني* على الاتصالات والمفاوضات الجارية على قدم المساواة في ظل المساعي الحميدة للأمين العام، بين ممثلي الطائفتين، وتدعو إلى استمرارها بغية التوصل بشكل حر إلى تسوية سياسية مقبولة من الطرفين وترتكز على حقوقهم الأساسية والمشروعة؛
5 *وترى* أن جميع اللاجئين يجب أن يعودوا إلى بيوتهم بأمان، وتدعو جميع الأطراف ذات العلاقة للقيام بإجراءات عاجلة لتحقيق هذا الهدف؛
6- *وتعبر* عن الأمل أنه، إذا كان من الضروري، القيام بالمزيد من الجهود، بما في ذلك المفاوضات في إطار الأمم المتحدة بغية تنفيذ بنود القرار الحالي مما يضمن الحق الأساسي لجمهورية قبرص في السيادة والاستقلال وسلامة أراضيها؛
7 *ترجو* من الأمين العام الاستمرار في تقديم الأمم المتحدة المساعدة الإنسانية لكافة أجزاء سكان قبرص وتدعو جميع الدول المساهمة في ذلك الجهد؛
8- *تدعو* كافة الأطراف الاستمرار في التعاون التام مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص والتي قد يجري تعزيزها إذا ما دعت الضرورة؛
9- *ترجو* من الأمين العام الاستمرار في تقديم مساعيه الحميدة للأطراف ذات العلاقة؛

وترجو من الأمين العام أيضا إحاطة مجلس الأمن علما بهذا القرار.
جلسة النقاش العامة 2275 في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1974.

القرار 3395 (د – 30)
المؤرخ في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1975

إن الجمعية العامة،
وقد نظرت في قضية قبرص،
وقد استمعت إلى البيانات أثناء النقاش،
وقد أحاطت علما بتقرير اللجنة السياسية الخاصة،
وإذ تلاحظ بقلق أن أربعة جولات من المباحثات بين ممثلي الطائفتين عملا بقرار مجلس الأمن 367 (1975) المؤرخ في 12 آذار/مارس 1975 لم تؤدي إلى تسوية مقبولة من الطرفين،
وإذ يساورها شديد القلق إزاء استمرار الأزمة في قبرص،
وإذ تدرك ضرورة حل أزمة قبرص دون مزيد من الإبطاء بوسائل سلمية وفقا لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة،
1- *وتؤكد من جديد* على الحاجة الملحة لاستمرار الجهود بغية التنفيذ الفعال لجميع بنود قرار الجمعية 3212 (د – 29) الصادر في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 1974، والمصادق عليه من مجلس الأمن في قراره 365 (1974) المؤرخ في 13 كانون الأول/ديسمبر 1974، بغية تحقيق ذلك الهدف؛
2- *وتدعو من جديد* جميع الدول إلى احترام سيادة واستقلال جمهورية قبرص وسلامة أراضيها وعدم انحيازها والامتناع عن أية أعمال أو تدخلات موجهة ضدها؛
3- *وتطالب* بالانسحاب وبدون مزيد من التأخير لجميع القوات العسكرية الأجنبية والعسكريين الأجانب والتواجد العسكري الأجنبي من جمهورية قبرص ووقف كافة أشكال التدخل الأجنبي في شؤونها؛
4- *وتدعو* جميع الأطراف ذات العلاقة اتخاذ إجراءات عاجلة لتسهيل العودة الطوعية لجميع اللاجئين إلى بيوتهم بأمان ولتسوية كافة الجوانب الأخرى لمشكلة اللاجئين؛
5- *وتدعو* إلى الاستئناف الفوري، وبصورة ذات معنى وايجابية، للمفاوضات بين ممثلي الطائفتين، تحت رعاية الأمين العام، بحيث تجري هذه المفاوضات بصورة حرة وعلى قدم المساواة، بغية التوصل إلى اتفاق مقبول من الطرفين وقائم على حقوقهم الأساسية والمشروعة؛
6- *وتحث* جميع الأطراف الامتناع عن القيام بأعمال أحادية الجانب في مخالفة للقرار 3212 (د – 29) بما في ذلك إحداث تغييرات على التركيب الديمغرافي لقبرص؛

7- *وترجو* من الأمين العام مواصلة دوره في المفاوضات بين ممثلي الطائفتين؛
8- *وترجو* من الأمين العام إحاطة المجلس علما بهذا القرار وتقديم تقرير عن مدى تنفيذه في أسرع وقت مناسب لا يتجاوز 31 آذار/مارس 1976؛
9- *وتدعو* جميع الأطراف مواصلة التعاون التام مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص؛
10- *وتقرر* البقاء في حالة متابعة لهذه القضية.
اتخذ في جلسة النقاش العامة 2413، في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1975.

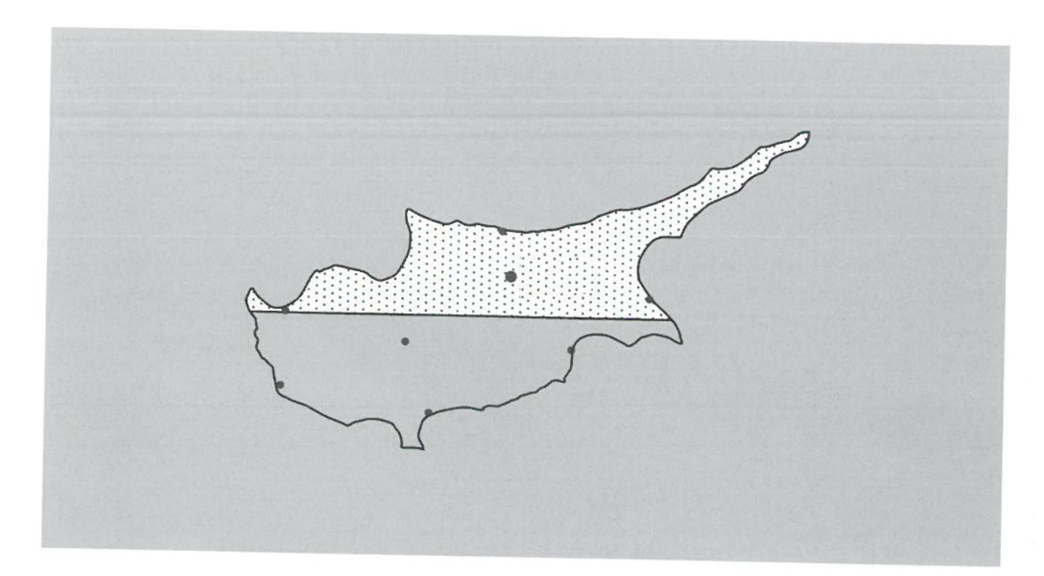
الملحق الثاني
الخرائط قبرص



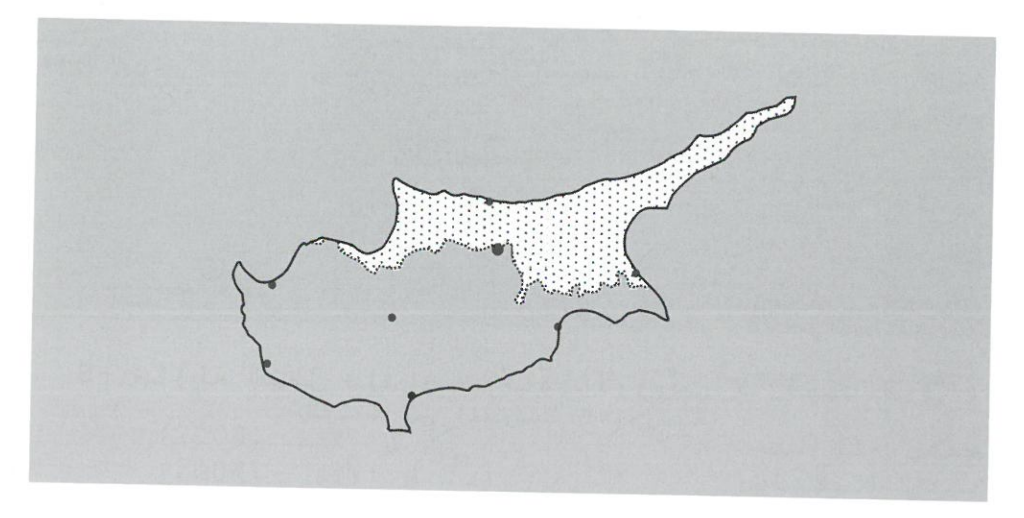
1- خارطة قبرص الطبيعية
إعداد دائرة الأراضي والإحصاء القبرصية



2- خارطة تظهر خط وقف إطلاق النار عبر جمهورية قبرص لعام 1974 ويقع تحت أشراف الأمم المتحدة، وتظهر المنطقة الشمالية الخاضعة للاحتلال العسكري التركي
(تقدمة من مكتب الإعلام والصحافة، جمهورية قبرص)



3- خارطة تظهر تقسيم قبرص الذي اقترحه الزعيم القبرصي التركي فاضل كوتشوك عام 1957 حسب ما ورد في كتيبه تحت عنوان "المسألة القبرصية: حل دائم". المنطقة المظللة شمال الجزيرة "منطقة تركية" مقترحة
(تقدمة من مكتب الإعلام والصحافة، جمهورية قبرص)



4- الخط الفاصل كما رسمته قوات الغزو التركي في 1974؛ المنطقة المظللة في الشمال ما زالت خاضعة للاحتلال التركي
(تقدمة من مكتب الإعلام والصحافة، جمهورية قبرص)



5- خارطة تشمل بلدان الإتحاد الأوروبي بما فيها قبرص
(تقدمة من المفوضية الأوروبية)

الملحق الثالث: 3
معلومات إحصائية

السكان

854300 (كانون الأول/ديسمبر 2005)*
%76,8 (652200) قبارصة يونانيون**
%10,3 (87900) قبارصة أتراك
%12,9 (110200) عمال ومقيمون أجانب
الكثافة السكانية: 88,4 فرد/ كيلومتر مربع

*لا يشمل تعداد السكان هذا المستوطنين غير الشرعيين من تركيا (ويقدر عددهم الآن بأكثر من (160000) يقيمون في المنطقة التي تحتلها تركيا من قبرص.
**هذا الرقم يشمل 8000 (1%) الموارنة والأرمن واللاتين الذين اختاروا الانضمام للطائفة القبرصية اليونانية. وبموجب دستور 1960 لهم الحق في الانتماء إما للطائفة القبرصية اليونانية أو للطائفة القبرصية التركية.

المدن	السكان في كانون الأول/ديسمبر 2005
نيقوسيا (العاصمة)	*224500
ليماسول	176900
لارنكا	79000
بافوس	52800

*عدد السكان في المنطقة الخاضعة لسيطرة الحكومة القبرصية من نيقوسيا

المدن الخاضعة للاحتلال التركي	السكان*
فاماغوستا	38960
مورفو	7466
كيرينيا	3892

*السكان قبل الغزو التركي عام 1974.

إحصائيات حيوية

معدل المواليد	11.3 في الألف	(2004)
معدل الوفيات	7.1 في الألف	(2004)
معدل النمو	%2.1	(2005)
معدل الأعمار (للذكور)	77.0	(2003)
معدل الأعمار (للإناث)	81,4	(2003)

إحصائيات اقتصادية (2005)

معدل دخل الفرد	10383 جنيه قبرصي*
التضخم	%2,6
معدل النمو	%3,8
نسبة البطالة	%3,7
عدد السكان الفاعلين اقتصاديا	354900
عدد المنتفعين من التوظيف	329500

*ما يعادل 24515 دولار

المصطلحات

Acquis communautaire: مجموعة القوانين والتشريعات الموجهة لسياسة الإتحاد الأوروبي

AKEL: الحزب التقدمي للشعب العامل، الحزب الشيوعي القبرصي

Annan plan: الخطة الشاملة التي أعدها طاقم الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، بمشاركة دبلوماسيين أمريكيين وبريطانيين؛ وقدمت خمس نسخ من هذه الخطة في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2002 وآذار/مارس 2004.

CFSP: السياسة الخارجية والأمنية للإتحاد الأوروبي

COREPER: لجنة المندوبين الدائمين لمجلس الإتحاد الأوروبي

Enosis: حركة توحيد قبرص مع اليونان

EMU: الوحدة النقدية الأوروبية

EPC: التعاون السياسي الأوروبي

EU: الإتحاد الأوروبي، السوق الأوروبية المشتركة (سابقا)

FYROM: جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة؛ تأسست إثر تمزق يوغسلافيا

G8: مجموعة الثمانية المؤلفة من كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وروسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. يجتمع رؤساء حكومات هذه البلدان سنويا لبحث قضايا الاقتصاد الرئيسية وقضايا سياسية

GATT: الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة، السلف لمنظمة التجارة العالمية

Mission of Good Offices: خدمات المساعي الحميدة التي تقدمها الأمانة العامة للأمم المتحدة للمساعدة في حل النزاعات

NGO: منظمة غير حكومية

Non-paper: وثيقة غير رسمية تقدم في المفاوضات لاختبار بعض الأفكار؛ ولا ينطوي قبول وبحث هذه الأوراق على أية التزامات من قبل الأطراف المعنية

PFP: الشراكة من أجل السلام

SBAs: مناطق القواعد العسكرية ذات السيادة؛ القواعد العسكرية التي اكتسبتها بريطانيا العظمى على الأرض القبرصية مع اتفاقيات استقلال قبرص

Schengen Agreement: اتفاقية الإتحاد الأوروبي المنظمة لدخول الرعايا من غير الأوروبيين إلى بلدان الاتحاد الأوروبي

TMT: منظمة المقاومة التركية (ت.م.ت.)، شكلها رؤوف دنكتاش عام 1957 لمواجهة مطالب القبارصة اليونانيين للوحدة مع اليونان

"TRNC": "جمهورية شمال قبرص التركية" التي أعلن عن قيامها في المناطق التي يحتلها الجيش التركي من قبرص في تشرين الثاني/نوفمبر 1983 ولا يعترف بها سوى تركيا

UNFICP: قوة الأمم المتحدة في قبرص، تأسست قوة حفظ السلام في آذار/مارس 1964 بقرار مجلس الأمن 186 (1964)

UNOPS: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في نيقوسيا

WTO: منظمة التجارة العالمية

مراجع مختارة

تعكس هذه المراجع المختارة مصادر باللغة الإنجليزية فقط. وهذه المصادر ما هي إلا إضافة إلى المراجع المشار إليها في هوامش النص. ثمة ثروة من الأدبيات حول الموضوع [القضية القبرصية] بلغات أخرى غير الإنجليزية. وللاستفادة من منشورات مفيدة صادرة عن مكتب الإعلام والصحافة لجمهورية قبرص يمكن زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.moi.gov.cy/pio.

Attalides, Michael. *Cyprus: Nationalism and International Politics*. Edinburgh: Q Press, 1979.

Averoff-Tossizza, Evangelos. *Lost Opportunities: The Cyprus Question 1950-1963*. New Rochelle, N.Y.: A. D. Caratzas, 1986.

Bank of Cyprus, Cultural Foundation. *Cyprus: 2500 Years of Cartography*. Nicosia: Bank of Cyprus, 1986.

Brownlie, Ian. "The Prohibition of the Use of Armed Force for the Solution of International Differences with Particular Reference to the Affairs of the Republic of Cyprus." In *International Law Conference on Cyprus: 1979*, 198-226. Nicosia: Cyprus Bar Council, 1981.

Christodoulou, Demetrios. *Inside the Cyprus Miracle: The Labours of an Embattled Mini-Economy*. Minnesota Mediterranean and East European Monographs, no. 2. Minneapolis: University of Minnesota, Modern Greek Studies, 1992.

Chrysostomides, Kypros. *The Republic of Cyprus: A Study in International Law*. The Hague: Martinus Nijhoff, 2000.

Clerides, Glafkos. *Η Κατάθεσή μου* (My deposition). 4 vols. Nicosia: Alithia Publishers, 1989-92.

——. "Reflections on the Cyprus Problem." *Modern Greek Studies Yearbook* 10/11 (1994/95): 1-6.

Copley, Gregory R. "Turkish Strategic Imperatives and Western Policy Failures Led to the Collapse of the Cyprus Resolution Talks." *Defense and Foreign Affairs Daily*, 24 June 2004.

Crawshaw, Nancy. *The Cyprus Revolt: An Account of the Struggle for Union with Greece.* London: George Allen and Unwin, 1978.

Denktash, Rauf R. *The Cyprus Triangle.* Nicosia: K. Rustem, 1982.

Ehrlich, Thomas. *Cyprus 1958-1967.* New York: Oxford University Press, 1974.

Emiliou, Nicholas. "The Prohibition of the Use of Force in International Law and the Cyprus Problem." *Modern Greek Studies Yearbook* 10/11 (1994/95): 171-203.

Foley, Charles. *Island in Revolt.* London: Longmans, 1962.

Gazioglu, Ahmet C. *The Turks in Cyprus: A Province of the Ottoman Empire (1571-1878).* London: K. Rustem, 1990.

Georghallides, G. S. *A Political and Administrative History of Cyprus, 1918-1926, with a Survey of the Foundation of British Rule.* Nicosia: Cyprus Research Centre, 1979.

——. *Cyprus and the Governorship of Sir Ronald Storrs: The Causes of the 1931 Crisis.* Nicosia: Cyprus Research Centre, 1985.

Hatzivassiliou, Evanthis. *Britain and the International Status of Cyprus, 1955-59.* Minnesota Mediterranean and East European Monographs, no. 6. Minneapolis: University of Minnesota, Modern Greek Studies, 1997.

——. *The Cyprus Question, 1878-1960: The Constitutional Aspect.* Minnesota Mediterranean and East European Monographs, no. 11. Minneapolis: University of Minnesota, Modern Greek Studies, 2002.

Hill, Sir George. *A History of Cyprus.* 4 vols. Cambridge: Cambridge University Press, 1940-52.

Hitchens, Christopher. *Hostage to History: Cyprus from the Ottomans to Kissinger.* London: Verso, 1997.

Holland, Robert. *Britain and the Revolt in Cyprus.* Oxford: Clarendon Press, 1998.

Hunt, Sir David, ed. *Footprints in Cyprus: An Illustrated History.* London: Trigraph, 1982.

Ioannides, Christos P. *In Turkey's Image: The Transformation of Occupied Cyprus into a Turkish Province.* New Rochelle, N.Y.: A. D. Caratzas, 1991.

Ioannides, Christos P. *Realpolitik in the Eastern Mediterranean: From Kissinger and the Cyprus Crisis to Carter and the Lifting of the Turkish Arms Embargo.* New York: Pella Pub. Co., 2001.

James, Alan. *Keeping the Peace in the Cyprus Crisis of 1963-1964.* New York: Palgrave, 1992.

Jansen, Michael. *War and Cultural Heritage: Cyprus after the 1974 Turkish Invasion.* Minnesota Mediterranean and East European Monographs, no. 14. Minneapolis: University of Minnesota, Modern Greek Studies, 2005.

Katsiaounis, Rolandos. *Labour, Society and Politics in Cyprus during the Second Half of the Nineteenth Century.* Nicosia: Cyprus Research Centre, 1996.

Kazamias, G. "Greece, Enosis, Anticommunism, and the Junta: Early Perceptions of the Colonels' Regime in Cyprus." *Modern Greek Studies Yearbook* 18/19 (2002/2003): 253-70.

Kitromilides, P., and M. Evriviades, comps. *Cyprus: A Bibliography.* Rev. ed. Denver, Colo.: Clio Press, 1995.

Kranidiotis, Yannos N. "Relations between Cyprus and the European Community." *Modern Greek Studies Yearbook* 8 (1992): 165-206.

Kyriakides, Stanley. *Cyprus: Constitutionalism and Crisis Government.* Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1968.

Kyrris, Costas P. *History of Cyprus.* Nicosia: Lampusa, 1996.

Luke, Sir Harry. *Cyprus under the Turks, 1571-1878: A Record Based on the Archives of the English Consulate in Cyprus under the Levant Company and After.* Oxford: Clarendon Press, 1921.

Papacosma, S. Victor, James Sperling, and Andreas Theophanous, eds. *EU Enlargement and New Security Challenges in the Eastern Mediterranean.* Nicosia: Intercollege Press, 2004.

Polyviou, Polyvios. *Cyprus, Conflict and Negotiation, 1960-1980.* London: Duckworth, 1980.

Rizas, Sotiris. "American and British Policy toward Cyprus, 1963-1964." *Modern Greek Studies Yearbook* 18/19 (2002/2003): 151-180.

——. "The Greek Military Regime's Policy towards Cyprus, 1967-1974." *Modern Greek Studies Yearbook* 18/19 (2002/2003): 239-52.

Salem, Norma, ed. *Cyprus: A Regional Conflict and Its Resolution*. New York: St. Martin's Press, in association with the Canadian Institute for International Peace and Security, Ottawa, 1992.

Scheffer, David J. "Human Rights and the New World Order: The Relevance of Cyprus." *Modern Greek Studies Yearbook* 8 (1992): 207-19.

Scherer, John. *Blocking the Sun: The Cyprus Conflict*. Minnesota Mediterranean and East European Monographs, no. 5. Minneapolis: University of Minnesota, Modern Greek Studies, 1997.

Stearns, Monteagle. *Entangled Allies: U.S. Policy toward Greece, Turkey, and Cyprus*. New York: Council on Foreign Relations, 1992.

Stegenga, James. *The United Nations Force in Cyprus*. Columbus: Ohio State University Press, 1968.

Stern, Laurence M. *The Wrong Horse: The Politics of Intervention and the Failure of American Diplomacy*. New York: Times Books, 1977.

Theophanous, Andreas. *The Cyprus Question and the EU: The Challenge and the Promise*. Nicosia: Intercollege Press, 2004.

Vassiliou, George. "Managing Ethnic Conflicts in the New World Order: The Case of Cyprus." *Modern Greek Studies Yearbook* 10/11 (1994/95): 7-16.

Windsor, Philip. *NATO and the Cyprus Crisis*. Adelphi Papers, no. 14. London, 1964.

Xydis, Stephen G. *Cyprus: Conflict and Conciliation, 1954-1958*. Columbus: Ohio State University Press, 1967.

———. *Cyprus: The Reluctant Republic*. The Hague: Mouton, 1973.

الغلاف الأخير

قبرص: قضية معاصرة من منظور تاريخي كتاب يقدم تحليلا يتصف بالتوازن وبإحساس استثنائي فوق العادة لأزمة دولية خلقت أحدث مراحلها عام 1974 عندما قامت تركيا بغزو واحتلال 37% من أراضي الجزيرة. إن هذا التقييم العلمي القائم على الدراسة والبحث من الممكن أن يكون مفيدا إذا وضع في متناول أولئك الذين يحاولون مخلصين فهم طبيعة القضية القبرصية، وفي متناول الذين ربما حاولوا جاهدين إيجاد حل لها. ففي الوقت الذي يترك فيه الوضع المعقد في قبرص أثره، أساسا، على الطوائف المختلفة التي تعيش في الجزيرة، ومن بين هذه الطوائف الطائفتين الرئيسيتين اللتين تمثلان القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، فإن الأبعاد الدولية لهذا الوضع تشمل مباشرة اليونان وتركيا وحلفاء آخرين أعضاء في الناتو، خصوصا بريطانيا والولايات المتحدة. إضافة لذلك، بما أن قبرص قد أصبحت الآن عضوا في الإتحاد الأوروبي، فإن الحل لهذه الأزمة التي طال أمدها قد غدا الآن شأنا أوروبيا.

ثيوفانيس ستافرو

المسؤولون الحكوميون والأكاديميون لهم وجهة نظر قائمة على المعرفة حيال العالم ومشاكله. إلا أن الحكمة التي اكتسبتها على مدى السنين، من خلال أحاديثي مع عامة الناس في القرى والمدن على امتداد قبرص، ما هي إلا شهادة على نضوجهم ونزاهتهم وشجاعتهم أثناء المحنة وفي توقهم إلى السلام والتعايش. كم أتمنى لو أن مزيدا من الدبلوماسيين الأجانب قد تمهلوا وأعطوا مزيدا من الوقت لتفهم هذا البلد وشعبه بدل أن يحاولوا فرض مخططات تخدم مصالح الآخرين وليس مصلحة شعب قبرص.

فان كوفوداكيس

فان كوفوداكيس رئيس فخري لجامعة انتركوليج في نيقوسيا، العاصمة القبرصية. كما أنه عميد فخري وبروفسور فخري في جامعة إنديانا-بوردو، فورت وين في الولايات المتحدة. وكرس كوفوداكيس، بصفته أستاذا في العلوم السياسية، الكثير من حياته الأكاديمية لدراسة قبرص. وقد ألف وعمل على تحرير العديد من الكتب، وكان أحدثها: *اليونان والبلقان الجديدة: تحديات وفرص* (1999)، بالاشتراك مع هاري بسومياديس وأندريه يروليماتوس؛ *الولايات المتحدة وقبرص: معايير مزدوجة وحكم القانون* (2002)، بالاشتراك مع يوجين ت. روسيدس. وقد حصل على العديد من الشهادات الفخرية، ومن بينها شهادة الدكتوراه في الآداب الإنسانية والتي منحتها له جامعة إنديانا (2002).

دراسات مينيسوتا لشؤون حوض البحر الأبيض المتوسط وشرق أوروبا

الدراسات اليونانية الحديثة
325 بناية العلوم الاجتماعية
جامعة مينيسوتا
267-الشارع الجنوبي 19
مينيابولس MN 55455
(612)624-4526

ISBN-13: 978-0-9791218-3-8
ISBN-10: 0-9791218-3-3